جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

المُكَمِّلَات اللازمة (دراسة تركيبية دلالية)

إعداد

د. محمود عبد المنعم عبد الله قنديل الديب
أستاذ اللغة العربية وآدابها المساعد [تخصص لغة ونحو]
كلية الألسن - جامعة كفر الشيخ.

(العدد الواحد والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠ أكتوبر)
(الجزء الرابع (١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536-9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٢/٦٢٧١م

المُكَمِّلَات اللازمة (دراسة تركيبية دلالية)

محمود عبد المنعم عبد الله قنديل الديب

أستاذ اللغة العربية وآدابها المساعد (تخصص لغة ونحو)- كلية الألسن- جامعة كفر الشيخ.

البريد الإلكتروني: mahmoud_aldeeb@lan.kfs.edu.eg

الملخص:

مجال هذا البحث دراسة "مُكَمِّلَات الجملة" التي يتوقف المعنى على ذكرها. ويمكن تعريف (المكَمِّل اللازم) بأنه: (كُلُّ فضلة عَرَض لها في التركيب ما يجعلها بمنزلة العُمدة في لزوم الذِّكْر، فلا يُستغنى عنها ذِكْرًا أو تقديرًا). وهدف البحث: رصد هذه المُكَمِّلَات اللازمة، كشفًا عن خصائصها التركيبية والدلالية وصورها. وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي، منطلقًا لتحليل التركيب دلاليًّا. ويتكون البحث من مبحثين: المبحث الأول: إحالة الضد والخلاف، وفيه مطلبان: الأول: الإحالة بقيد النفي. الثاني: الإحالة بقيد النَّهْي. المبحث الثاني: فساد المعنى، وفيه ثلاثة مطالب: غياب الدلالة- درء وهم التكرار- درء التعارض. ومن أهم نتائج البحث: تَسْتَوفِي (المكمِّلات اللازمة) في التركيب المنفي كُلّ ضروب الفضلة من متعلّق ومفعول ونعت وحال وتوكيد معنوي... لكنّ (الحالَ) في تلك البابة أمكنَ ذكرًا ويتلوها الصفة- تُضفي موقعية النعت بعد رباعية المُوَطِّئ (الخبر والبدل والصفة والحال) سمةَ اللزوم على المكمّل التابع لإحدى هذه الموطئات- إذا عَرَضَ للتركيب تكرارٌ أو تَعَارُضٌ بين كلمتين يُفسد المعنى، نهض (المُكَمِّل) بِدَرْءِ هذا الفساد المعنوي.

الكلمات الافتتاحية: التقييد، الفضلة، المكمِّل اللازم، النفي.

Obligatory supplements (semantic structural study)

Mahmoud Abdel-Monem Abdallah kandeel Eldeeb

Arabic department, Faculty of Al-Alsun, Kafrelsheikh University, Egypt

Mail: *Mahmoud_aldeeb@lan.kfs.edu.eg*

Abstract

The field of this research is the study of Sentence supplements whose meaning depends on its mention. The obligatory supplement can be defined as every obligatory extra word in the composition, that are as a mayor in the necessity of remembrance. That makes them indispensable either in remembrance or in advance. The research aims to explain these necessary supplements, to reveal their structural and semantic properties and their forms. The researcher depended on the descriptive approach to analyses the structure from a semantic point of view . The research consists of two sections: The first topic: referring to the opposite and the disagreement, and has two under capitals: First: Referral to the denial. Second: Referral by registering the intention. The second topic: corruption of meaning, and it has three demands: absence of significance - staving off the illusion of repetition - staving off contradiction. Among the most important results of the research :

- The (obligatory supplements) in the negative structure have all kinds of Extra words from the in-depth, subject, adjective, adverb, and moral affirmation... But the (adverb) in that capital has to be mentioned, and the adjective . - the position of the attribute after the quatrain of the interlocutor (khabar, substitute, adjective and adverb) makes the supplement of one of these words obligatory - If the construction presents a repetition or a contradiction between two words that corrupts the meaning, the (complementary) moves away this corruption.

Keywords: : *Restriction , Extra Words , Necessary Supplements , Negation.*

مقدمـــة:

النظر في اللغة يحيلنا إلى التأمل في محنة الحياة بما تنطوي عليه من نزاع بين كائناتها على الوجود، فيحظى بعضها بأمكنيَّة الأصل ولا ينال سائرها إلا حظّ الفرع الذي يبقى تابعًا للأصل أو مكمِّلًا له، ولا تخلو الحياة من تقلبات ترفع التابع إلى منزلة المتبوع وقد تزيد في جورها فتستغني عن الأصل كأن لم يكن فتتناساه إلى حين، وهكذا الكلمات في حياة اللغة دولٌ تتنازع المنازل فترسخ رتب كلماتٍ ثم تأتي بعض عوارض التركيب عاصفةً- كأقدار الحياة- تنزع عن هذا رداء الأصل وتخلع على ذاك سيماء العُمَد بحبل من عارض التركيب لولاه ما ارتقى مكمِّل إلى منزلة عُمدة.

إنَّ اللغة (وكذا عالم الأفكار) في تراكيبها كالبشر في حياتهم لا يستقلّ عمدةٌ أصيلٌ مكينٌ بذاته في القيام بكل ما يؤمل منه وتتطلبه موقعيته طوال الوقت دون أن يركن إلى ما يُنْفِذُ إرادتَه ويباشرُ من خلاله إعمالَ نفوذ دلالتِه، حتى إذا فرح بما أوتي أخذه ما كان دونه بغتة، فإذا هو مطروح في سبيل التركيب مَعْلَمًا لمآلات البدايات والنهايات.

على نحوٍ من هذا نظر نحاة العربية إلى طبيعة الجملة، فرأوا فيها أصولًا مُعَمَّدة لا يُسْتَغْنَى عنها وفروعًا مُكمِّلةً يُمكن الاستغناء عنها في النماذج التجريدية لتركيب الجملة العربية التي تتكوّن نواتُها وأساسها الصُلب من عنصري الإسناد، ومعلومٌ أنَّ العربيةَ- في نصوصها الحية- تكاد ألا تقتصر على هذا الأساس الصلب، وإنما تؤدي مُكَمِّلَات الجملة- باختلاف صورها- أغراض المتكلم، وتتحقق- عبر تنوعاتها التركيبية- مقاصد الكلام.

أَمَّا عُنصرَا الإسناد فهما- بمصطلح النحاة بعد سيبويه- "العمدة" التي تنعقد بطرفيها "نواة الجملة"، وما عَدَا "العمدة" فهو- في الاصطلاح النحوي- "الفضلة" التي يمكن الاستغناء عنها في "النَّموذج النحوي التجريدي" النظري في الأعم الأغلب، وهذا ما يبدو واضحًا في جوهر المصطلحين: "العمدة والفضلة" بقطع النظر عن عوارض الجملة.

وقد قرَّرَ النحاةُ هذا الأصل، فنبَّهَ الشاطبيّ على أنَّ "الفضلة في الاصطلاح ما جاز الاستغناء عنه في الأصل، أعني: أصل التركيب، والعمدة ما لا يجوز الاستغناء عنه في الأصل، وقد يعرض لكل واحد منهما ما يُخرجه عن أصله فيستغني عن العمدة... ويمتنع الاستغناء عن الفضلة... ولا تخرج العمدة بهذا العارض عن كونها عمدةً، ولا الفضلة عن كونها فضلة"[١].

وقد حَظِيَ هذان المصطلحان بعناية تحليل في مصنفات المحدثين ضمن درس الجملة، ومن ذلك: (الجملة العربية: مكوناتها، أنواعها، تحليلها، للدكتور محمد إبراهيم عبادة- بناء الجملة العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف- الجملة العربية والمعنى، للدكتور فاضل السامرائي- مكملات الجملة بين التنظير والاستعمال، للدكتور هاني عبد الكريم فخري).

كما دُرِس المصطلحان وافرًا في بحوث أخرى مستقلة، منها: (العمدة والفضلة: دروس في المصطلح والمفهوم، للدكتورة عزة عبد الفتاح عبد الحكيم- العمدة والفضلة في الجملة العربية، للدكتور عبد الله محمد حياني والدكتور خالد محمد حماش- العمدة والفضلة في النحو العربي: المصطلح والدلالة، للدكتور علاء دسوقي أحمد- أشباه العمد في العربية، للدكتور حسين بو عباس- مكملات الإسناد اللفظية وآثارها الدلالية، للدكتور حسين إبراهيم مصطفى).

وقد تناوَلَت البحوث الثلاثة الأُوَل مفهومي "العمدة والفضلة" في الفكر النحوي تأريخًا واصطلاحًا، وعالج البحث الثالث "الفضلة" التي تنزل منزلة "العمدة" في عدم الاستغناء عنها كما وردت في مصنفات النحويين، وهو الأدنى سبيلًا لهذا البحث.

أما البحث الرابع فقد أشار إشارة عابرة إلى لزوم ذكر الحال في حدود ما نصَّ عليه النحاة، وسائر البحث تناول ضوابط الحال في التركيب تقديمًا وتأخيرًا، تعريفًا وتنكيرًا،... وما هو بهذي السبيل مما هو خارجٌ عن حدود هذا البحث.

---

١ المقاصد الشافية: ٣/٤٢٢.

مجال البحث:

قد أفاد الباحث من هذه الجهود البحثية جميعًا، غير أن مجال هذا البحث بعيدٌ عن التأصيل المصطلحي الذي هيمن على البحوث الثلاثة الأُوَل السابقة، فليس مبتغاه معالجة مصطلحي "العمدة والفضلة" أو التتبع التأريخي لهما، وإن استدعى المجال البحثي لـ"مُكَمِّلَات الجملة" اقتحام مساحة الاشتباك بينهما بحسب تحديد أهل اللغة والنحو لمفهومي "تحقق الفائدة" و"تمام المعنى" في الجملة.

مجال هذا البحث "الحدث اللغوي" الذي يتجاوز "النواة الصلبة" للجملة العربية متمثلة في "المسند والمسند إليه"، إلى "مُكَمِّلَات الجملة" التي يتحقق فيها- بحسب مكونات الجملة التركيبية والدلالية- "موقوفية المعنى"، أي: المُكَمِّلَات التي يتوقف المعنى على ذكرها كما أشار نحاة العربية.

وعلى هذا يمكن تعريف (المكَمِّل اللازم) بأنه: **(كُلُّ فضلة عَرَض لها في التركيب ما يجعلها بمنزلة العُمدة في لزوم الذِّكْر، فلا يُستغنى عنها ذِكْرًا أو تقديرًا)**.

وهذا في العربية طريقٌ نهجة وأصل كبير، إذ "كثيرًا ما تتم الفائدة بما ليس من أجزاء الجملة"[1].

مشكلة البحث ومنهجه:

لم تحظَ هذه الظاهرة (المكملات اللازمة)- على سعتها وتنوعها في كلام العرب- في المصنفات النحوية باستقصاء يستغرقها إلا إشارات خاطفة لكنها دالة في بعض أبواب النحو خاصة (باب الحال) مشفوعة بمعيارها الدلالي الجامع كما سيأتي بيانه.

لذا فإن الاعتماد في التقعيد على التراث النحوي الصّرف فحسب قد فوَّت علينا نظرات عميقة في تحليل بعض ظواهر اللغة عندما أُهمِلَت سائر إسهامات العلماء الذين اشتبكوا

١ روح المعاني: ٢٣/٧.

مـع العربيـة فـي دوائر معرفيـة أخرى متقاطعـة مـع الـدرس اللغوي كتفاسير محكم التنزيل وشروح الحديث النبوي الشريف وأشعار العرب وكذا إشارات البلاغيين في مؤلفاتهم.

ومن ثم استقصى الباحث عروق هذه الظاهرة في امتداداتها اللغوية والمعرفية وقوفًا على أبعادها، وكشفًا عن خصائصها التركيبية، وتحديدًا لقيمتها الدلالية وصورها التي تتجلَّى فيها.

وسعيًا لبلوغ هذه الغاية يحتكم البحث إلى رؤية دلالية تستند إلى "مدى إمكانية حذف المُكَمِّل"، بوصفه- أي الحذف- أداة اختبار للتركيب، نكتشف به مدى لزوم المُكَمِّل للجملة، وكيف يؤثر غيابه على الجملة تركيبيًّا ودلاليًّا، ما بين إحالةِ المعنى إلى ضده وخلافه أو فساده غيابًا للمعنى بانتفاء القصد الدلالي حين يُحذف "المُكَمِّل الموصوف باللزوم".

وقد تنبَّه لقيمة أداة "الحذف" في كشف حدود القصد بعض أهل الأصول وكذا أهل اللغة والنحو ولا سيما مفسري القرآن الكريم، وشارحي الحديث النبوي الشريف.

وقد تناول البحث بالتحليل ما يتعلّق بالظاهرة في آي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف فضلا عن نصوص العربية الأخرى نظمِها ونثرِها في القديم والحديث، كما أَلَمَّ شيئًا بأمثلة العامية وأمثالها وفاءً للغة لا تقطع أرحامها مهما بعدت.

ويحسَب الباحث أن استثمار هذه الأداة (الحذف) ستبين الطبقات الدلالية للتركيب، ليتبدّى بـ"غياب المُكَمِّل" ضرورة "الحضور"، لئلا يحال المعنى إلى خلاف المراد، أو يتصدع أصل المعنى، فيفسد التركيب دلاليًّا بانعدام القصد.

وقد اعتمد الباحث في معالجته النصوص موضع البحث **المنهج الوصفي**، منطلقًا **لتحليل التركيب دلاليًّا**.

حدود البحث:

- الحد الموضوعي: ظهر في العنوان.

- الحد الزماني: مفتوح.
- الحد المكاني: مفتوح.
- الحد اللغوي: العربية.

إجراءت البحث:

اعتمد الباحث في معالجة ظاهرة (المُكَمِّلَات اللازمة) على:

١. الاستقراء في جمع المادة اللغوية من (القرآن الكريم) و(الحديث النبوي الشريف) وكلام العرب شعرًا ونثرًا، وكذا العربية المعاصرة.

٢. التحليل وفق النماذج النحوية التجريدية بإعمال (الحذف) أداةً اختباريةً، لاكتشاف أنماط التراكيب الحاضنة للمكملات اللازمة.

خطة البحث:

إنَّ هذا التصور المذكور لـ"مُكَمِّلَات الجملة" التي "يلزم ذكرها" خشية "الإحالة" أو "الفساد" اقتضى معالجة الفكرة في مبحثين رئيسين:

المبحث الأول: إحالة الضد والخلاف.

ويقصد به أنَّ الحذف الافتراضي للمكمل المتسلّط عليه النفي أو النهي يحيل القصد الأصيل للكلام إلى ضده أو خلافه.

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: الإحالة بقيد النفي.

أ. النفي بصريح الأداة. ب. الأفعال المؤولة بالنفي.

المطلب الثاني: الإحالة بقيد النَّهْي.

أ. النَّهْي بصريح الأداة (لا الناهية). ب. النَّهْي بصريح الفعل.

المبحث الثاني: فساد المعنى.

ويراد به أنَّ الحذف الافتراضي للمكمل في حالات التبعية للموطِّئ أو التكرار أو التعارض يُفسد المعني بانتفاء الفائدة تمامًا.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: غياب الدلالة. المطلب الثاني: درء وهم التكرار.

المطلب الثالث: درء التعارض.

وأخيرًا شُفِعَ البحث بما هدتنا إليه علامات التركيب ونجوم الدلالة.

والله من وراء القصد،،،

المبحث الأول:
إحالــة الضــد والخــلاف

يُعْنَى النحو– في نماذجه التجريدية– بتحليل الكلام إلى عناصره الأولى المكوِّنة له، فيفترض حالةَ ثبات للّغةِ غيرَ موجودة حقيقة، لكنها ضرورة لا مناص منها للتحليل، وفائدة هذا التجريد أنه يُنبّهُنا إلى طبيعة القيم الدلالية الطارئة على الجملة، حين يَغيبُ اللفظ الدالّ عليها افتراضًا في هذا النموذج التجريدي الذي يرتكز في تحليله على "نواة الجملة الصلبة"، فيكشف بهذا "التغييب المتعمد" مدى القدرة على "الاستغناء" بل العجز عنه.

وقد استند الباحث إلى هذا "الحذف" في تقسيم مطالب المبحث على أسس دلالية، كما يأتي.

المطلب الأول: الإحالة بقيد النفي.

يكاد المتكلم ألا يقتصر على "الجملة النووية"[1]، فثمة معانٍ وأغراضٌ تدعوه لمُكَمِّلَات يؤدي بها مقاصده المباشرة وغير المباشرة. والأصل النموذجي للجملة أن تكون مثبتة، فالنفي طارئ لمعنى مراد، وإذا حضر مُتصدّرًا أفاد تغييرًا في تسلُّطه على المُكَمِّل، "فههنا أصل، وهو أنه من حُكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد[2] على وجه من الوجوه، أن يتوجه إلى التقييد، وأن يقع له خصوصًا.

تفسير ذلك: أنك إذا قلت: (أتاني القوم مجتمعين)، فقال قائل: (لم يأتِ القوم مجتمعين)، كان نفيُه ذلك متوجهًا إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان نفسه، حتى إنه إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله، كان من سبيله أن يقول: (إنهم لم يأتوك أصلاً)"[3].

---

١ هى الجملة القاصرة على المسند والمسند إليه.

٢ وهو في هذا البحث ما اصطلحنا عليه في العنوان بـ"المكمل"، و"التقييد" هو اصطلاح البلاغيين والأصوليين، ولم يخل متن البحث من مراوحة بين المصطلحين بحكم وروده في كلام أهل البلاغة والأصول.

٣ دلائل الإعجاز: ٢٨٩، وينظر، التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن: ٥٥. وكلام ابن الزملكاني منقول نصًّا عن الجرجاني.

و(مقيدات/ مُكَمِّلَات) الجملة التى يتصدرها نفيٌ ضروبٌ، فقد تكون حالاً– كما مر– أو توكيدًا أو مفعولاً أو متعلِّقًا... كقولنا: (لم يأتني القوم كلُّهم) أو (لم يأتني كلُّ القوم)[١]، فالنفي متسلِّط على القيد خاصة، ومن ثم وجب في المعنى أن يكون الإتيان وقع من بعضهم[٢]، "كما يجب إذا قلتَ: (لم يأتني القوم مجتمعين) أن يكونوا قد أتوك أشتاتًا"[٣].

وأهمية (القيد/ المُكَمِّل) متحققة في الكلام قبل أن يطرأ النفي، فـ"ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء إلا كان الغرضَ الخاصَّ من الكلام، والذي يقصد إليه ويُزجَّى القول فيه. فإذا قلت: (جاءني زيد راكبًا)، و(ما جاءني زيد راكبًا) كنت قد وضعت كلامك، لأن تثبت مجيئه راكبًا أو تنفي ذلك، لا لأن تثبت المجيء وتنفيه مطلقًا"[٤].

على أنّ ثمة فرقًا دلاليًّا بين جملتي الإثبات والنفي، فـ"الألفاظ في النفي تكون مفيدة للشمول دون الإثبات، كالنكرة فإنها في النفي عامة، وفي الإثبات خاصة، وكالفعل مثل: جاء زيد، ولم يجئ زيد، فإن الأول يصدق بمجرد مجيئه في جزء من أجزاء الزمان الماضي، والثاني لم يصدق إلا إذا عُدِم مجيئه في جميع أجزائه"[٥]، "وهذا معنى عموم النكرة في النفي بخلاف الإثبات"[٦]، كأنَّ في جملة الإثبات بذرةَ نفي تُبديها الأداة، فهل لي أن أقول: إن حرف المعنى هنا أداة إبداء لا إنشاء؟

وقد نبّه على هذا الفرق الرازي في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿**فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟**﴾ [البقرة: ٢٣١]: فـ"لقائل أن

---

١ هي أمثلة الجرجاني في [دلائل الإعجاز: ٢٨٠].

٢ ينظر، المرجع السابق: ٢٨٠.

٣ ينظر، المرجع السابق: ٢٨٠.

٤ المرجع السابق: ٢٨٠.

٥ عنقود الزواهر في الصرف: ٢٠٦.

٦ عنقود الزواهر في الصرف: ٢٠٧.

يقول: فلا فرق بين أن يقول: (فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ) وبين قوله: (وَلا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرارًا)، لأن الأمر بالشيء نهي عن ضده فما الفائدة في التكرار؟

والجواب: الأمر لا يفيد إلا مرة واحدة، فلا يتناول كل الأوقات، أَمَّا النَّهْي فإنه يتناول كل الأوقات، فلعله يمسكها بمعروف في الحال، ولكن في قلبه أن يضارَّها في الزمان المستقبل، فلمَّا قال تعالى: (وَلا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرارًا) اندفعت الشبهات وزالت الاحتمالات"[1]. والنَّهْي محمولٌ على النفي من جهة أن في النهي نفيًا وزيادةَ طلبٍ، أي: طلبٌ بإيقاع النفي، فـ"النهي والنفي من وادٍ واحد"[2] كما قرَّرَ النحاة في قواعدهم الأصولية

على أنّ وقوع (القيد/ المُكَمِّل) في حَيِّز النفي قد يَجمع في الجملة الواحدة بين دلالتي: النفي والإثبات[3] معًا بانصراف الضدين إلى البعضية، فقولنا مثلاً: (لم أرَ القومَ كُلَّهم) يعني أن الرؤية قد وقعت على بعضهم وهاهنا الإثبات، كما أن بعض القوم لم يُرَ وهاهنا النفي، ومرجعُ ذلك أن المعنى "على نفي الشمول دون نفي الفعل والوصف نفسه"[4].

لذا يمكننا القول: إن النفي والمُكَمِّل المتسلَّط عليه لأداء هذه المعاني يتعاضدان، وفصلُ هذا التعاضد بـ"حذف المُكَمِّل" يُحيل المعنى إلى ضده أو إلى خلاف القصد في أهون بُعدٍ من مراد المتكلم، كما في قولنا: (لم أرَ القوم...) بحذف (كلهم)، فهذا نفي لأصل المعنى، وهو ضد القصد.

ومن هنا تبدو قوة الفكرة حين نقيسها على النظير المثبَت، فقولنا مثلًا: (رأيت القوم...) بحذف (مجتمعين)- وهو قيد يصرف المعنى إليه- على افتراض وجود (مجتمعين) في المثال. هذا الحذف يَظْلِم المعنى، ولكنه يستبقي شيئًا من وده برعاية "أصله"، فـ"رؤية القوم" ما زالت حاضرة في صُلب المثال المذكور قبل الحذف وبعده،

١ مفاتيح الغيب: ٤٥١/٦.

٢ الأشباه والنظائر، المجلد الأول: ٣١١/١.

٣ ينظر، دلائل الإعجاز: ٢٨٣.

٤ دلائل الإعجاز: ٢٨٤، ٢٨٥.

بخلاف ما لو كان النفي حاضرًا، وقد وقع في حَيِّزه[1] (المُكَمِّل/ القيد)، فـ"من شأن الوجوه والفروق أن لا يزالُ تحدُث بسببها وعلى حسَب الأغراض والمعاني التي تقع فيها دقائق وخفايا، لا إلى حدٍّ ونهاية، وأنها خفايا تكتم أنفسها جَهدها حتى لا يُتَنَبَّهَ لأكثرها... كل ذلك لشدة الخفاء وفرط الغموض"[2].

ومن ثَمَّ كان سبيلنا للكشف عن خفايا هذه المعاني استخدام (أداة الحذف) لنقيس حجم التغيير الدلالي الذي يطرأ على المعنى بغياب هذا (المُكَمِّل) عن التركيب، فنرى إلى أي حد يسري الفساد في شرايين التركيب، والتغييب أيسر وسيلة لقياس قيمة الشيء ومدى الافتقار إليه ولزوم ذكْره.

والمُكَمِّل الذي يتسلط عليه النفي أو شبهه فتقف الفائدة على ذكره ضروبٌ، منها (الحال، والنعت، والمفعول، والمتعلق...) وما هو بهذي السبيل. وبدونها يُحَال قصدُ الكلام إلى ضده على نحو ما ذكرنا آنفًا.

وأقول: مع اتفاق النحاة جميعًا على أن عمدتي الجملة العربية هما (المسند والمسند إليه)، وأنَّ كل ما عدا ذلك (فضلة) يجوز الاستغناء عنها في النماذج التجريدية النحوية، فلم يَفُتْهُم– وهم يجردون الجملة من مُكَمِّلَاتها– أن ينبهوا على أن ثمة مُكَمِّلَات لا يجوز

---

١ يقصد بالحيز هنا وقوع (القيد/ المكمل) في مجال النفي متسلّطًا عليه، سواء تأخر عنه– وهو الأصل في مصطلح القيد– أو باشره، وقد مثّل الجرجاني لذلك بلفظ (الكلية) "أفلا ترى أنك لو جئت بحرف نفي يتصور انفصاله عن الفعل، لرأيت المعنى في (كل) مع ترك إعمال الفعل، مثله مع إعماله، ومثال ذلك قوله:

ما كل ما يتمنى المرء يدركُهُ

وقول آخر:

ما كل رأي الفتى يدعو إلى رَشَدِ

(كُلّ) كما ترى غير مُعْمَل فيه الفعل، ومرفوع، إما بالابتداء، وإما بأنه اسم (ما)، ثم إن المعنى مع ذلك على ما يكون عليه إذا أعملتَ فيه الفعل فقلت: (ما يدرك المرء كل ما يتمناه)، و(ما يدعو كل رأي الفتى إلى رشَد)، وذلك أن التأثير لوقوعه في حيز النفي، وذلك حاصل في الحالين" [دلائل الإعجاز: ٢٨٤].

٢ دلائل الإعجاز: ٢٨٥.

الاستغناء عنها لتوقف الفائدة عليها لعارض طرأ على التركيب، وعارض الجملة هنا هو (النفي وشبهه).

وما يلفت النظر– في هذي البابة– عناية النحاة بالنص على ذلك في (باب الحال)[1] خاصة، ثم إلحاق النعت والمتعلق والمفعول له وغيرها بالحال لازمة الذكر طردًا للباب، كأنهم رأوا في (الحال المتسلِّط عليها النفي وشبهه) أصلاً في هذا الباب الطارئ فحملوا عليه غيره من المُكَمِّلَات[2]، وهي بالغة التنوع، لهذا علَّقوا لزوم ذكرها على معيار دلالي عام هو: "أن يتوقف المراد على ذكرها"[3].

وهذا المعيار الدلالي جامعٌ لأطراف الفكرة، لا يغادر واردة ولا شاردة في التنزيل الحكيم والحديث النبوي الشريف ونظم العرب ونثرهم إلا انتظمها، وفيه أطياف وطبقات قَصَدَ إلى فصلها وتحليلها وبيان سماتها هذا البحثُ بأداة "الحذف" على ما بينَّا.

يأتي "الحال"[4] إذن في القلب من هذا الباب، ذلك أن الصفة النكرة– وهي المرتبة الثانية هاهنا– يستدعيها الموصوف بحكم "افتقار النكرة إلى الوصف وفرط احتياجها إلى التخصيص"[5]، هذا الاحتياج يوهن من قدرة التركيب على الاستغناء في أصل بنائه قبل

---

١ ينظر، مثلا: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٤٦٤/١، وشرح الكافية الشافية: ٧٦٦/٢، وشرح التسهيل: ٣٥٣/٢، ٣٥٤، والتذييل والتكميل: ١٤٨/٩، ١٤٩، وهمع الهوامع: ٥٩/٣.

٢ ينظر، شرح التسهيل: ٤٦٥/٢.

٣ التذليل والتكميل: ١٤٨/٩، وينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٩٥/٢.

٤ ومثله المفعول له والظرف، كما سيرد في تحليل الشواهد، لكنّ الحال أمثل كما سيأتي بيانه.

٥ بدائع الفوائد: ٨٤/١. ومن أمثلة هذا الافتقار المتأصل جملة النعت (لاَ يَشْهَدُونَ) في قول النبي– ﷺ–: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِالصَّلاَةِ فَتُقَامَ ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى مَنَازِلِ قَوْمٍ لاَ يَشْهَدُونَ الصَّلاَةَ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ" [صحيح البخاري (٢٤٢٠) حسب ترقيم فتح الباري: ١٦٠/٣]، فالموصوف (قوم) يفتقر إلى الصفة افتقارًا، وهذا المعنى بارز في جواز الابتداء بالنكرة الموصوفة، وأمثلة ذلك الباب في اللغة كثيرة جدًّا.

عارض (النفي وشبهه)، "بخلاف الحال فإنها تجيء بعد استغناء الكلام وتمامه"[١]، لذا كان الأصل فيها أن تكون "جائزة الحذف، ثم يعرض ما يجعلها بمنزلة العمدة"[٢]، فمن ثم كان عَجْزُ التركيب عن الاستغناء عنها أمثلَ في نمذجة الفكرة.

كما أنَّ الحال جديرةٌ بذا لكثرة ورودها وتنوع صورها وتراكيبها– كما سيرد في الشواهد– فضلا عن أنه لا يغادر نمطًا من "لزوم الذكر" إلا كان فيه حاضرًا وجيهًا، ساطع الدلالة، وبغيابه يُحال الكلام إلى ضد القصد وخلاف المراد. كما نجد المفسرين في تأويلاتهم– إذا احتمل الكلام الحال وغيرها في هذا الباب– يستحسنون الحمل على الحالية لأمكنيتها في الدلالة، فللحال في هذا السياق من بهاء الحضور واستيفاء المعنى ما ليس لغيرها في النمط العالي من الكلام.

ويَرِدُ (المُكَمِّل اللازم) في هذا المطلب في سياقين: النفي بالأداة الصريحة، والأفعال المؤولة بنفي، كما يأتي:

أ. النفي بصريح الأداة.

يُعيد النفي توزيع القيم الدلالية لبعض أجزاء الجملة بحسب وقوع المُكَمِّل في حَيِّز النفي أو خروجه عنه، وهنا أصلٌ يجب التنبيه عليه هو "أنَّه إذا ورد شيء من تعليقات الفعل اللفظية أو المعنوية بعد النفي، فالأصل تعلقه بالفعل المنفي، لا بالنفي إلا أن يقوم دليل على تعلقه بالنفي"[٣]، "لأن عمل معاني الحروف لا يساعد عليه أكثر النحاة"[٤].

---

١ بدائع الفوائد: ٨٤/١. وجدير بالذكر أن هذا المعيار التركيبي جعل الباحث يضرب صفحًا عن الحال السادَّة مسد الخبر، والواقعة بعد (إلا)... وما هو بهذي السبيل، لأنها– حينئذ– صارت أصلا في التركيب بحكم موقعيتها كحلولها محل الخبر فـ"وقعت موقع العمدة"[شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٢٧/٢]، لا بحكم الأثر الدلالي لعارض من عوارض التركيب الذي يطرأ عليه دون تغيُّر في موقعية (الحال)، فهي في الأولى أزيحت موقعيًّا عن موضع الاستغناء سِمَتِها الجوهرية التي هيأت لها إشراق الذكر وبهاء الحضور في التركيب على وجه اللزوم في الحالة الثانية.

٢ شرح التسهيل: ٣٥٤/٢، وقد حمل ابن مالك على الحال التي بمنزلة العمدة الصفاتِ، فكأنه رأى الحال أصلا، وغيرها فرعٌ عليها. وينظر، عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٤٦٤/١، وهمع الهوامع: ٨٤/١.

٣ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ٥١/١.

٤ المرجع السابق: ٥١/١.

وأكثر مجيء هذين الاحتمالين في كثير من تعليقات الفعل[١]، فيأتي ذلك في:

- "المفعول له، تقول: (ما ضربتُه إهانة)، إذا أردت التعليق بالفعل الصريح، وتقييد النفي"[٢]، أي: ثمةَ ضربٌ بغير إهانة، فكأنك قلتَ: ما أهنتُه حين ضربتُه. "وتقول: (ما ضربته إكرامًا)، إذا أردت تعليل انتفاء الضرب مطلقًا"[٣]، فالمعنى: إكرامًا له لم أضربه، بتعليل نفي مطلق الضرب.

ويحسن التنبيه هنا على أن السبكي قد ضرب مثالين مختلفين، ليعبر بكل واحد منهما عن احتمال من الاحتمالين، وربما كان الأولى أن يجعله مثالا واحدا ويبين ما يحتمله من احتمالي تسلط النفي على القيد فقط أو على الفعل، وتجري هذه الطريقة على أغلب أمثلته.

- "وتقول في الحال: (ما ضربتُهُ مصلوبًا)، إذا أردتَ وقوع الضرب في غير حال الصلب، و(ما ضربتُه مكرهًا) إذا أردتَ ترك الضرب"[٤].
- "وتقول في الغاية: (لا أضربه حتى يموت)، إذا أردت أنك تضربه ضربًا لا يموت منه. فالضرب حتى يموت منتفٍ، لا مطلق الضرب، وتقول: (لا أضربه حتى يسيء)، فانتفاء الضرب مطلقًا قبل الإساءة حاصل، وكذلك إلى أن يموت وإلى أن يسيء"[٥]، واستدراكه الأخير يفتح المجال للاحتمالين في المثال الأول، فيكون المعنى: سيقع مني ضربٌ لا يجعله يموت، والاحتمال الثاني: أَعِدُ ألا أضربه طوال حياته.

---

١ ينظر، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ٥١/١.

٢ المرجع السابق: ٥١/١.

٣ المرجع السابق: ٥١/١.

٤ المرجع السابق : ٥١/١.

٥ المرجع السابق: ٥١/١.

- وتقول في المفعول المطلق المؤكد لمضمون الجملة: "(ما ضربتُه حقًا)، إذا أردتَ تأكيد عدم الضرب، و(ما ضربته حقًا) إذا أردت نفي الضرب المؤكَّد"[1]، ونظير الأول من القرآن الكريم: (وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴿١٥٧﴾) [النساء: ١٥٧] "أي: انتفى قتله يقينًا"[2]، على معنى: (يقينًا ما قتلوه) بتقديم المفعول المطلق على النفي تحديدًا للقصد، ولا شك أن للأداء الصوتي دورًا في بيان الدلالة.

ويحسن الإشارة هنا إلى تسلُّط النفي على المفعول المطلق، فهو سائغ شائع في المعاصِرة، نحو: "... ما ماتوا **ميتة الوفاة**، وإنما ماتوا ميتة مَنْ في عداد الموتى"[3]، فالنفي متسلط على المفعول المطلق (ميتة)، فثمة موت لكنه ليس موت الوفاة، وظاهرٌ أن المعنى على المجاز، فالموت على معناه المتبادر لم يحدث، لكن معادله (الغفلة) متحقق.

وهذا الضرب كثير في الكلام، وأمثلته التي يمكن استدعاؤها لا تعدم صلة بطبع العربية الحي، كقولنا: (ما أقدم الفارس إقدام من لا يهاب الموت)، فثمة (إقدام) لكنه ليس على المتبادر. وكذا (لم ينصحني من توهمته صاحبًا نصح المخلصين)، و(لم يزرني أقاربي في أثناء مرضي زيارة المحب الودود)، و(ما حاججني متكبر حجاج من يبغي الحق)... في كل هذه الأمثلة ثمة (نصح، وزيارة، وحجاج)، لكن على غير المتبادر بحكم حضور المفعول المطلق قيدًا للنفي.

- وتقول في الظرف: (لا أحب زيدًا اليوم)، والمعنى: أن انتفاء المحبة المستمرة وقع اليوم، أي: أن نفي المحبة مطلقة حتى اليوم، و(لا أحبه اليوم)، بمعنى أنَّ محبتك له في هذا اليوم هي المنفية[4]. ويشير بهاء الدين السبكي أنه ظفر "من القرآن العظيم بأمثلة لذلك، مع بعضها ما تصرفه قطعًا إلى الفعل، ومع بعضها ما تصرفه إلى

---

١ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ٥١/١.

٢ المرجع السابق: ٥٢/١.

٣ كتاب الحكمة العربية: ١١.

٤ ينظر، كتاب الحكمة العربية: ٥١/١.

الانتفاء. قال تعالى: ﴿لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٧][1] فاليوم ظرف للظلم، وليس المعنى: أن ذلك اليوم وقع فيه الحكم بانتفاء كل ظلم ذلك اليوم وغيره"[2]، أي: إنه ثمة ظلم وقع من الناس في الدنيا، أَمَّا اليوم فالظلم منتفٍ، لأنه يوم الحساب. وعكسه قوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢] "ليس معناه نفي تثريب ذلك اليوم فقط، بل إنه وقع في ذلك اليوم انتفاء كل تثريب"[3] حتى ولو تذكيرًا بما وقع في الماضي.

- "وتقول في المفعول معه: (ما سرت والنيل) إذا أردت انتقاء مصاحبة النيل. وتقول: (ما سرت والكسل)، إذا أردت انتفاء السير مطلقًا بمصاحبة الكسل"[4]، ففي الأول ثمة سيرٌ، لكن ليس بمصاحبة النيل، وفي الثاني لا سير مطلقًا، بحسب توجيه السبكي، إذ الصنعة ظاهرة في هذين المثالين، ويشفع له أنه أراد استيفاء كل متعلقات الفعل في أمثلته.

- "وتقول في الجار والمجرور: (ما ضربت زيدًا عن بغضه أو كراهته)، إذا أردت التعليق بالصريح، وإن ترده قلت: (ما ضربت زيدًا عن محبته، أو من محبته)"[5]، ففي الأول ثمة ضربٌ، لكن ليس بسبب البغض أو الكراهة، وفي الثاني انتفاء جنس الضرب مطلقًا، فكأنه قال: بسبب محبتي لزيد لم أضربه.

هذا التأصيل الذي نَبَّه عليه بهاء الدين السبكي من باب التجريد النماذجي[6]، لذا لم يكن إشكالًا أن تفتقد أمثلته السياق الذي يوجّه ويحدّد مدى النفي وحَيِّزه، أو ما يقع قيدًا للنفي وما يخرج عن حدّه، اللهم إلا شواهد محكم التنزيل التي جعلها السبكي من الظَّفر، وهو كذلك حقًّا.

---

١ ونص الآية: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [غافر: ١٧].

٢ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ٥٢/١.

٣ المرجع السابق: ٥٢/١.

٤ المرجع السابق: ٥١/١.

٥ المرجع السابق: ٥١/١.

٦ استعمل الباحث النسب إلى الجمع لمعاملة الكلمة معاملة المصطلح الذي يطوي أنواعًا مختلفة تحته.

ومن ثَمَّ كانت القصديَّة في (الحدث اللغوي) هي محدد توجيه الشواهد التي تقع فيها المُكَمِّلَات في حَيِّز النفي، فتُمْتَحن الدلالةُ بحذفها، فيُحَال الكلامُ إلى ضده أو خلافه، ما يثبت مدى لزوم الذكر من هذه الجهة جهة (موقوفيّة المعنى)، كما يأتي:

(١) **(رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ)** [آل عمران: ١٩١].

في كلمة (باطلا) أعاريب كثيرة، "وأحسنُ هذه الأعاريبِ أن يكونَ حالًا من (هذا)، وهي حالٌ لا يُسْتغنى عنها، لأنها لو حُذِفَتْ لاختلَّ الكلامُ"[١].

ووجه الاختلال أن الاستغناء عنها– افتراضًا– يُحيل المعنى إلى ضده، بانصراف النفي إلى فعل الخلق، لهذا كان المراد موقوفًا على ذكر الحال. وقد نبَّه على ذلك أبو حيان الأندلسي مقررًا أنه "لا يجوز في هذه الحال أن تحذف، لئلا يكون المعنى على النفي، وهو لا يجوز"[٢].

ومنبع هذه الضرورة– أي: ضرورة الذكر– تسلُّط النفي على الحال، ولولا ذاك لهان– في غير القرآن– الحذف، وفي بسط هذه الفكرة يقول الطاهر بن عاشور: "ومعنى (مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً)، أي: خلقا باطلا، أو ما خلقت هذا في حال أنه باطل، فهي حال لازمة الذكر في النفي وإن كانت فضلة في الإثبات، كقوله: **(وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ)** [الدخان: ٣٨] فالمقصود نفي عقائد من يفضي اعتقادهم إلى أن هذا الخلق باطل أو خلي عن الحكمة، والعرب تبني صيغة النفي على اعتبار سبق الإثبات كثيرًا"[٣].

وقد أسس الطاهرُ بَسْطَه على أصل المعنى الوارد في (الكشاف)، يقول الزمخشري: "والمعنى: ما خلقته خلقًا باطلا بغير حكمة، بل خلقته لداعي حكمة عظيمة، وهو أن تجعلها مساكن للمكلفين وأدلة لهم على معرفتك ووجوب طاعتك واجتناب معصيتك"[٤].

---

١ الدر المصون: ٥٣٣/٣، وينظر، البحر المحيط: ١٤٧/٣.

٢ البحر المحيط: ١٤٧/٣.

٣ التحرير والتنوير: ٣٠٩/٣.

٤ الكشاف: ٤٨٣/١.

و(باطلا) في في توجيه الزمخشري نعتٌ لمصدر محذوف، وهو صدرُ الكلام عند الطاهر، وفيها أوجهٌ أخرى نَبَّهَ عليها العلماء[1]، وهذه التقديرات جميعًا بابُها واحدٌ في تسلُّط النفي عليها.

وأقرب الآيات رُحْمًا بذلك قوله تعالى: **(وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً)** [ص: ٢٧]. يقول الزمخشري: "باطِلًا خلقا باطلا، لا لغرض صحيح وحكمة بالغة. أو مبطلين عابثين، كقوله تعالى: **(وَمَا خَلَقْنَا السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَما بَيْنَهُما لاعِبِينَ ما خَلَقْناهُما إِلَّا بِالْحَقِّ)** وتقديره: ذوي باطل. أو عبثا، فوضع باطلا موضعه، كما وضعوا (هَنِيئًا) [النساء: ٤] موضع المصدر، وهو صفة، أي: ما خلقناهما وما بينهما للعبث واللعب، ولكن للحق المبين"[2].

"ومصبُّ النفي الحالُ وهو قوله: (بَاطِلاً) فهو عام لوقوعه في سياق النفي"[3]، "والإشارة إلى القضية المنفية لا إلى نفيها، أي: خَلْقُ المذكورات باطلا هو ظنُّ الذين كفروا، أي: اعتقادهم. وأطلق الظن على العلم لأن ظنهم علم مخالف للواقع فهو باسم الظن أجدر، لأنَّ إطلاق الظن يقع عليه أنواع من العلم المشبه والباطل"[4].

وعلى هذا النمط في المعاصرة: (ما شرّعنا هذا القانون عبثًا)، و(ما قنَّنا العربيَّة بلا جدوى)، و(لم تُسَن القوانين هباء)... وما هو على تلك الشاكلة.

(٢) قوله تعالى: **(وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ)** (الأنبياء: ١٦].

وقوله تعالى: **(وَمَا خَلَقْنَا السماوات وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ)** [الدخان: ٣٨].

---

١ ينظر في تفصيل ذلك: البحر المحيط: ١٤٦/٣، ١٤٧، والدر المصون: ٥٣٢/٣، ٥٣٣.

٢ الكشاف: ٩١/٤.

٣ التحرير والتنوير: ١٤٤/٢٣.

٤ المرجع السابق: ١٤٦/٢٣.

"و(لاعبين) حال من ضمير (خَلَقْنَا)، والنفي متوجه إلى هذا الحال، فاقتضى نفي أن يكون شيء من خلق ذلك في حالة عبث، فمن ذلك حالة إهمال الجزاء"[١]، فهي على ذلك "حال لازمة إذ لا يستقيم المعنى بدونها"[٢]. وهي محمولة على ما سبق فغياب (الحال) يُحيل المراد إلى ضده.

(٣) قوله تعالى: **(وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)** [الأنفال: ٢٥]

(خاصَّةً) "اسم فاعل مؤنث لجريانه على (فِتْنَةً)، فهو منتصب على الحال من ضمير (تُصِيبَنَّ) وهي حال مفيدة[٣]، لأنها المقصود من التحذير"[٤] المستكنّ في قوله تعالى: (لَا تُصِيبَنَّ)، على اعتبار أن (لا) نافية في أرجح الآراء[٥]، إذ يتسلط النفي على القيد (خاصة)، وإذا "نُفِيَت الإصابة على الخصوص دلَّ بالمفهوم على العموم، إذ لابدّ من إصابة العِقاب لانتفاء ما ترتَّب عليه النفي من الاتقاء"[٦]، "فالمعنى: إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة، ولكنها تعمّكم"[٧].

والعموم المترتب على تسلط النفي على الحال هو الأرجح عند أغلب المفسرين وأهل اللغة[٨]، وهو الموافق لحكم الشريعة العام، إذ "لا يخفى أن الخطاب إذا كان عامًّا للأمة وفُسرت الفتنة بإقرار المُنْكَر لا يجيء الإشكال على عموم الإصابة بقوله سبحانه: **(وَلا تَـزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْـرى)** [الأنعام: ١٦٤، الإسراء: ١٥، فاطر: ١٨، الزمر: ٧]، لأنه

---

١ التحرير والتنوير: ٣٣٥/٢٥.

٢ المرجع السابق: ٢٥/١٧، وينظر، عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٤٦٤/١.

٣ أي: تتوقف عليها الفائدة، فهي لازمة الذكر.

٤ التحرير والتنوير: ٧٢/٩

٥ حاشية الطيبي على الكشاف: ٧٠/٧.

٦ حاشية الطيبي على الكشاف: ٧٠/٧.

٧ ينظر، روح المعاني: ١٨٠/٥. وقد فصل الآلوسي ذلك.

٨ عرض ابن الحاجب آراء المفسرين في الآية الكريمة تفصيلا، ورجح أن القصد "خصوص الظالمين بالفتنة" [الأمالي النحوية: ٤٠/١] مخالفًا مبدأ العموم عند أهل اللغة والتفسير، ومضعِّفًا تأويلهم، وفي كلامه نظر، ومراجعته في متن التحليل بالاستطراد في الاستشهاد على مبدأ العموم.

كما يجب على مرتكب الذنب الانتهاء عنه يجب على الباقين رفعه، وإذ لم يفعلوا كانوا آثمين فيصيبهم ما يصيبهم لإثمهم"[1]، والوارد في ذلك كثيرٌ جدًّا، ومنه قول النبي- ﷺ- "إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوُا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ"[2]، فالفتنة على هذا "لا تختص بالفاعل، بل تسري إلى الغير أيضًا"[3]، وهذا مما يبدي قوة المعنى المتولِّد عن وقوع القيد (خاصة) في حَيِّز النفي، وفرضية (غياب المُكَمِّل)- في هذا السياق- تُحيل المعنى إلى ضده كما هو واضح.

(٤) قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِىٓ﴾ [الكهف: ٨٢].

شِبْه الجملة (عن أمري) في موضع نصب حال وقعت في حَيِّز النفي، إذ معنى "﴿وَمَا فَعَلْتُهُ﴾ وما فعلتُ ما رأيت ﴿عَنْ أَمْرِىٓ﴾ عن اجتهادي ورأيي، وإنما فعلتُه بأمر اللّه"[4]. وقد بَسَطَ المعنى الطاهر بن عاشور، يقول: "ثم زاد بأنه فعلها عن وحي من الله لأنه لمَّا قال: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِىٓ﴾ علم موسى أن ذلك بأمر من الله تعالى، لأن النبي إنما يتصرف عن اجتهاد أو عن وحي، فلما نفى أن يكون فعله ذلك عن أمر نفسه تعيَّن أنه عن أمر الله تعالى. وإنما آثر نفي كون فِعْلِه عن أمر نفسه على أن يقول: وفعلتُه عن أمر ربي، تكملة لكشف حيرة موسى وإنكاره، لأنه لما أنكر عليه فعلاته الثلاث كان يؤيد إنكاره بما يقتضي أنه تصرف عن خطأ"[5].

(٥) قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

في خبر (كان) "وجهان:

---

١ يختلف المفسرون في كون (لا) نافية أو ناهية أو نافية فيها معنى النهي. ينظر مثلا: الكشاف: ٢٠١/٢، وحاشية الطيبي على الكشاف: ٦٧/٧-٧٤، والبحر المحيط: ٤٧٧/٤، ٤٧٨.

٢ سنن الترمذي: ٤٦٧/٤.

٣ حاشية الطيبي على الكشاف: ٧١/٧.

٤ الكشاف: ٦٩٣/٢.

٥ التحرير والتنوير: ١١٩/١٥.

أحدهما: (كفوًا)، فعلى هذا يكون (له) حالا من (كفوًا)، لأن التقدير: ولم يكن أحدٌ كفوًا له"[1]، وشبه الجملة (له) هي مناط تسلُّط النفي، فـ"الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات البارئ سبحانه وتعالى وهذا المعنى مصبُّه ومركزه هو هذا الظرف فكان لذلك أهم شيء وأغناه، وأحقّه بالتقديم وأحراه"[2]، وقد بنى الزمخشري حكمه على نص سيبويه[3] الذي أسس عليه السيرافي توجيهه أيضًا، يقول: "قد يتصل بالاسم والخبر ما ليس باسم ولا خبر، ولا يتم الكلام إلا به، كقوله عز وجل: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، لو حذفنا (له) وليس هو باسم ولا خبر، لبطل الكلام، ولو قلنا: (ما في الدنيا رجل يبغضك)، لكان (يبغضك) في موضع الصفة لرجل، و(رجلٌ) مبتدأ، و(في الدنيا) خبره، وإنما الاعتماد على نفي البُغْض، وإنما ذكرتَ (رجلا) ليعتمد (يبغضك) عليه في تصحيح اللفظ، لأنه لو قال: (ما في الدنيا يبغضك)، لم يَجُز، ولو قال: (ما في الدنيا مبغضٌ لك)، لقَبُحَ حيث حذفتَ الموصوف في موضع يُحتَاج فيه إلى اسم"[4]، "ومثل ذلك كثير"[5].

وبالرغم من احتياج الجملة إلى الحال والصفة- كما ينبه السيرافي في أمثلته- في تسلُّط النفي عليهما لتوقف الفائدة على ذكرهما، فإنّ (الحال) أمثلُ في بيانِ الفكرة، وأكثر نماذجية في الاستدلال عليها بحكم مجيئه بعد تمام الكلام فهو- على الأصل- في موضع الاستغناء[6]، بخلاف النعت فإن النكرة تطلبه، فالافتقار إلى النعت أشد على العموم بقطع النظر عن مدى توقف الفائدة.

---

١ التبيان في إعراب بالقرآن: ٣٠٩/٢.

٢ الكشاف: ٨٢٤/٤.

٣ ينظر، الكتاب: ٧٨/٢.

٤ شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٦٤/٦.

٥ شرح التسهيل: ٢٥٤/٢.

٦ وهو تصريح السيرافي كذلك في قوله: "والحال مستغنى عنها" [شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٦٤/٦].

أَمَّا الوجه الثاني في الآية الكريمة، فهو "أن يكون الخبر (له)، و(كفوًا) حال من (أحد)، أي: ولم يكن له أحدٌ كفوًا، فلمَّا قدَّم النكرة نصبها على الحال"[1]، وفي هذه الحالة يتسلّط النفي على الحال (كفوًا)، إذ بغيرها يفسد الكلام، وإن كان هذا التوجيه للآية الكريمة هو الأضعف في مذهب أغلب المفسرين.

وقد يستأنس في ذلك بقول المتنبي [من الوافر]:

وَلم أرَ في عُيُوبِ النّاسِ شَيْئاً كَنَقصِ القادِرِينَ على التّمَامِ[2]

فشبه الجملة (كَنَقصِ القادرين) صفة لـ(شَيْئًا)، وهي مصبُّ النفي، وبغيرها يحال المعنى إلى وجه غير القصد. ومن الموافقات أن الجملة الشارحة للبيت يجري عليها الحكم نفسه، وهي: "ليس في الإنسان عيب أقبح من أن يكون ناقصًا مع قدرته على الكمال"[3]، فالصفة (أقبح) هي قيد النفي أيضًا.

وكذا قوله [من الوافر]:

وَلَيسَ يَصِحُّ في الأَفهامِ شَيءٌ إِذا اِحتاجَ النَهارُ إِلى دَليلِ[4]

---

١ التبيان في إعراب بالقرآن: ٣٠٩/٢. جدير بالذكر أنّ أبا حيان ضعّف هذا الوجه، ومع ذلك ضعَّف كلام الزمخشري حاملا عليه في تفصيل مطوّل خاتما بقوله: "ولا يشك من له ذهن صحيح أنه لا ينعقد من قوله: (ولم يكن له أحد) بل لو تأخر (كفوا) وارتفع على الصفة وجعل له خبرًا لم ينعقد منه كلام. بل أنت ترى أن النفي لم يتسلط إلا على الخبر الذي هو (كفوا) و(له) متعلق به والمعنى: ولم يكن له أحدٌ مكافئه" [ينظر، البحر المحيط: ٥٣٠/٨، ٥٣١]، وعدّ السمين الحلبيّ قوله: "(ولا يشكّ أحدٌ) إلى آخره تهويل على الناظر" [الدر المصون: ١٥٥/١١] ثمَّ بيَّنَ تعسُّف أبي حيان في توجيه كلام سيبويه ليعَضُدَ تضعيفه لكلام الزمخشريّ.

٢ شرح ديوان المتنبي: ١٣٩/٤.

٣ المرجع السابق: ١٤٠/٤.

٤ المرجع السابق: ٢٩١/٣.

فجملة الشرط (إذا اِحتاجَ النَهارُ إلى دَليلِ) في موضع رفع صفة لـ(شيء)، وهي مصب النفي، وبتغييبها يجتث النفي أصل المعنى على خلاف المراد.

(٦) قوله تعالى: **(مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ)** [آل عمران: ٧٩].

بادي الرأي أنَّ المنفي "في ظاهر هذه الآية إيتاء الحكم والنبوءة، ولكن قد عُلِمَ أن مصبّ النفي هو المعطوف من قوله: **(ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي)**، أي: ما كان له أن يقول كونوا عبادا لي إذا آتاه الله الكتاب"[١]، كأنّ قوله تعالى **(أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَابَ...)** توطئةٌ– برغم أصالته في بناء الجملة– للمعطوف **(يَقُولَ لِلنَّاسِ...)** بوصفه، (أي: المعطوف) مرتكز الدلالة المُوَجَّه إليه النفي، فنزل منزلة العمدة، إذ لو اكتفي بالمعطوف عليه **(أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ...)** لكان نفيًا لمطلق إيتاء أحد من البشر **(ٱلْكِتَابَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ)**، وهذا خلاف الحال والقصد، وإلا انتفت النبوة جملة من الأرض.

وفي صدر الآية إشارة إلى وجه النفي من تأليه بعض الأتباع للأنبياء[٢]، لهذا جاء إثبات البشرية للأنبياء ردًّا على ما أُسْنِد بهتانًا إلى أولئك الكرام– عليهم الصلاة والسلام–[٣]، وشِبه الجملة (لِبَشَرٍ) "خبرٌ مقدمٌ لـ(كان) والمنسبك من (أَنْ والفعل) اسمها"[٤]، "ولابد لاستقامة المعنى من ملاحظة العطف إذ لو سكت عنه لم يصح، لأن اللّه تعالى قد آتى كثيرا من البشر الكتاب وأخويه، وعطف الفعل على منصوب أن بـ(ثُم) تعظيما لهذا القول، فإنه إذا انتفى بعد مهلة كان انتفاؤه بدونها أولى وأحرى فكأنه قيل: إن هذا الإيتاء العظيم لا يجامع هذا القول أصلا وإن كان بعد مهلة من هذا الإنعام"[٥].

---

١ التحرير والتنوير: ١٣٩/٣.

٢ ينظر، روح المعاني: ١٩٩/٢.

٣ ينظر، المرجع السابق: ١٩٩/٢.

٤ المرجع السابق: ١٩٩/٢.

٥ المرجع السابق: ١٩٩/٢.

ويَعْضُد ذلك دلالة (اللام) في قوله تعالى (**مَا كَانَ لِبَشَرٍ**)، فهي "نفيٌ لاستحقاقِ أحدٍ لذلك القول"[1]، لأن "اللّه لا يعطي الكذَبَة والمدّعين النبوّة، وفي هذه الآية دلالة على عصمة الأنبياء عليهم السلام"[2].

وقد جاء الفعل (ثُمَّ يَقُولَ) منصوبًا- كما يذهب القرطبي- "على الاشتراك بين (**أَنْ يُؤْتِيَهُ**) وبين (يَقُولَ)"[3] على معنى "لا يجتمع لنبي إتيان النبوة وقوله: (**كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ**)"[4]، وهو تفسير معنى لا تفسير إعراب.

وفي الحديث النبويّ الشريف موردٌ آخرُ تَرِدُ بالشواهد النظيرة، ومن ذلك:

(١) قول النبي -ﷺ-: "لاَ آكُلُ مُتَّكِئًا"[5].

(مُتَّكِئًا) حال لازمة الذكر، لوقوعها في حَيِّز النفي. وحذفها ينفي أصل المعنى، وهو محال طبيعةً وعقلًا، وسيأتي بيان ذلك في (مطلب النهي).

(٢) ما حُكِيَ عن النبي-ﷺ-: "مَا رُئِيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ يَأْكُلُ مُتَّكِئًا قَطُّ، وَلاَ يَطَأُ عَقِبَيْهِ رَجُلاَنِ"[6].

النفي منصبٌّ على جملة الحال (يَأْكُلُ مُتَّكِئًا)، فالرؤية مثبتة لا محالة، ومن الأدلة اللفظية على وقوع جملة الحال في حَيِّز النفي ظهورُ (لا) النافية في الجملة المعطوفة (وَلاَ يَطَأُ عَقِبَيْهِ رَجُلاَنِ).

(٣) قول النبي- ﷺ-: "لاَ تَدْخُلُ الْمَلاَئِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ، وَلاَ تَصَاوِيرُ"[7].

---

١ التحرير والتنوير: ١٣٩/٣.
٢ البحر المحيط: ٥٢٨/٣.
٣ الجامع لأحكام القرآن: ١٢١/٤.
٤ المرجع السابق: ١٢١/٤.
٥ صحيح البخاري (٥٣٩٨) حسب ترقيم فتح الباري: ٩٣/٧.
٦ سنن ابن ماجة: ١٦٤/١.
٧ صحيح البخاري (٥٩٤٩) حسب ترقيم فتح الباري: ٢١٥/٧.

مصبُّ النفي هنا على جملة النعت (فِيهِ كَلْبٌ)، فهي قيد يخصص نفي الدخول، وقوله (وَلاَ تَصَاوِيرُ) واقعة في حَيِّز النفي، فهي ضمن القيد، لأنها معطوفة على قوله (كلب)، وكان الأصل "أن يكرر (لا) ويقال: (لا [فيه] كلب ولا تصاوير)، ولكن لما وقع في سياق النفي جاز، كقوله تعالى: (وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلا بِكُمْ) [الأحقاف: ٩]، وفيه من التأكيد أنه لو لم يذكر (لا) لاحتمل المنفي الجمع بينهما، نحو قولك: ما كلمت زيدًا ولا عمرًا، ولو حذفتَ [لا] لجاز أن تكلم أحدهما، لأنَّ الواو للجمع وإعادة (لا) لإعادة الفعل"[١]. ولو غُيِّبَ قيد جملة النعت والمعطوف لأحيل المراد إلى مطلق النفي وهو خلاف القصد، فلا يتأتّى المعنى على (لاَ تَدْخُلُ الْمَلاَئِكَةُ بَيْتًا) خاليًا من القيد.

وعلى النسق نفسه قول النبي- ﷺ-: "لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ"[٢]، وقوله- ﷺ-: "لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا جِلْدُ نَمِرٍ"[٣].

(٤) قول النبي- ﷺ-: "لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ اللَّهُ اللَّهُ"[٤].

جملة (يَقُولُ اللَّهُ اللَّهُ) في موضع جر نعت لـ(أحد)، وهي مصبُّ النفي، وغيابها يُحيل المعنى إلى خلاف المراد، أي: (ألا تقوم الساعة على أحد) وهو غيرُ جائزٍ اعتقادًا.

(٥) قول النبي- ﷺ-: "لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ كِبْرٍ، وَلا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ"[٥].

جملة (فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ...) في موضع رفع نعت لـ(أحد)، وهي مصبُّ النفي وقيده، وغيابها يحيل المراد إلى نفي مطلق الدخول وهو خلاف المقصود.

---

١ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٢٩٤٥، وينظر، عقود الزبرجد: ٣٨٤/٢.

٢ سنن البيهقي الكبرى: ٢٥٤/٥، وينظر، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، وعقود الزبرجد: ١١٩/٣.

٣ ينظر، سنن أبي داود: ٦٨/٤، وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٢٦٩١.

٤ صحيح مسلم: ١٣١/١.

٥ مسند أبي يعلى: ٤٧٦/٨.

ومن هذا البحر أيضًا شبه الجملة (بعمله) الواقع في حَيِّز النفي في قوله- ﷺ-: "لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ بَلْ بِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى"[1]، وبتغييبه يُحال المعنى إلى نفي مطلق الدخول، وهو خلاف القصد.

(٦) قول النبي- ﷺ-: "إِنَّا وَاللَّهِ لاَ نُوَلِّى عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ وَلاَ أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ"[2].

جملة (سأله) في موضع نصب نعت لـ(أحدًا) وقعت في حَيِّز النفي، فهي مصبه وقيده، وبدونها يحال المعنى إلى نفي مطلق التولية، وهو غير مراد.

(٧) قول النبي- ﷺ-: "لَنْ يَلِجَ النَّارَ أَحَدٌ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا"[3].

بادٍ أنَّ جملة النعت (صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ...) بقيودها هي مصبُّ النفي، فهي القيد الواقع في حَيِّزه، وبتغييبه- افتراضًا- يُحَال المعنى إلى خلاف المراد، باجتثاث أصل المعنى، أي: انتفاء ولوج النار مطلقًا.

(٨) قول النبي- ﷺ-: "مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ وَإِنَّ نَبِيَّ اللهِ دَاوُدَ- عَلَيْهِ السَّلاَمُ- كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ"[4].

مَصَبُّ النفي على الصفة (خيرًا)، ففي الكلام إثبات لأكل الطعام وفي الوقت نفسه نفي الخيرية عنه، لأنه ليس من عمل اليد. وفي هذا التركيب- على مستوى تفسير المعنى- إثباتان ونفي: إثبات لأكل الطعام وإثبات لخيرية أكل الطعام من عمل اليد، ونفي خيرية أكلِ طعامٍ ليس من عمل يد آكله.

---

١ مسند أبي يعلى: ١٣٩/٨.

٢ المرجع السابق: ١٤٥٤/٣.

٣ صحيح مسلم: ٤٤٠/١.

٤ صحيح البخاري (٢٠٧٢) حسب ترقيم فتح الباري: ٧٤/٣.

وعلى هذا النسق التركيبي والدلالي يُحْمَل قوله- ﷺ-: "مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى أَحَدٍ خَيْرٍ مِنْ عُمَرَ"[١]. وقوله- ﷺ-: "مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَلاَ غَرَبَتْ عَلَى يَوْمٍ خَيْرٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ"[٢]. وقوله- ﷺ-: "مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ مِنْ عَمَلٍ أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ"[٣]. وقوله- ﷺ-: "مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ عَمَلًا أَحَبَّ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، مِنْ هِرَاقَةِ دَمٍ..."[٤]. وما حُكي عن النبي- ﷺ- من قولهم: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْثَرَ تَبَسُّمًا مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم"[٥]. وكذا قولهم: "كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مَرْبُوعًا وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْهُ"[٦]... وغير هذا كثير.

فثمة معنى مُسْتَكِنّ يُضمره القائل في كل هذه التراكيب، ثم يَستخرج منه حُكْمًا فيه نفي، فمثلا قولنا: (لم أرَ رجلًا خيرًا منك) فيه نفيٌ لرؤية من هو خيرٌ منه بعدما رأيتَ كثيرين غيره ومايزتَه منهم، وقولنا: (ما رأيتُ أجمل منكِ) بحذف الموصوف (امرأة)، فهنا استبطانٌ لرؤية عامة لها ولغيرها، ومقارنةٌ انبنى عليها أن لا أجمل منها فيمن رأى، وعُمِّمَ الحكمُ على سبيل المبالغة، فكأنما عدَّ القائلُ رؤيةَ غيرِها عَدَمًا، وظاهرُ الكلام يقتضي إثباتَ الرؤية لغيرها لتحقيق المقارنة والمفاضلة المفضية إلى باب المبالغة.

ونظير ذلك- مع غياب اسم التفضيل- قولك: (ما في الدنيا رجلٌ يبغضكَ)، ولو حذفتَ (يبغضكَ) انتفت الفائدة[٧].

وكذا قولنا: (ما رأيتُ رجلًا يُشْبهك/ مثلَك)، فالنعت (يشبهك/ مثلك) قد تسلَّط عليه النفي، إذ ثمة إثباتٌ لعموم الرؤية، ونفيها عن (المشابهة/ المثلية)، فليس لهذا الرجل شبيه

١ مسند البزّار: ١٥٩/١.

٢ مسند أحمد بن حنبل: ٥١٨/٢.

٣ موطأ مالك: ٢٩٥/٢.

٤ سنن ابن ماجة: ٣٠٤/٤.

٥ مسند أحمد بن حنبل: ١٩٠/٤.

٦ صحيح البخاري (٥٨٤٨) حسب ترقيم فتح الباري: ١٩٧/٧.

٧ ينظر، التذييل والتكميل: ١٤٩/٩.

أو مثيل. وذا أوغل في المعنى مما تسلَّط فيه النفي على (اسم التفضيل، لأن نفي المثلية يعني نفي من هو دون ذلك وكذا نفي من يساويه، أي: انعدام النظير، أَمَّا نفي الأفضلية ففيه المشاركة في الصفة على نحو ما.

ويمكن أن نعدَّ ضمن ذلك قول النبي- ﷺ-: "مَا رَأَيْتُ مِثْلَ النَّارِ نَامَ هَارِبُهَا، وَلاَ مِثْلَ الجَنَّةِ نَامَ طَالِبُهَا"[1]، فـ(مِثْلَ) صفة لموصوف محذوف، تقديره (شيئًا مثلَ)، فهنا إثبات لعموم الرؤية مع نفي المماثلة على جهة المبالغة. ومن باب آخر من أبواب المعنى عَدَّ ابن الحاجب (مثل) في نحو ذلك مقصودًا بها "التحقيق لا التشبيه، كقولك: (ما مِثلُ عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك)"[2]، أي: غيرهما من الناس يقول ذلك أمَّا هما فلا.

وكذلك منه قول العباس بن مِرداس [من الطويل]:

لَيالِيَ سَلمى لا أَرى مِثلَ دَلِّها دَلالاً وَأُنساً يُهبِطُ العُصمَ آنِسا[3]

فثمة إثبات لدلالها ونفي ما عداه على جهة المبالغة، إذ لا مثيل لهذا الدَّلّ.

ومن هذا الباب أيضًا ما رُوي "عَنْ عَائِشَةَ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: مَا غِرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مَا غِرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ مِنْ كَثْرَةِ ذِكْرِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِيَّاهَا"[4]، "قال الطيبي: (ما) الثانية يجوز أن تكون مصدرية وموصولة، أي: ما غرتُ مثل غيرتي، أو مثل الذي غرتها"[5]. وكذا قوله- ﷺ-: "مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَغَنَّى

---

١ سنن الترمذي: ٧١٥/٤.

٢ الأمالي النحوية، المجلد الأول: ٤٣/٢، ٤٤. على أنّ المثال مسوق في جواز حذف المضاف (مثل) مع بقاء خفض المضاف إليه (أخيه).

٣ ديوانه: ٩١.

٤ صحيح البخاري (٣٨١٧) حسب ترقيم فتح الباري: ٤٨/٥.

٥ عقود الزبرجد: ٢٥٨/٣.

بِـالْقُرْآنِ"[١]، ونَسَقُه كذلك قولـه- ﷺ-: "مَـا أَذِنَ اللَّـهُ لِشَـيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِـيٍّ حَسَنِ الصَّـوْتِ بِـالْقُرْآنِ يَجْهَـرُ بِـهِ"[٢]، "(مـا) الأولـى نافيـة، والثانيـة مصـدرية، أي: مـا اسـتمع لشـيء كاستماعه لصوت نبي، أي: استماع محبة ورحمة لتنزهه تعالى عن السمع بالحاسَّة"[٣]، والنفي- هنا- على جهة المجاز والمبالغة.

ونظائر ذلك أكثر من أن يُحْصَى، وبابه سائغ شائع.

(٩) قول النبي- ﷺ-: "لاَ يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلاَثٍ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالثَّيِّبُ الزَّانِي وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ الْجَمَاعَةَ"[٤].

فـ(مسلم): "صفة مقيدة لـ(امرئ) و(يشهد) مع ما هو متعلق به صفة ثانية جاءت للتوضيح والبيان، ليعلم أن المراد بـ(مسلم) هو الآتي بالشهادتين، وأنَّ الإتيان بهما كافٍ للعصمة"[٥]. والأرجح- في رأي الطيبي- "أنّ (يشهد) حال جيء بها مقيدة للموصوف مع صفته، إشعارًا بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم"[٦]. فالنفي- على هذا[٧]- منصبٌّ على الحال، فنفي الحلّ (أي: إهدار الدم) مشروط ومعلّق على إظهار الشهادة.

---

١ صحيح البخاري (٥٠٢٤) حسب ترقيم فتح الباري:٦/٢٣٦. وفي الحديث رواية أخرى بذكر (لم يأذن) موضع (ما أذن) [صحيح البخاري (٥٠٢٣) حسب ترقيم فتح الباري: ٦/٢٣٥].

٢ صحيح البخاري (٧٥٤٤) حسب ترقيم فتح الباري: ٦/٢٣٦.

٣ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٤/٦٩٢، وينظر، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ١٦٨١، ١٦٨٢.

٤ صحيح البخاري (١٢١) حسب ترقيم فتح الباري: ١/٤١.

٥ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٢٤٥٣، وينظر، عقود الزبرجد: ٢/١٠٩.

٦ المرجع السابق: ٢٤٥٣، وينظر، عقود الزبرجد: ٢/١٠٩. وفي موضع آخر ذهب الطيبي إلى أن "(يشهد أن لا إله إلا الله) صفة مميزة لـ(مسلم) لا كاشفة، يعني إظهاره الشهادتين كافٍ في حقن دمه" [شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٢٥٠٤].

٧ وفي تأويل الحديث أوجه أخرى تخرج عما نحن بصدده، وإنما استندنا إلى الوجه الداخل في الفكرة، وهو الأدلّ في رأي الباحث، ومن ذلك قول ابن حجر: "(يشهد أن لا إله إلا الله) فإنها صفة مفسرة لقوله (مسلم) وليست قيدا فيه، إذ لا يكون مسلما إلا بذلك". [فتح الباري شرح صحيح البخاري: ١٢/٢٠٢].

والحالُ- كما هو ظاهرٌ- أمثلُ في بيانِ الفكرة، وأكثر نماذجية في الاستدلال عليها بحكم مجيئه بعد تمام الكلام، فهو- على الأصل- في موضع الاستغناء، بخلاف النعت فإن النكرة تطلبه، فالافتقار إلى النعت أشد على العموم.

(١٠) قول النبي- ﷺ-: "لا يَمُوتُ لِمُسْلِمٍ ثَلاَثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ فَيَلِجَ النَّارَ إِلاَّ تَحِلَّةَ الْقَسَمِ"[١].

(يلجَ) منصوب بعد فاء السببية[٢]، و"السببية حاصلة بالنظر إلى الاستثناء، لأنَّ الاستثناء بعد النفي إثبات، فكأن المعنى أنّ تخفيف الولوج مسبب عن موت الأولاد، وهو ظاهر لأن الولوج عام، وتخفيفه يقع بأمور منها موت الأولاد بشرطه"[٣]، وجملة (يَلِجَ النَّارَ)- على هذا- هي مصب النفي، "وإلا كان- ﷺ- نافيًا لأنْ يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد، وهو باطل"[٤].

ومما يقوّي تسلُّط النفي على جملة (يَلِجَ النَّارَ) الاستثناءُ في قوله (إِلاَّ تَحِلَّةَ الْقَسَمِ) بنصب (تَحِلَّةَ) على أحد وجهين: "أحدهما: على المصدر، والثاني: مفعول لأجله، أي: لا تمسه النار لتعذيب ولغيره من الأشياء، إلاَّ تَحِلَّةَ الْقَسَمِ، وهذا أظهر، والمعنى عليه"[٥]، "فكأنه قال: لا تمس النار من مات له ثلاثة إلا بقدر الورود"[٦]، إشارة إلى قَسَم المولى عز

---

١ صحيح البخاري (١٢٥١) حسب ترقيم فتح الباري: ٢/٩٣.

٢ ينظر، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ١٤٢٠، وعقود الزبرجد: ٢/٢٣٥.

٣ فتح الباري شرح صحيح البخاري، حديث (١١٩٣): ٣/١٢٣. وابن حجر في مذهبه المذكور هذا يراجع الطيبي الذي ذهب إلى أنّ نصب (يلجَ) بتقدير (أنْ) بعد (الفاء) شرطه أن يكون بين ما قبل الفاء وما بعدها سببية ولا سببية ههنا، إذ لا يجوز أن يكون موت الأولاد ولا عدمه سببا لولوج أبيهم النار، فالفاء بمعنى الواو التي للجمع وتقديره: لا يجتمع لمسلم موت ثلاثة من ولده وولوجه النار. لا محيد عن ذلك إن كانت الرواية بالنصب، والرفع يدل على أنه لا يوجد ولوج النار عقيب موت الأولاد إلا مقدارًا يسيرًا. [ينظر، المرجع السابق: ٣/١٢٣، وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ١٤٢٠، وعقود الزبرجد: ٢/٥١٤، ٥١٥].

٤ عقود الزبرجد: ٢/٥١٤.

٥ المرجع السابق: ٢/٥١٥.

٦ المرجع السابق: ٢/٥١٥.

وجل في محكم التنزيل: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ [مريم: ٧١][١]، أو أنَّ (إِلاَّ تَحِلَّةَ الْقَسَمِ) مسوقة على سبيل التمثيل[٢]، "إذ ليس في هذه الآية قسم يتحلل، وإنما معنى الحديث: أن من استحق عذابا من المؤمنين لأجل معاصٍ، فإذا كان قد مات له ثلاثة من الولد كانوا كفارة له فلا يلج النار إلا ولوجا قليلا يشبه ما يفعل لأجل تحله القسم، أي التحلل منه. وذلك أن المقسم على شيء إذا صعب عليه بِرّ قسمه أُخذ بأقل ما يتحقق فيه ما حلف عليه"[٣]، فقوله (تَحِلَّةَ الْقَسَمِ) مجاز عن القلة[٤].

وتسلُّط النفي على المضارع المنصوب بعد (فاء السببية) مقرَّرٌ عند النحاة، وهو أحد معنيين تقصده العرب[٥]، "وذلك أنَّك إذا قلت في النفي: ما تأتيني فَتُحدِّثَني"[٦] بالنصب قد يكون المعنى "منكَ إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثَ منك، فالمنفي هو الإتيان الذي يكون معه الحديث، لا الإتيان مطلقًا"[٧].

ويُحْمَلُ على هذا التوجيه نظائرُه، كقوله- ﷺ-: "مَا مِنْ عَبْدٍ يَقُولُ فِي صَبَاحِ كُلِّ يَوْمٍ وَمَسَاءِ كُلِّ لَيْلَةٍ : بِسْمِ اللهِ الَّذِي لاَ يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، فَيَضُرَّهُ شَيْءٌ"[٨]. بنصب (يضرَّه)، وثمة رواية بالرفع[٩]،

---

١ قال القرطبي: "قوله تعالى: (وَإِنْ مِنْكُمْ): هذا قسم والواو يتضمنه. ويفسره حديث النبي- ﷺ-: (لا يَمُوتُ لِمُسْلِمٍ ثَلاَثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ فَيَلِجَ النَّارَ إِلاَّ تَحِلَّةَ الْقَسَمِ)" [الجامع لأحكام القرآن: ١١/١٣٥، ١٣٦].

٢ ينظر، التحرير والتنوير: ١٦/٦٠.

٣ المرجع السابق: ١٦/٦٠.

٤ ينظر، روح المعاني: ٨/٤٣٩.

٥ ينظر، المقاصد الشافية: ٦/٤٧.

٦ المرجع السابق: ٦/٤٧.

٧ المرجع السابق: ٦/٤٧، وينظر، شرح التسهيل: ٤/٣٠.

٨ سنن الترمذي: ٥/٣٣٠، وينظر، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٣/١٢٣، وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ١٤٢٠، وعقود الزبرجد: ٢/٥١٣.

٩ شرح مشكل الآثار: ٨/٨٥.

والرفع لا إشكالَ فيه عند أهل اللغة والنحو. وقوله- ﷺ-: "لا تَحْلِفُوا في المسألةِ، فواللهِ لا يَسْأَلُنِي أحدٌ منكم شيئًا وأنا له كارِهٌ، فَيُبَارَكَ له فيما أعطيتُه"[1]، بنصب (يُبَارَكَ)[2]. وكذا الفعلان (يُقبلَ، ويُباركَ) المنصوبان بتقدير (أنْ) بعد (فاء السببية) في قوله- ﷺ-: "لا يكتسبُ عبدٌ مالًا حَرامًا، فيتصدق به، فيُقبلَ منه، ولا ينفق منه، فَيُباركَ له فيه"[3]، يجري الحكم نفسه على الفعل الماضي (قال) فيما رُوِي "عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ- شَيْئًا قَطُّ، فَقَالَ لَا"[4].

(١١) قول النبي- ﷺ-: "لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهْوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهْوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهْوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَنْتَهِبُ نُهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهْوَ مُؤْمِنٌ"[5].

الجملة الاسمية (وَهْوَ مُؤْمِنٌ) في محل نصب حال، وعليها ينصبّ النفي، فالمعنى المراد: إذا وقع الزنا انتفى الإيمان وهو الحياء[6]، أي: "لا يزني الزاني حين يزني وهو يستحي من الله تعالى واعتقدَ أنه حاضرٌ شاهدٌ لحاله لم يرتكب هذا الفعل الشنيع"[7]، أو لنفي كمال الإيمان "ويعضده حديث أبي هريرة: (إذا زنى العبد خرج منه الإيمان- إلى قوله- كأنه ظُلّة)... لأنه إذا انتفى الحياء الذي هو شعبة من شعب الإيمان، ينتفي كمال

١ عقود الزبرجد: ٢/٢٣٥.

٢ ينظر، المرجع السابق: ٢/٢٣٥.

٣ عقود الزبرجد: ٢/١٠٥.

٤ صحيح مسلم: ٤/١٨٠٥.

٥ صحيح البخاري (٢٤٧٥) حسب ترقيم فتح الباري: ٣/١٧٨.

٦ ينظر، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٥٠٦.

٧ المرجع السابق: ٥٠٦.

الإيمان، لأن الكل ينتفي بانتفاء الجزء، ونَحْوُه (لاَ إِيمَانَ لِمَنْ لاَ أَمَانَةَ لَهُ، وَلاَ دِينَ لِمَنْ لاَ عَهْدَ لَهُ)"[1].

وأيًّا كان التأويلُ فجملةُ الحال في الحديث كلِّه في حيز النفي، فهي مرتكزه ومصبُّه، إذ الزِّنَا وشرب الخمر وانتهاب المال قَهْرًا مثبتٌ متحقّقٌ، وبوقوعها ينتفي الإيمان.

ب. الأفعال المؤولة بالنفي.

مما يُحْمَل على النفي الأفعال الدالة على النفي المعنوي، أو (المؤولة بنفي)، نحو: (قَلَّ وأَبَى وعَظُم وعزَّ وأنِف و...)، فهذه الأفعال ليست نفيًا محضًا، ولكن شابَهَا النفيُ لما فيها "من معنى التقليل الذي هو قريبٌ من النفي"[2]، فـ"القليل أقرب شيء من النفي كما أن الكثير أبعد شيءٍ منه"[3]، وقد قرر ذلك النحاةُ في قواعدهم الأصولية وصلا بمقاصد العرب في كلامهم، فقالوا: "والتقليل عندهم نفي"[4]، ونستطيع– مطمئنين– أن نؤصل لهذا الباب التأويلي بكلمة (قَلَّ وفروعها) لتكون (أم الباب)، جاء في اللسان: "وفي الحديث: (أَنه كان يُقِلُّ اللَّغْوَ)، أَي: لا يَلْغُو أَصلاً. قال ابن الأَثير: وهذا اللفظ يستعمَل في نفي أَصل الشيء، كقوله تعالى: (**فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ**﴿٨٨﴾) [البقرة: ٨٨]، قال: ويجوز أن يريد باللغو الهزْل والدعابة، وأن ذلك كان منه قليلا"[5].

---

١ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٥٠٦.

٢ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٢٠/١.

٣ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٥١٧/٩.

٤ الأشباه والنظائر، المجلد الثاني: ١٧/٣.

٥ لسان العرب، قلل: ١٨٧/١١. ويقول أبو علي الفارسي: "(قَلّ) يستعمل على ضربين، أحدهما: أن يكون بمعنى النفي، لا يثبت به شيء، والآخر: أن يكون خلاف كَثُرَ، يثبت به شيء قليل" [كتاب الشعر: ٩٥/١]، وفي الآية الكريمة المذهبان، يقول الزمخشري: "فإيمانًا قليلا يؤمنون، و(ما) مزيدة، وهو إيمانهم ببعض الكتاب. ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم" [الكشاف: ١٩٠/١] ورجح أبو حيان المعنى الأول لموافقته ظاهر قوله تعالى: **(فَلا يُؤْمِنُونَ إلا قَلِيلا)** [النساء: ١٥٥]، وهو ما أيده أغلب أهل التفسير حتى قال الآلوسي: "وليت شعري أي معنى لقولنا يُؤْمِنُونَ إيمانا معدوما" [روح المعاني: ٣١٩/١]، وأرجع أصل ←←←

وإذا كانت الكلمتان (يُقِلُّ وقَلِيلاً) في الحديث الشريف والآية الكريمة تحتملان النفي المحض أو معنى التقليل فحسب، فثمة استعمالات أخرى أصيلة في شواهد العربية قاطعة في معنى النفي المحض، كقول تأبط شرًّا [من الطويل]:

قَليلُ التَشَكّي لِلمُهِمِّ يُصيبُه كَثيرُ الهَوى شَتّى النَوى وَالمَسالِكِ[1]

والمعنى– كما يذهب المرزوقي– أنَّ الشاعر "لا يكاد يتألم مما يعروه من المهمات. واستعمل لفظ القليل والقصد إلى نفي الكل، وهذا كما يقال: (فلانٌ قليل الاكتراث بوعيد فلانٍ)، والمعنى لا يكترث. وعلى ذلك قولهم: (قَلَّ رجلٌ يقول كذا)، و(أقلُّ رجلٍ يقول كذا). والمعنى معنى النفي، وليس يراد به إثبات قليلٍ من كثير[2].

وقد ساغ أن يستعمل لفظ القليل– وهو للإثبات– في النفي، لتلبُّسه بمعنى الفناء والامحاء، فكان–بذلك– كالتعريض الذي أثره أبلغ وأنكى من التصريح[3]. "وقوله: (كَثيرُ

→→→

القول بالعدمية عند الزمخشري إلى الواقدي، منبها على أن كلام الزمخشري قد يكون من طريق الكناية، مخلصًا الزمخشري قبل حملته الضارية على الواقدي، يقول: "ويمكن أن يقال: إن ذلك على طريق الكناية، فإن قلة الشيء تستتبع عدمه في أكثر الأوقات لا على أن لفظ القلة مستعمل بمعنى العدم، فإنه هنا قول بارد جدًّا، ولو أوقد عليه الواقدي ألف سنة" [روح المعاني: ٣١٩/١]. وهذا المعنى– أي: القلة لا محض النفي حاضرٌ أيضًا في الحديث الشريف المذكور. على أن معنى القلة فيه رائحة النفي كما ذكر أهل اللغة والنحو في قواعدهم الأصولية على نحو ما بينا آنفًا. بل إن الآلوسي يقطع بدلالة النفي المحض في كلمة (قلّ وفروعها) فيما أورده النحاة في غير الآية الكريمة، يقول: "وإنما الذي نقل النحويون أنه قد يراد بالقلة النفي المحض في قولهم: أقلُّ رجل يقول ذلك، وقلما يقوم زيد. فحمْلُها هنا [أي: الآية الكريمة] على ذلك ليس بصحيح" [روح المعاني: ٣١٩/١].

١ ديوانه: ١٥١.

٢ شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي: ٩٥/١.

٣ ينظر، المرجع السابق: ٩٥/١.

الهَوى) طابق (القليل) بقوله (كثيرٌ)، من حيث اللفظ لا أنه أثبتَ بالأول شيئاً نزرًا فقابله بكثير"[1].

ومنه أيضًا ما "نقل الكسائي عن العرب أنهم يقولون: (مررنا بأرض قليلا ما تنبت)، ويريدون: لا تنبت شيئا"[2]، وعلى مثل ذلك أسس سيبويه تأويله بالنفي في قوله: "وتقول: أَقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلَّا زيدٌ، لأنه صار في معنى: ما أحد فيها إلَّا زيد. وتقول: قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلَّا زيدٌ، فليس زيدٌ بدلا من الرجل في (قلَّ) ولكن (قلَّ رجل) في موضع (أَقلُّ رجل) ومعناه كمعناه"[3]، ومن ثم نَبَّه الآلوسي على أنَّ النحويين قطعوا بالنفي المحض في (قَلَّ وفروعها)[4]، فقد جرت- كما يذهب أبو علي الفارسي- مجرى حرف النفي[5]، أو متنزلة منزلة النفي[6]، وعدَّ الرضي ذلك من (أبي عليّ) حُكمًا بالنفي الصِّرْف[7]، ويعدّها الرضي مؤولة بالنفي[8]، ويعتبرها أبو حيَّان لاحقة بالنفي[9]، وهذا كله مما يجعلها رأس هذا الباب.

كذلك قد "تجري لفظة (أَبَى) وما تصرف منها مجرى النفي، قال تعالى: **(فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا)** [الإسراء: ٨٩، والفرقان: ٥٠]، و:**(وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ)** [التوبة: ٣٢]"[10].

---

١ شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي: ٩٥/١.

٢ روح المعاني: ٣١٩/١، وينظر، مفاتيح الغيب: ٥٩٨/٣.

٣ الكتاب: ٣١٤/٢، وينظر، خزانة الأدب: ٣٦٣/٣، ٣٦٦، ٣٦٧.

٤ ينظر، روح المعاني: ٣١٩/١.

٥ كتاب الشعر: ٩١/١.

٦ المرجع السابق: ٩٤/١.

٧ ينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٤٢/٢، على أن أبا علي لم يتجاوز في مصطلحاته (معنى النفي، ومنزلة حرف النفي، ومجرى النفي). ينظر، كتاب الشعر: ٩١/١- ٩٤.

٨ ينظر، المرجع السابق: ١٤٣/٢- ١٤٥، ولم يَخْلُ كلامُه أيضًا من مصطلحات أبي علي الفارسي.

٩ ينظر، ارتشاف الضرب: ١٥١٤/٣.

١٠ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢/ ١٤٥.

وعليه يصحُّ في بابنا هذا أن يقال:

- قلّ رجلٌ يأتينا كارهًا.
- يأبى الحُرُّ أن يأتي صاغرًا.
- عزَّ على (أبي الضِّيفان) أن يأكل وحده.
- يعظُم على الكريم أن يقف ذليلا.

فالأحوال (كارهًا وصاغرًا ووحده وذليلًا) في الأمثلة السابقة لازمة، ولو حذِفت الحال منها ومما يأتي على نسجها، لأحيل المعنى إلى ضده، بانتفاء (الإتيان والمجيء والانفراد والوقوف). وإنما يتسلط هذا النفي الضمني على القيد، وهو الأحوال المذكورة. سواء في ذلك أكانت هذي الأفعال المتصدرة على معنى النفي أم التقليل المؤذن بمقاربته.

أجل، ليس ذلك بقوة النفي الصريح، لأن الفرع لا ينزل منزلة الأصل، وإلا كان هو هو كما يقول أهل الأصول.

ويلفتنا هذا المسلك اللطيف إلى قوله تعالى: **(أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ)** [المؤمنون: ١١٥]، إذ يقول الزمخشري: "(عَبَثاً) حال، أي: عابثين، كقوله لاعِبِينَ أو مفعول له، أي: ما خلقناكم للعبث، ولم يدعنا إلى خلقكم إلا حكمة اقتضت ذلك"[١].

هذا (الحُسبان) ظنٌّ مستنكرٌ مَشوبٌ بنفي، إذ السياق ينكر على المخاطبين في الآية الكريمة ظنهم عبثية الخلق لا الخلق نفسه، فَشَوْبُ النفي حاضر في صلب المعنى بدليل قول الزمخشري مفسرًا: (أي: ما خلقناكم للعبث).

و"في القرآن الكريم آيات كثيرة يصلح المصدر أن يكون حالا ومفعولا لأجله"[٢] كما في الآية الكريمة ونظائرها، وسواء أكانت (عَبَثًا) حالًا أم مفعولًا لأجله، فمعنى النفي

١ الكشاف: ٢٠٩/٣.

٢ دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٠/١٠، وينظر، مغني اللبيب: ٢٦١/٢، ٢٦٢.

منصرف إليها، وبغيرها يُحال المعنى إلى ضده أو ما يقارب الضد، فليس الإنكار متوجهًا إلى حدث الخلق نفسه، بل أن يكون ذلك الخلق عبثًا، فالمعنى- كما يذهب الطاهر بن عاشور- "أفحسبتم خَلْقَنَا إياكم لأجل العبث"[١]، ثم يُبين قائلا: "وانتصب (عَبَثًا) على الحال من ضمير الجلالة مؤولا باسم الفاعل. والعبث: العمل الذي لا فائدة فيه. وكلما تضاءلت الفائدة كان لها حكم العدم، فلو لم يكن خلق البشر في هذه الحياة مرتبًا عليه مجازاة الفاعلين على أفعالهم لكان خالقه قد أتى في فعله بشيء عديم الفائدة فكان فيه حظٌّ من العبث"[٢]، تعالى سبحانه عن ذلك علوًّا كبيرًا.

المطلب الثاني: الإحالة بقيد النَّهْي.

قد يُصَدَّر الكلام بما فيه معنى (النفي) كـ(النَّهْي)[٣]، وفيه- أي: النَّهْي- (الإطلاق) و(التقييد/ التخصيص) بالمُكَمِّل كالنفي، فإذا "كان الإطلاق في النَّهْي، فإنه يعم- ضرورةً- عمومَ النكرة في سياق النَّهْي. وإذا حُمِلَ عليه مقيِّدٌ آخر كان تخصيصًا. ومثاله قوله- ﷺ- (لاَ يُمْسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ) فهذا عامّ في الإمساك وقت البول ووقت الجماع وغيرهما، وقال: (لاَ يُمْسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ)[٤]، فهذا مقيَّد بحالة البول"[٥]، والتقييد- هنا- يعني تسلّط النَّهْي على الحال كما يفسّر ابن القيم.

ويبدو واضحًا استعماله أداة الحذف افتراضًا، لبيان حدود المعنى بين الإطلاق والتقييد، حين يقع (القيد/ المُكَمِّل) في حَيِّز شبه النفي (النَّهْي)، ويلزم- بذلك- ذِكْر المُكَمِّل (الحال) لكونه "منهيًّا عنه"[٦].

---

١ التحرير والتنوير: ١٠٨/١٨.

٢ التحرير والتنوير: ١٠٨/١٨.

٣ ينظر، العقد المنظوم في الخصوص والعموم: ٣١٧/١.

٤ صحيح مسلم: ١٥٥/١.

٥ بدائع الفوائد: ١٩١/٣.

٦ همع الهوامع: ٥٩/٣.

ويأتي (النَّهْي) المتسلّط على المُكَمِّل على ضربين:

(أ) النَّهْي بصريح الأداة (لا الناهية).

يُعَبَّرُ هنا عن النَّهْي بأداته الصريحة (لا الناهية)، نحو:

(١) قوله تعالى: **(وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)** [البقرة: ١٨٧].

تبتدئ الآية الكريمة بالنَّهْي وهو شِبْه نفيٍ، وهذا النَّهْي مُنْصبٌّ على القيد **(وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ)**. "أي: لا تباشروهن في هذه الحالة، وظاهر الآية يقتضي جواز الاعتكاف"[١].

جاء في (الدر المصون): "(وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ) جملةٌ حاليةٌ من فاعل (تباشروهُنَّ)، والمعنى: لا تباشروهُنَّ وقد نَوَيْتُم الاعتكافَ في المسجد، وليس المرادُ النَّهْي عن مباشرتِهِنَّ في المسجدِ بقيدِ الاعتكافِ، لأنَّ ذلك ممنوعٌ منه في غير الاعتكاف أيضًا"[٢].

ومزيدُ التقييد بالمتعلّقِ (فِي الْمَسَاجِدِ) لا ينبني عليه حصر النَّهْي عن المباشرة في هذا الموضع خاصة، "فذِكْرُ: (المساجد)، إنما هو لأن الاعتكاف غالبًا لا يكون إلّا فيها، لا أن ذلك شرط في الاعتكاف"[٣]، "لأن النَّهْي عن الشيء مقيدًا بحال لها متعلّق لا يدلّ على أن تلك الحال، إذا وقعت من المنهيين يكون ذلك المتعلق شرطا في وقوعها، ونظير ذلك: لا تضرب زيدًا وأنت راكبٌ فرسًا، ولا يلزم من هذا أنك متى ركبت فلا يكون ركوبك إلّا فرسًا"[٤]، فمدار القيد على جملة الحال، أي: الاعتكاف.

(٢) قوله تعالى: **(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ)** [النساء: ٤٣].

---

١ البحر المحيط: ٦٠/٢.

٢ الدر المصون: ٢٩٨/٢، وينظر، التبيان في إعراب القرآن: ١٥٥/١.

٣ البحر المحيط: ٦٠/٢.

٤ البحر المحيط: ٦٠/٢.

في الآية الكريمة قيدان (**وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ**)، و(**جُنُبًا**) في موضع الحال، وهما مصبُّ النهي، إذ الجملة الاسمية في موضع حال لازمة[١]، فليس النَّهْي عن مقاربة الصلاة، فهذا ضد القصد، بل النَّهْي عن مقاربة المسلمين الصلاة حال السكر، وظاهر الآية "أنه تعالى نهاهم عن القرب من الصلاة حال صيرورتهم بحيث لا يعلمون ما يقولون"[٢]. ومعلومٌ أنّ النهي عن السُّكْر وقت الصلاة كان توطئة لمطلق التحريم[٣]، "فليس مرجع النهْي هو المقيّد مع بقاء القيد مرَخَّصًا بحاله بل إنما هو القيد مع بقاء المقيد على حاله، لأنَّ القيد مصب النفي والنهي في كلامهم ولأنه مكلف بالصلاة مأمور بها والنهي ينافيه. نعم، لا مانع عن النهي عنها للسكران مع الأمر المطلق إلا أنّ مرجعه إلى هذا"[٤]. وثمة عدول عن القراءة المخصوصة أو المشروطة- بمصطلح أبي حيَّان[٥]- في الصلاة إلى مطلق القول في قوله تعالى (**حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ**)، لأن المراد: "لا تُصلُّوا في حالة السكر حتى تعلموا قبل الشروع ما تقولونه قبلها، إذ بذلك يظهر أنكم ستعلمون ما ستقرؤونه فيها"[٦].

---

١ ينظر، همع الهوامع: ٥٩/٣، وينظر، عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٤٦٤/١.

٢ مفاتيح الغيب: ٨٧/١٠.

٣ "روي أن جماعة من الصحابة شربوا الخمر قبل التحريم ، وحانت صلاة، فتقدّم أحدهم فقرأ: (**قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ**) فخلط فيها فنزلت. وقيل: نزلت بسبب قول عمر ثانيا: اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا، وكانوا يتحامونها أوقات الصلوات، فإذا صلوا العشاء شربوها، فلا يصبحون إلا وقد ذهب عنهم السكر، إلى أن سأل عمر ثالثا فنزل تحريمها مطلقا" [البحر المحيط: ٢٦٥/٣].

٤ روح المعاني: ٣٧/٣.

٥ ينظر، البحر المحيط: ٢٦٧/٣.

٦ روح المعاني: ٣٧/٣. وقد بسط أبو السعود هذا المعنى قائلا: "فَالْمَعْنَى: لَا تُقِيمُوهَا فِي حَالَةِ السُّكْرِ حَتَّى تَعْلَمُوا قَبْلَ الشُّرُوعِ مَا تَقُولُونَهُ إِذْ بِتِلْكَ التَّجْرِبَةِ يَظْهَرُ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ مَا سَيَقْرَءُونَهُ فِي الصَّلَاةِ، وَحَمْلُ (مَا تَقُولُونَ) عَلَى مَا فِي الصَّلَاةِ يَسْتَدْعِي تَقَدُّمَ الشُّرُوعِ فِيهَا عَلَى غَايَةِ النَّهْيِ وَحَمْلُ الْعِلْمِ عَلَى (مَا) بِالْقُوَّةِ عَلَى مَعْنَى: حَتَّى تَكُونُوا بِحَيْثُ تَعْلَمُونَ مَا سَتَقْرَءُونَ فِي الصَّلَاةِ تَطْوِيلٌ بِلَا طَائِلٍ، لِأَنَّ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ إِنَّمَا تَظْهَرُ بِمَا ذُكِرَ مِنَ التَّجْرِبَةِ، عَلَى أَنَّ إِيثَارَ (مَا تَقُولُونَ) عَلَى مَا تَقْرَءُونَ حِينَئِذٍ يَكُونُ عَارِيًا عَنِ الدَّاعِي" [تفسير أبي السعود: ٧٠٠/١].

وكذا "قوله (**وَلَا جُنُبًا**) نَصْبٌ على أنه معطوفٌ على الحال قبله، وهو قوله (**وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ**)، عَطَفَ المفردَ على الجملةِ لَمَّا كانَتْ في تأويلِه، وأعادَ معها (لا) تنبيهًا على أنَّ النهيَ عن قربانِ الصلاةِ مع كل واحدة من هذين الحالين على انفرادِهما، فالنهيُ عنها مع اجتماعِ الحالين آكدُ وأَوْلى"[1]، "كأنه قيل: لا تقربوا الصلاة سُكارَى ولا جُنُبًا"[2].

أجل، كلاهما في حَيِّز النهي قيدٌ للفعل (**تَقْرَبُواْ**) لكنهما لا يستويان. ذلك أنَّ بناء التركيب على ترتيبه هذا في الآية الكريمة باعثٌ على التأمل، فلماذا جاءت الحال الأولى جملة اسمية (وأنتم سكارى) وليست مفردة (سكارى)، والعكس في قوله (ولا جُنُبًا)؟ وكان المتبادر للساننا مراعاة المشاكلة في التركيب، كأنْ يُقال: (... وأنتم سكارى،... وأنتم جُنُب) أو (... سكارى، ولا جُنبًا)، فضلا عن ذكر الفعل (تقربوا) مسبوقًا بـ(لا) الناهية قبل الحال الجملة، مع الاكتفاء بها دون الفعل مع الحال المفردة الثانية. كما يلفتنا في الترتيب تقديم قوله تعالى (**إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ**) على (**حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ**)، مع غياب نظيره في صدر الآية.

لقد استوى الكلم في تركيب الآية الكريمة بناءً وترتيبًا آخذًا بعنق بعضه بعضًا مراعاة لقصد الشارع الحكيم، وأول السبيل مجيء الحال الأولى جملة اسمية لا مفردة، "ولعل وجه الفرق أنّ الحال إذا كانت جملة دلت على المقارنة، وأما اتصافه بمضمونها فقد يكون وقد لا يكون"[3]، وفي المقارنة نوع تبكيت لأنْ يكونوا على هذه الحال في أثناء الصلاة، والأصل خلاص القلب والجوارح جميعًا لله في هذه الحال، كما أنَّ "الجملة الاسمية أبلغ لتكرار الضمير، فالتقييد بها أبلغ في الانتفاء منها من التقييد بالمفرد الذي هو (**وَلَا جُنُبًا**)، ودخول (لا) دالّ على مراعاة كلّ قيد بانفراده"[4]. وهذه إلماحة إلى قصد المخالفة قَصْدًا، وفائدتها "الإشعار بأنّ قُربان الصلاة مع السكر منافٍ لحال المسلمين، ومن يناجي الحضرة

١ الدر المصون: ٦٨٩/٣، ٦٧٠، وينظر، البحر المحيط: ٢٦٧/٣.

٢ الكشاف: ٥٤٦/١.

٣ روح المعاني: ٣٨/٣.

٤ البحر المحيط: ٢٦٧/٣.

الصمدانية، دلّ عليه الخطاب بـ(أنتم)، ولهذا قَرَنَه بقوله: ((حَـتَّىٰ تَعْلَمُـواْ مَـا تَقُولُـونَ)، والمُجْنِبُون لا يَعْدَمون إحضار القلب، ومن ثم رَخَّصَ لهم بالأعذار"[1]، يؤيد هذا التفسير الاستثناء في قوله (إِلَّا عَابِـرِى سَـبِيلٍ) بالنصب على الحال خروجًا عن قيد النهي[2]، والمعنى: "لا تقربوا الصلاة مع هذا القيد حتى تغتسلوا، إلا أن تكونوا مسافرين، فإنّ الحكم حينئذٍ غيرُ ما ذُكِرَ، وهو جواز قُربان الصلاة مع كونه جُنُبًا[3] فاقدًا للماء"[4].

ومما يُقوِّي قصدَ المخالفة بين الحالين (الجملة) و(المفرد) تركيبيًّا ذكرُ الفعل (تَقْرَبُـواْ) مع الأولى لمزيد تغليظ وتشديد، إذ يَرِدُ هذا التركيب في موضع الزجر الشديد وتغليظ النهي، كقوله تعالى: (وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ) [الإسراء: ٣٢]، (وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَـوَٰحِشَ مَـا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ) [الأنعام: ١٥١]، "ومعنى (لَا تَقْرَبُـواْ ٱلصَّـلَوٰةَ)[5]: لا تَغشَوْهَا ولا تقوموا

---

١ حاشية الطيبي على الكشاف: ٨/٥.

٢ فَصَّل أبو السعود في تفسيره علاقة الاستثناء بالنهي في صدر الآية، يقول: "إلا عَابِرِي سَبِيلٍ اسْتِثْنَاءٌ مُفَرَّغٌ مِنْ أَعَمِّ الْأَحْوَالِ مَحَلُّهُ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ (لَا تَقْرَبُوا) بِاعْتِبَارِ تَقَيُّدِهِ بِالْحَالِ الثَّانِيَةِ دُونَ الْأُولَى، وَالْعَامِلُ فِيهِ فِعْلُ النَّهْيِ أَيْ: لَا تَقْرَبُوُا الصَّلَاةَ جُنُباً فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَّا حَالَ كَوْنِكُمْ مُسَافِرِينَ، عَلَى مَعْنَى: أَنَّ فِي حَالَةِ السَّفَرِ يَنْتَهِي حُكْمُ النَّهْيِ لَكِنْ لَا بِطَرِيقِ شُمُولِ النَّفْيِ لِجَمِيعِ صُوَرِهَا بَلْ بِطَرِيقِ نَفْيِ الشُّمُولِ فِي الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ دِلَالَةٍ عَلَى انْتِفَاءِ خُصُوصِيَّةِ الْبَعْضِ الْمُنْتَفِي وَلَا عَلَى بَقَاءِ خُصُوصِيَّةِ الْبَعْضِ الْبَاقِي وَلَا عَلَى ثُبُوتِ نَقِيضِهِ لَا كُلِّيّاً وَلَا جُزْئِيّاً، فَإِنَّ الِاسْتِثْنَاءَ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ عِبَارَةً، نَعَمْ يُشِيرُ إِلَى مُخَالَفَةِ حُكْمِ مَا بَعْدَهُ لِمَا قَبْلَهُ إِشَارَةً إِجْمَالِيَّةً يُكْتَفَى بِهَا فِي الْمَقَامَاتِ الْخِطَابِيَّةِ لَا فِي إِثْبَاتِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَإِنَّ مِلَاكَ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ الدَّلِيلُ وَقَدْ وَرَدَ عَقِيبَهُ عَلَى طَرِيقَةِ الْبَيَانِ وَقِيلَ: هُوَ صِفَةٌ لِـ(جُنُباً) عَلَى أَنَّ (إِلَى) بِمَعْنَى غَيْرِ أَيْ: وَإِلَّا جُنُباً غَيْرَ عَابِرِي سَبِيلٍ" [تفسير أبي السعود: ٧٠٠/١].

٣ من الجدير بالذكر أنّ الكلام بقيده (جنُبًا) والاستثناء بعده "أفاد معنيين: أحدهما: جواز التيمم للجنب إذا لم يجد الماء والصلاة به. والثاني: أن التيمم لا يرفع الجنابة، لأنه سماه (جُنُبًا) مع كونه متيمما. وعلى هذا المعنى فسر الزمخشري الآية أولا فقال: (إلا عابري سبيل)، الاستثناء من عامة أحوال المخاطبين، وانتصابه على الحال" [البحر المحيط: ٢٦٧/٣].

٤ حاشية الطيبي على الكشاف: ٨/٥.

٥ ذهب بعض أهل التفسير إلى أن القصد: لا تقربوا مواضع الصلاة، أي: المساجد [ينظر، حاشية الطيبي على الكشاف: ٧/٥]، "ورَجَحَ هذا القول بأن قوله: لا تقربوا الصلاة يبقى على ظاهره، وحقيقته بخلاف ←←←

إليها، واجتنبوها"[1]، فهو نهي عن الشروع فيها على تلك الحال، "وَفِي النَّهْيِ عَنْ مُقَدِّمَةِ الشَّيْءِ نَهْيٌ عَنِ الشَّيْءِ عَلَى وَجْهٍ أَبْلَغَ"[2]، إذ يتنافَى حال السكر مع استحضار عظمة الله تعالى في الصلاة كما أشرنَا آنفًا.

(٣) قوله تعالى: **(وَلا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً)** [الإسراء: ٣٧].

(مَرَحًا): "مصدر وقع موقع الحال...، وجوّز أن يكون منصوبًا على المصدرية لفعل محذوف، أي: تمرح مرحًا. وأن يكون مفعولا له، أي: لأجل المرح، وقرئ (مَرِحًا) بكسر الراء عن أنه صفة مشبهة ونصبه على الحالية لا غير"[3]. والفائدة هنا متوقفة على ذكر المُكَمِّل، "لأنَّ الوصفَ واقعٌ في حَيِّز النَّهْي الذي هو في معنى النفي"[4]، وغياب المُكَمِّل هنا يحيله إلى الضد أو ما يقاربه.

إنَّ تعددَ الأوجه الإعربية لـ(مَرَحًا) تُبيّن أن موقعيّة المُكَمِّل الذي تتوقف عليه الفائدة يشمل هذه الأوجه جميعًا، منفردة أو مجتمعة في الكلمة الواحدة على تأويل، مما يبين القيم الدلالية للمعاني النحويَّة التي تؤديها هذه المُكَمِّلَات حين تقع في حَيِّز (النفي وشبهه).

(٤) قوله تعالى: **(وَلَكِنْ لا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا)** [البقرة: ٢٣٥]

في توجيه (سرًّا) أوجه، منها: "أن يكونَ مفعولاً ثانيًا لتواعِدُوهُنَّ"[5]، على معنى (النكاح)[6]. "وقيل هو مصدر في موضع حال، تقديره: مُسْتَخفِين بذلك، والمفعول محذوف،

→→→

تأويل مواضع الصلاة فإنه مجاز، ولا يعدل إليه إلا بعد تعذر حمل الكلام على حقيقته. وليس في المسجد قول مشروط يمنع من دخوله لتعذره عليه عند السكر، وفي الصلاة قراءة مشروطة يمنع لأجل تعذر إقامتها من فعل الصلاة" [البحر المحيط: ٢٦٧/٣].

١ الكشاف: ٥٤٥/١.

٢ روح المعاني: ٥٤٤/١.

٣ المرجع السابق: ٧٢/٨.

٤ روح المعاني: ٧٢/٨، وينظر، عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٤٦٤/١.

٥ الدر المصون: ٤٨٣/٢.

٦ ينظر، التبيان في إعراب القرآن: ١٨٨/١.

تقديره: لا تُوَاعِدُوهُنَّ النِّكاح سِرًّا. ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف، أي: مواعدةً سرًّا. وقيل التقدير: في سرٍّ، فيكون ظرفًا"[1]، على معنى "المواعدة بما يستهجن، لأنَّ مُسارّتهن في الغالب بما يستحيى المجاهرة به، والذي عليه الآية أنهم نهوا أن يواعد الرجل المرأة في العدة أن يطأها بعد العدة بوجه التزويج"[2].

والحمل على (المفعوليَّة) على معنى (النكاح أو العَقْد) ضعيف، "لأنهم نهوا عن المواعدة بالنكاح سِرًّا أو جَهرًا، فلا فائدة في تقييد المواعدة بالسرّ"[3]. فأقوى الأوجه: الحالية أو الظرفية، إذ ينصب عليها (النَّهْي)، بحمل الكلام على التعريض، "وذلك أن يَعِدَهَا بالسرِّ بالإحسان إليها والاهتمام بشأنها والتكفل بمصالحها حتى يصير هذا مؤكِّدًا لذلك التعريض[4]، كأنه قيل: لا تواعدهنّ بما يُستهجَن منه، ولكن بما يؤذنُ بحسن المعاشرة"[5]. فليس النَّهْي- هنا- عن المواعدة بإطلاق، وإنما على المواعدة (بما يُستهجن) الذي يتضمنه حَدَث (المُسَارّة)، فغياب كلمة (سرًّا) عن التركيب يحيل المعنى إلى خلاف القصد.

(٥) قوله تعالى: **(وَلا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا)** [البقرة: ٢٣١].

ووجه المعنى وسببه أنّ الرجل كان "يطلِّق المرأة ويتركها حتى يقرب انقضاء عدتها، ثم يراجعها لا عن حاجة، ولكن ليطوّل العدة عليها، فهو الإمساك ضرارًا"[6]، "وانتصب (ضرارًا) على أنه مفعول من أجله، وقيل: هو مصدر في موضع الحال، أي: مضارّين لتعتدوا، أي: لتظلموهن، وقيل: لتلجئوهن إلى الافتداء"[7]، "واللام متعلقة بـ(ضرارًا)

---

١ ينظر، التبيان في إعراب القرآن: ١٨٨/١.

٢ البحر المحيط: ٢٣٧/٢.

٣ المرجع السابق: ٢٣٧/٢.

٤ المرجع السابق: ٢٣٧/٢.

٥ إشارة إلى قوله تعالى في أول الآية: **(وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ)** [البقرة: ٢٣٥]

٦ الكشاف: ٣٠٥/١.

٧ البحر المحيط: ٢١٨/٢.

إذ المراد تقييده"[1]، فـ(لتعتدوا)- على ذلك- فيها مزيد تقييد لـ(ضرارًا) لما فيها من خصوصية الضرر بما تنطوي عليه من تعمد الضرر وسبق إضماره.

"ومتعلّق النَّهْي القيد"[2]، حيث يتسلط النَّهْي على المُكَمِّل (ضرارًا) مع قيده (لتعتدوا)، وبغيابه يَنْصَبُّ النَّهْي على (تُمْسِكُوهُنَّ)، وهذا خلاف المراد.

(٦) قوله تعالى: **(يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌۚ)** [المائدة: ٩٥].

"(حُرُمٌ) جمع حرام، بمعنى مُحْرِمٌ...، والمُحْرِمٌ أصله: المُتَلَبِّس بالإحرام بحج أو عمرة. ويطلق المحرم على الكائن في الحَرَم"[3]، "**(وَأَنْتُمْ حُرُمٌ)**: في محل نصب على الحال من فاعل (تقتلوا)"[4]، وهي لازمة الذكر، لأنها مصبُّ النفي[5]، فليس النهي عن قتل الصيد بإطلاق، وإنما في حالة الإحرام[6] يستوي في ذلك "الإحرام والحُلُول في الحَرَم"[7]، وتغييب جملة الحال يُحيل المعنى إلى خلاف القصد.

(٧) قوله تعالى: **(وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا)** [التوبة : ٨٤].

(منهم): صفة لـ(أحد) أو حال من الضمير في (مات)[8]، وعلى الوجهين النفي منصبٌّ على الصفة، وإلا كان متسلّطًا على مطلق الصلاة على أي أحدٍ مات، وهو غير مقصود البتة.

(٨) قوله تعالى: **(فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ)** [البقرة: ١٣٢].

---

١ تفسير البيضاوي: ٥٢١/١.
٢ روح المعاني: ٧٢/٨.
٣ البحر المحيط: ٢٦٧/٣.
٤ الدر المصون: ٧١٠/١، وينظر، البحر المحيط: ٢٦٧/٣.
٥ ينظر، البرهان في علوم القرآن: ٢٤٢/٣.
٦ ينظر، مفاتيح الغيب: ٤٣٢/١٢.
٧ التحرير والتنوير: ٢٠٨/٥.
٨ التبيان في إعراب بالقرآن: ٦٥٣/٢.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢]

"(وأنتم مسلمون): في موضع الحال والعامل الفعل قبل إلا"[١]، "وجاء بها جملةً اسميةً لأنها أبلغُ وآكد، إذ فيها ضميرٌ متكررٌ، ولو قيل: (إلا مسلمين) لم يُفِدْ هذا التأكيدَ"[٢]، كما أنَّ فيها مواجهةً بالخطاب، ودلالة على أنَّ الحال حاصلة قبلُ، ومستصحَبة. أمّا لو قيل: (مسلمين)، لدلّ على الاقتران بالموت لا متقدمًا ولا متأخرًا[٣].

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ﴾: "نَهْيٌ في الصورةِ عن الموتِ، وهو في الحقيقةِ نَهْيٌ عن كونِهم على خلافِ حالِ الإسلامِ إذا ماتوا كقولك: (لا تُصَلِّ إلا وأنت خاشع)، فَنَهْيُك له ليس عن الصلاة، إنما هو عن تَرْك الخشوع في حالِ صلاتِه"[٤]، "كما تقول لمن تستعين به على لقاء العدوّ: (لا تأتني إلا وأنت على حصان)، فلا تنهاه عن الإتيان ولكنك تنهاه عن خلاف الحال التي شرطت عليه في وقت الإتيان"[٥]. "ونظير ذلك قولهم: (لا أرينّك هاهنا)، لا ينهى نفسه عن الرؤية، ولكن المعنى على النهي عن حضوره في هذا المكان... ألا ترى أن المخاطب ليس له أن يحجب إدراك الآمر عنه إلا بالذهاب عن ذلك المكان، فأتى بالمقصود بلفظ يدل على الغضب والكراهة، لأن الإنسان لا يَنْهَى إلا عن شيء يكره وقوعه"[٦]، "ومثل قولهم: (لا أعرفنَّك تفعل كذا)، أي: لا تفعل فأعرفك، لأن معرفة المتكلم لا يُنْهَى عنها المخاطَب"[٧].

---

١ التبيان في إعراب بالقرآن: ١١٨/١.

٢ الدر المصون: ٣٣١/٣.

٣ ينظر، البحر المحيط: ٢٠/٣.

٤ الدر المصون: ١٢٦/٢، وينظر، الأمالي النحوية، المجلد الأول: ٧٧/١، ٧٨، ومفاتيح الغيب: ٣١١/٨، والبرهان في علوم القرآن: ٢٤٢/٣، والتبيان في إعراب القرآن: ١١٨/١، والتحرير والتنوير: ٧٠٩/١.

٥ الكشاف: ٤٢٣/١.

٦ البحر المحيط: ٥٧١/١.

٧ التحرير والتنوير: ٧٠٩/١.

"والنكتةُ في إدخالِ حرفِ النهي على الصلاةِ وهي غيرُ مَنْهِيٍّ عنها هي إظهارُ أنَّ الصلاةَ التي لا خشوعَ فيها كَلَا صَلاة، كأنه قال: أَنْهَاك عنها إذا لم تُصَلِّها على هذه الحالةِ، وكذلك المعنى في الآيةِ إظهارُ أنَّ موتهم لا على حالِ الثباتِ على الإسلامِ موتٌ لا خيرَ فيه، وأنَّ حقَّ هذا الموتِ ألاَّ يُجْعَلَ فيهم"[1].

وهذا ضربٌ من النهي ترتكبه العرب مبالغة وتوكيدًا فيه، فظاهر الآية نهي عن الموت "وليس بمقصود، لأنه غير مَقْدُور"[2]، "وإنما يُنهَى عمَّا للمكلَّف تَرْكُه"[3]، والمقدور في الآية الكريمة قيدُه، أي: (جملة الحال) فيعود النهي إليه[4] وإنما وُجِّهَ "النهي إلى الموت للمبالغة في النهي عن قيده المذكور، وليس المقصود النهي عنه أصلا، لأنه ليس بمقدور لهم حتى ينهوا عنه"[5].

وهذا ما يطلق عليه الدكتور تمام حسان (القرينة العقلية)، أي: "ما يُحَتِّمُه العقل من صرف المعنى عن ظاهر النص إلى فهمٍ آخر لولاه لتعذّر قبول النص، لما يترتب على ذلك من مفارقات عقلية"[6]. ويجري ذلك على كل فعل يُنْهَى عنه ليس في قدرة المُخَاطَب تركُه بحكم الطبيعة، فينصرف النهيُ إلى القيد سواء كان مذكورًا في الكلام أم مُقدَّرًا.

ومنه كذلك قولُ النَّبِيُّ- ﷺ-: "لاَ يَمُوتَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلاَّ وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ"[7].

---

١ الدر المصون: ١٢٦/٢، وينظر، الكشاف: ٢١٧/١، والأمالي النحوية، المجلد الأول: ٧٧/١، ٧٨، ومفاتيح الغيب: ٣١١/٨، والبرهان في علوم القرآن: ٢٤٢/٣، والتبيان في إعراب القرآن: ١١٨/١، والتحرير والتنوير: ٧٠٩/١.

٢ روح المعاني: ٣٨٧/١، وينظر، الأمالي النحوية، المجلد الأول: ٧٧/١.

٣ الأمالي النحوية، المجلد الأول: ٧٧/١.

٤ ينظر، روح المعاني: ٣٨٧/١، والأمالي النحوية، المجلد الأول: ٧٧/١.

٥ المرجع السابق: ٢٣٥/٢.

٦ مقالات في اللغة والأدب: ٨٣/٢.

٧ سنن البيهقي الكبرى: ٣٧٧/٣.

ونظير ذلك في باب النفي: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، فهو "انتفاءٌ من حيث العقل"[١] كذلك.

(٩) قول النبي- ﷺ-: "لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ"[٢].

(كُفَّارًا) منصوبة على الحالية، وقوله (يَضْرِبُ) في موضع نصب "صفة لـ(كُفَّار) فيكون النَّهْي عن كفرهم وضرب بعضهم رقاب بعض، فأيَّهما فعلوا فقد وُجِد المنهي عنه إلا أنهما إذا اجتمعا كان النَّهْي أشد"[٣]، فالنَّهْي منْصَبٌّ على كلا القيدينِ معًا.

وثمة توجيهٌ آخرُ يَعُدُّ قولَه (يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) سببًا يؤدي إلى الكفر[٤]، وينبني على ذلك أن ينصبّ النهي على جملة (يَضْرِبُ) الحالية أصالةً، وعلى (كُفَّارًا) بالتبعيَّة، لأنها من لوازم هذا الفعل المنصب عليه النهي، أي: (ضرب الرقاب). وإنما قُدِّمتْ (كُفَّارًا) تنفيرًا وتفظيعًا.

(١٠) قول النبي- ﷺ-: "لاَ يَخْرُجِ الرَّجُلاَنِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَانِ عَوْرَتَهُمَا يَتَحَدَّثَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَمْقُتُ عَلَى ذَلِكَ"[٥].

فـ(كاشفان) بالرفع على تقدير: "و(هما كاشفان) وإن رُوِي (كاشفين) كان حالا"[٦] "مقدَّرة

---

١ البحر المحيط: ٥٢٨/٣.

٢ صحيح البخاري (٦٨٧٨) حسب ترقيم فتح الباري: ٦/٩. وثمة رواية أخرى للحديث في [سنن البيهقي الكبرى: ٣١٧/٢] بوضع (ضُلَّالا) موضع (كُفَّارًا).

٣ إعراب الحديث النبوي: ٢٦٦، وينظر، عقود الزبرجد: ٣١٣/١، وفي تحليل التركيب مذاهب أخرى ذكرها العكبري، لكنها أضعف مما ذُكِر [ينظر، إعراب الحديث النبوي: ٢٦٦، ٢٦٧، وحاشية الطيبي على مشكاة المصابيح: ٢٥٠٠].

٤ ينظر، حاشية الطيبي على مشكاة المصابيح: ٢٥٠٠.

٥ مسند أحمد بن حنبل: ٣٦/٣.

٦ إعراب الحديث النبوي: ٢٤٧.

من ضمير (يضربان)"[١]، "و(يضربان) و(يتحدثان) صفتا (الرجلان)، لأن التعريف فيه للجنس، أي: رجلان من جنس الرجال... أو حالا على بُعد"[٢]، والنَّهْي في كل ذلك "منصبٌّ على المجموع"[٣]، إذ كل (القيود/ المُكَمِّلَات) المتتابعة واقعة في حَيِّز النَّهْي، فليس النَّهْي- هنا- عن مجرد الخروج إلى الغائط، بل الخروج على تلك الحال، ولا سيما أنَّ مرجع (ذلك) تشمل مجموع القيود، فختام الحديث صريح في أن المقت على المجموع، لا على مجرد الكلام.

(١١) قول النبي- ﷺ-: "لاَ يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ[٤] الَّذِي لاَ يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ"[٥].

ينصبُّ النَّهْي على القيد الجار والمجرور (في الماء...)، فليس مطلق التبول هو المنهي عنه قطعًا، لأنَّ ذا مضادٌّ للطبيعة فهو محالٌ، بل (التبول في الماء الدائم)، "وهذا مثل قوله- ﷺ-: لا يَضْرِب أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ ضَرْبَ الأَمَةِ ثمَّ يضاجعها"[٦]، فالمنهي عنه هو الضرب المبرح الذي عُبِّر عنه بـ(ضَرْب الأمَة)، وليس مطلق الضرب، وهو ناظرٌ إلى قوله تعالى: **(وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ)** [النساء: ٣٤]، "والضرب في هذه الآية هو ضرب الأدب غير المبرح،... فإن المقصود منه الصلاح لا غير"[٧].

---

١ حاشية الطيبي على مشكاة المصابيح: ٧٧٨.

٢ المرجع السابق: ٧٧٨.

٣ المرجع السابق: ٧٧٨.

٤ أي: الساكن، وعليه فإن (الَّذِي لاَ يَجْرِي) صفة مؤكدة، ووجه التأكيد أن لفظ (الدائم) من الأضداد. ينظر، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٢٤٧/١.

٥ حاشية الطيبي على مشكاة المصابيح: ٧٧٨.

٦ عقود الزبرجد: ١٥/٣.

٧ الجامع لأحكام القرآن: ١٧٢/٥.

(١٢) قول النبي- ﷺ-: "لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ وَلا وهُوَ يُدَافِعُ الأَخْبَثَيْنِ الغائطَ والبولَ"[١].

(بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ) شبه جملة في موضع الحال وقعت في حَيِّز النَّهْي، كذا جملة (وهُوَ يُدَافِعُ الأَخْبَثَيْنِ) مسبوقة بـ(لا) النافية دليلا لفظيًّا على كون الجملة ما زالت في حَيِّز شبه النفي.

ونظائر هذا التركيب مبدوءًا بـ(لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ) كثيرة في الحديث النبوي، ومنه: "لاَ يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ"[٢]. و"لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ وَهُوَ ضَامٌّ بَيْنَ وَرِكَيْهِ"[٣]. و"لاَ يَأْتِ أَحَدُكُمُ الصَّلاَةَ وَهُوَ حَاقِنٌ"[٤]. والحال في كل ذلك هي مصبُّ النَّهْي.

(ب)النَّهْي بصريح الفعل.

قد يُعَبَّر عن (النَّهْي) بفعله الصريح (نَهَى)، وهذا النمط التركيبي كثير الورود في الحديث النبوي الشريف، ويلحق هنا بالحال لازمةِ الذكرِ المَصْدرُ المنصوبُ- مؤولا بحال أو منصوبًا على أنه مفعول لأجله أو نائب عن المصدر- وكذا النعتُ والمتعلّق بفعل (النَّهْي)، ومن شواهده:

- "نَهَى رَسُولَ اللهِ - ﷺ- عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً اثنينِ بِوَاحِدٍ"[٥].

فـ(اثنينِ بِوَاحِدٍ) "موضعه نصب على الحال، أي: نهى عن بيع الحيوان متفاضلًا"[٦]. والنَّهْي هنا متسلط على الحال، فهو لازم لتوقف المراد على ذكره[٧]، ونظيرهما

---

١ سنن البيهقي الكبرى: ٧١/٣. وفيه رواية أخرى بالفعل بدلا من شبه الجملة (يَحْضُرُهُ الطَّعَامُ) في [شرح السنة: ٣٥٨/٣].

٢ سنن البيهقي الكبرى: ٢٢٤/٢.

٣ موطأ مالك: ٢٢٢/٢. أي: في حال الاحتقان الذي يبلغ بالمصلي أن يضم وَرِكَيْه.

٤ مسند أحمد بن حنبل: ٣١٠/٣.

٥ مسند أحمد بن حنبل: ٢٥٠/٥.

٦ إعراب الحديث النبوي: ١٤١، وينظر، عقود الزبرجد: ٢٨٣/١.

٧ ينظر، التذييل والتكميل: ١٤٨/٩، وعمدة الحاقظ وعدة اللافظ: ٤٦٤/١، ٤٦٥.

(نَسَاءً بِنَاجِزٍ) في الحديث الشريف: "نَهَى النَّبِيُّ- ﷺ- عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَصْلُحَ، وَنَهَى عَنِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ نَسَاءً بِنَاجِزٍ"[1]. ومثله (دَيْنًا) في الحديث الشريف: "نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ دَيْنًا"[2]... وغيره كثير. وافتراض حذفه يحيل القصد إلى ضده أو خلافه، بعموم النَّهْي الذي يجتثّ أصل المعنى.

ونظائر ذاك في الأحاديث النبوية كثيرة، سواء كان (المُكَمِّل) في موقع الحال أم ما يلحق به على نحو ما سبق ذكره، ومن ذلك:

- "نهَى رَسُول الله- ﷺ- عَن قتل الْحَيَوَان صَبْرًا"[3]. (صبْرًا) حال على معنى (مصبورًا)، وهي مصبُّ النَّهْي. وكذا (مُخْتَصِرًا، بِنَارٍ، وَهُوَ مُعْتَمِدٌ عَلَى يَدِهِ، مسلولًا) فيما رُوي في الحديث الشريف: "... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نُهِيَ أَن يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا"[4]. و"عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُتْبَعَ بَعْدَ مَوْتِهِ بِنَارٍ"[5] . "وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَهُوَ مُعْتَمِدٌ عَلَى يَدِهِ"[6]. "عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ- نَهَى أَنْ يُتَعَاطَى السَّيْفُ مَسْلُولاً"[7]، ومثله في التركيب والمعنى وتسلّط النَّهْي ما رُوي "عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ- ﷺ- نَهَى أَنْ يُقَدَّ السَّيْرُ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ"[8]... وغير ذلك كثير، وكذا شبه الجملة في نحو: "... عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ - ﷺ-

---

١ صحيح البخاري (٢٢٤٩) حسب ترقيم فتح الباري: ١٥٧/٢.

٢ المرجع السابق (٢١٨٠ و ٢١٨١) حسب ترقيم فتح الباري: ٩٨/٣.

٣ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: ١٣٣/٩.

٤ صحيح البخاري (١٢٢٠) حسب ترقيم فتح الباري: ٨٤/٢.

٥ موطأ مالك: ٢٢٦/١.

٦ سنن البيهقي الكبرى: ١٣٥/٢.

٧ مسند أحمد بن حنبل: ٣٠٠/٣.

٨ حاشية الطيبي على مشكاة المصابيح: ٢٤٩٣. وفيه "القدّ: القطع طولا كالشق، والسير: ما يُقَدّ من الجلد، أي: يُقْطَع، وإنما نهي عنه لئلا يعقر الحديد يده، وهي شبيهة بهيئة أن يُتَعَاطَى السيف مسلولا".

نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ"[١]. و"... عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ- ﷺ- نَهَى أَنْ تُؤْكَلَ لُحُومُ الأَضَاحِي بَعْدَ ثَلاَثٍ"[٢]. و"... لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلَّ مِنْ ثَلاَثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ"[٣]. و"... عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – ﷺ– نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقَسِّيِّ وَالْمُعَصْفَرِ وَعَنْ تَخَتُّمِ الذَّهَبِ وَعَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ"[٤]، فالنَّهْي في كل ذلك منصبٌّ على شبه الجملة.

- "نَهَى النَّبِيُّ – ﷺ– عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ"[٥].
- "نَهَى النَّبِيُّ – ﷺ– أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِوَرْسٍ، أَوْ بِزَعْفَرَانٍ"[٦].
- "نَهَى رَسُولُ اللهِ – ﷺ– أَنْ تُتْبَعَ جِنَازَةٌ مَعَهَا رَانَّةٌ"[٧].

مصبُّ النَّهْي على الصفات (الأهليّة، مَصْبُوغًا بِوَرْسٍ، معها رانَّة، ...)، وإلا فإن مطلق النَّهْي غير مراد.

بقيت الإشارة إلى أنَّ استعمال (حتى) في نحو هذا التركيب كثير جدًّا، سواء بعد النفي أو شبهه، ومنه:

- "نَهَى النَّبِيُّ – ﷺ– عَنْ بَيْعِ الثِّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا"[٨].

---

١ صحيح البخاري (٢٩٩٠) حسب ترقيم فتح الباري: ٦٨/٤.

٢ صحيح مسلم: ١٥٦٠/٣.

٣ المرجع السابق: ١٢٣/١.

٤ المرجع السابق: ١٦٤٨/٣.

٥ صحيح البخاري (٤٢١٨) حسب ترقيم فتح الباري: ١٧٣/٥.

٦ المرجع السابق (٥٨٤٧) حسب ترقيم فتح الباري: ١٩٧/٧.

٧ سنن ابن ماجة: ٥١٩/٢. الرانَّة: النائحة.

٨ صحيح البخاري (١٤٨٧) حسب ترقيم فتح الباري: ١١٣/٣.

- "... عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ- ﷺ- نَهَى عَنْ بَيْعِ الثِّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ"[1].
- "نَهَى النَّبِيُّ - ﷺ- أَنْ يُبَاعَ الطَّعَامُ إِذَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ"[2].
- "نَهَى النَّبِيُّ - ﷺ- عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ"[3].
- "نَهَى النَّبِيُّ - ﷺ- أَنْ تُبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى تُشَقِّحَ، فَقِيلَ: مَا تُشَقِّحُ؟ قَالَ: تَحْمَارُّ وَتَصْفَارُّ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا"[4]... وغير ذلك كثير.

وبرغم أن حذف (حتى والفعل بعدها)- افتراضًا- يحيل المعنى إلى خلاف القصد، فإنَّها وما بعدها ليست في حَيِّز النَّهْي (وكذا النفي متى وُجِدَ)، بل إنها تُزيل أثر النَّهْي أو النفي متى وُجدت، ففي الشاهد الأول مثلا، يبطل النَّهْي إذا صلحت الثمار، ولكثرة هذا التركيب مع اشتباهه بما سبق نبّه بهاء الدين السبكي على شيء من ذلك، يقول: "وقد وجدتُ الغالب التعلق بالفعل[5]، لا بالنفي[6] إلا (حتى) فإني لا أستحضر في القرآن استعمال (حتى) بعد نفي أو نهي إلا والمقصود النفي مطلقًا"[7]، كقوله تعالى: **(فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ)** [البقرة: ٢٣٠] "فلا شك أن الحل منتفٍ من الطلاق إلى النكاح، والمعنى: أن انتفاء الحل إلى النكاح حاصلٌ، وليس المراد انتفاء الحل المُغَيَّا، فيلزم

١ صحيح البخاري (١٤٨٨) حسب ترقيم فتح الباري: ١٥٧/٢.

٢ المرجع السابق (٢١٢٤) حسب ترقيم فتح الباري: ٨٧/٢.

٣ المرجع السابق (٢١٨٩) حسب ترقيم فتح الباري: ٩٩/٣.

٤ المرجع السابق (٢١٩٦) حسب ترقيم فتح الباري: ١٠١/٣.

٥ أي: الوقوع في حيز النفي.

٦ أي: خروج القيد (المكمِّل) عن حيِّز النفي.

٧ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ٥٣/١.

الحل بعد الطلاق، لا إلى تلك الغاية. وكذلك: (حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ)[1] [آل عمران: ١٧٩]، وكذلك: (وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ) [البقرة: ٢٢٢]، وكذلك: (حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ) [2] [النساء: ٤٣]، وكذلك: (حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ)[3] [البقرة: ١٩٦]، (نَهَى عَنِ الصَّلاَةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ)، وقد كثر في حتى دون غيرها"[4]، ثم يضيف: "نعم، في السنة قوله- ﷺ-: (لا تصف المرأة جارتها لزوجها حتى كأنه ينظر إليها)[5]، ولا فرق في (حتى) فيما نحن فيه بين أن تكون جارةً أو غيرَها؛ لأنَّ المقصود التعلق المعنوي"[6]، أي: عدم تسلط النفي عليها.

وينضاف إلى ذلك مجيء (حتى) بعد (النفي وشبهه) بمعنى (إلا أنْ)[7]، ويتحقّق هذا المعنى بشرطين:

١. أن تُسبق بنفي أو شبهه على الأغلب.

٢. ألا يكون ما بعدها غاية لما قبلها ولا مُسبّبًا عنه[8].

---

١ وصدر الآية نفي: (مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ) [آل عمران: ١٧٩].

٢ وصدر الآية نفي: (لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ) [النساء: ٤٣].

٣ وصدر الآية نفي: (وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ) [البقرة: ١٩٦].

٤ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ٥٢/١.

٥ أكثر رواية الحديث بذكر (المرأة) موضع (جارتها). ينظر، شرح صحيح البخارى، لابن بطال: ٢٧٦/٦.

٦ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ٥٣/١.

٧ وأكثر دخولها في هذه الحال على المضارع، ينظر، خزانة الأدب: ٣٧٠/٣.

٨ ينظر، مغني اللبيب: ٢٠٩/١. ومما يحسن الإشارة إليه أن (حتى) الغائية "ينقضي المعنى قبلها تدريجيا، والنفي من المعاني التي تنقضي دفعة واحدة، لأنه حكم بالسلب على أمر، والحكم بالسلب ينصبّ سريعًا، دفعة واحدة، لا تدريجا" [النحو الوافي: ٣٣٦/٤، وينظر، مغني اللبيب: ٢٠٨/١]. ورغم ذلك التمييز والفصل، فلم يخل الأمر من خلاف بين أهل اللغة والنحو في توجيه بعض الشواهد. ينظر في ذلك: شرح التسهيل: ٢٤/٤، والجنى الداني: ٥٥٥، ومغني اللبيب: ٢٠٩/١، وعقود الزبرجد: ١٧/٣.

وقد أنكر هذا المعنى بإطلاق المرادي حتى وصفه بالغرابة[١]، لكنّ شواهد العربية وأمثلتها تعضد هذا المعنى وإنْ لم تنفِ غيره في بعض التوجيهات، ومن ذلك:

(١) قول المقنع الكندي [من الكامل]:

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيْلُ[٢]

وبنى ابن مالك المعنى "على أنك لو جعلت (إلا أنْ) (مكان حتى)، فقلت: ليس العطاء من الفضول سماحة إلا أن تجود، وما لديك قليل، كان المعنى صحيحًا"[٣]، ورأى ابنه "أنك لو جعلت (إلى أنْ) مكان (حتى) لم يكن المعنى فاسدًا"[٤].

(٢) قول امرئ القيس [من الرجز]:

واللهِ لا يذهبُ شيخِي باطِلا حتى أُبِيرَ مالكًا وكاهِلا[٥]

والمعنى: ... إلا أنْ أُبير... [٦].

(٣) قول عبد الله بن الزبير الأسدي [من الطويل]:

فما إنْ أَرَى الحجَّاجَ يُغْمِدُ سيفَه يَدَ الدهر حتَّى يتركَ الطفلَ أشيبَا[٧]

وقوله: (حتَّى يتركَ) بمعنى (إلا)[٨].

---

١ ينظر، الجني الداني: ٥٥٥.

٢ شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي: ١٧٣٤/٤.

٣ شرح التسهيل: ٢٤/٤، وينظر، خزانة الأدب: ٣٧٠/٣، ومغني اللبيب: ٢٠٩/١.

٤ المرجع السابق: ٢٤/٤.

٥ ديوانه: ١٣٤.

٦ ينظر، مغني اللبيب: ٢٠٩/١.

٧ خزانة الأدب: ٥٣/٧. و(ما) في البيت نافية و(إنْ) زائدة.

٨ ينظر، المرجع السابق: ٥٥/٧.

(٤) قول لَبيد بن ربيعة [من الرَّمَل]:

قَلَّما عَرَّسَ حتى هِجْتُه بالتَّباشِيرِ من الصُّبْحِ الأُوَلْ[١]

"و(حتَّى) هنا حرف جر بمعنى (إلا) الاستثنائية، أي: ما عرّس إلا أيقظته، أي: نام قليلا ثم أيقظته"[٢].

(٥) قول المتنبي [من الكامل]:

لا يَسلَمُ الشَرَفُ الرَفيعُ مِنَ الأَذى حَتّى يُراقَ عَلى جَوانِبِهِ الدَمُ[٣]

والمعنى: إلا أن يُرَاق...

ويتأكد معنى الاستثناء في الروايتين الآتيتين لقول النبي- ﷺ-: "لاَ يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ وَلاَ يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ"[٤]، وقوله- ﷺ-: "لاَ يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلاَ يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ"[٥].

يبقى النفي وشبهه في كل هذه التراكيب متسلطًا على ما قبل (حتى) مع استثناء ما بعدها من حكم النفي، وعلى ما يبدو من اشتباه هذه التراكيب بما سبق من مكمِّلات متسلّطًا عليها النفي، فالفرق ظاهرٌ في عدم وقوع ما بعد (حتى) في حيِّز النفي، وها هنا موضعُ الاستدعاء ووجهُ المفارقة.

---

١ ديوانه: ١٨٢. (التعريس): النزول في آخر الليل للاستراحة والنوم، ومثله الإعراس. و(هِجتُه): أيقظته من النوم. ينظر، خزانة الأدب: ٣/٣٧٠.

٢ خزانة الأدب: ٣/٣٧٠.

٣ شرح ديوان المتنبي: ٢/٤٦٢.

٤ سنن أبي داود: ١/٦٣٤.

٥ مسند الدارمي: ٣/١٣٩٢.

المبحث الثاني: فساد المعنى

قد يصير "المُكَمِّل" مُعْتَمَد الدلالة في بعض التراكيب، وبتغييبه افتراضًا يَفسد المعنى تمامًا، فَتُغمّ الدلالة على المتلقي، بخلاف الحالة الأولى التي يُحال فيها المعنى إلى ضد القصد أو خلافه كما عُرِضَ آنفًا.

ويتبدّى ذلك الفساد الدلالي– حين يُغَيَّبُ المُكَمِّل– في ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: غياب الدلالة.

تنعقد الجملة الاسمية بالمبتدأ والخبر، والأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة لئلا يشتبها، فإذا خرجا عن هذا الحد فكانا معرفتين مثلاً، نحو (الله إلهنا– التاجر زيد) فالحكمُ المبدئي العام الخيارُ[1]، بأن يكون الأول مبتدأ والثاني خبرًا أو العكس. هذا ما يبيحه التركيب، ولكن قصد المتكلم هو الضابط الفصل، فالرتبة الحقيقة للكلمات تقديمًا وتأخيرًا تابعة لقصد المتكلم[2]، وإنما تنشأ هيئة الكلم تركيبًا وترتيبًا وفق خاطر النفس ومقتضى اللغة في نظامها النحوي، وعلى هذا يمكن الإخبار عن النكرة إذا حصلت الفائدة، "لأنَّ الغرضَ من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا"[3].

على أن الأكثر– كما أشرنا آنفًا – وقوع المبتدأ معرفة لا نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع، بخلاف الفاعل، فإنَّ فِعْلَه– لتقدمه عليه وجوبًا– لا يلتبس بصفته"[4].

---

١ وثمة مذهب يرى وجوب تقديم المبتدأ تحت دعوى أمن اللبس.

٢ قد فصّل الجرجاني ذلك تفصيلا مبينًا الفرق الدلالي التابع لقصد المتكلم في [دلائل الإعجاز: ١٨٦– ١٩٠].

٣ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٢٥/١، وينظر، شرح المفصل: ٢٤٧/١.

٤ المرجع السابق: ٢٢٥/١، ٢٢٦.

إن غائيَّة الكلام– أيّ كلام– تحقيق فائدة، فالكلام ما تضمَّن إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاتـه[١]، وقد يـأتي الكـلام علـى صـورته اللفظيـة النماذجيـة، لكـنَّ افتقـاده الفائـدة، نحـو: (السماء فوق الأرض)[٢] يخرجه عن حد الكلام التام، باعتبار ذلك من البداهات، وعلى هذا لو "قيل على هذا (العالَم حادثٌ) لمن يعلم الحدوث لم يكن كلامًا، لأنك لم تفده شيئًا. فالجواب أنه ليس المراد أنها تفيد كل من يسمعها وإنما معنى (تفيد) أي: تفيد من ليس عنده علمُها. ويجوز أن يقال أنّ المراد بالإفادة إفادةُ أن المتكلم حاكِمٌ بأحد مدلولَي الجزئين على الآخر، فلا فرْقَ على هذا بين أن يكون المُخاطَب عالِمًا أو غير عالِمٍ"[٣].

والخبر– على هذا– "هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًّا"[٤]، فهو "جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه"[٥]، نحو: الهزيمة مُرّة، وصديقي وفيّ... "وقد يُتم النعتُ الفائدةَ الأساسية بالاشتراك مع الخبر– مع أنَّ الأصل في الخبر أن تتم به الفائدة– كما في قوله تعالى: (بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) [النمل: ٥٥]"[٦]. وقد تدارَك ذلك الشيخ خالد الأزهري في تعريفه الخبر حين ضمَّنه (المتعلق المحقق للإفادة)، يقول: "والخبر هو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة"[٧]، لكنَّ الشيخ (يس) نَبَّهَ على أنه كان "ينبغي أن يزيد (أو بصفته) ليدخل نحو: **(بَلْ أَنـتُمْ قَـوْمٌ عَادُونَ)** [الشعراء: ١٦٦]، **(بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ)** [النمل: ٥٥] فإنَّ الذي تمم الفائدة الصفة لا الخبر، ويحتمل أنه أراد

١ ينظر، شرح التسهيل: ٥/١.

٢ المرجع السابق: ٧/١، ولا يخلو الأمر من توجيه آخر، إذ "الفائدة... حاصلة... بأصل الوضع" [شرح التصريح على التوضيح، حاشية يس: ١٥٩/١].

٣ الأمالي النحوية، المجلد الثاني: ١٠٧/٤.

٤ شرح المفصل: ٢٢٧/١.

٥ دلائل الإعجاز: ١٧٣.

٦ الجملة العربية، مكوناتها – أنواعها – تحليلها: ٣٧.

٧ شرح التصريح على التوضيح: ١٥٩/١، وينظر، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٠١/١.

بمتعلقه ما هو متعلق به من صفة كقول أهل المعاني: (متعلقات)"[1]، وهو وجهٌ حسنٌ قويٌّ يتسع له التعريف.

وهذا الخبر الذي تُتمّ فائدتَه الصفةُ هو ما اصطلح عليه بعض أهل اللغة والنحو بـ(الخبر المُوَطِّئ)[2]، أي: الممهد للصفة المحققة للفائدة، وللصفة– هاهنا – إشراقة ذكر وبهاء حضور كالحال لازمة الذكر فيما مَرَّ، وبتغييبها ينهار المعنى وتُفْتَقَدُ الفائدة، فيغور ماء الدلالة غورًا لا سبيل إليه إلا بالصفة، وشاهد هذا الباب الأمثل قوله تعالى: **(بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ)** [النمل: ٥٥] "فـ(تجهلون) فعل خطاب وُصف به اسمُ غيبة... ولم يأتِ بالياء وفاقًا لـ(قوم)، ولكنه جاء وفق المبتدأ الذي هو (أنتم) في الخطاب"[3] بـ"تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ"[4]، إذ المخاطَبة "أقوى وأرسخ أصلا من الغَيبة"[5]. والوجه في قبول (قوم) الموصوفية رغم هذا التباين حمله على (أنتم) فـ"اجتمع فيه جهتان جهة الغيبة من حيث لفظه ومفهومه وضعًا، وجهة الخطاب من حيث اتحاده بالمبتدأ ذاتًا فغلب جانب الذوات، والمعنى على جانب المفهوم واللفظ"[6].

على أية حال فإن الصفة (تجهلون) هي موطن الفائدة، إذ لو "قيل: (بل أنتم قوم) لم يحصل بهذا الخبر الفائدة"[7]، وحذف الصفة– في افتراض ابن الشجري– يثبت غياب الدلالة المقصودة تمامًا، وأَمْكَنِيَّةُ هذا الشاهد تتبدَّى في افتراض حذف (الخبر) نفسه، إذ لو

١ شرح التصريح على التوضيح: ١٥٩/١، ١٦٠، وينظر، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٠١/١.

٢ ينظر، أمالي ابن الشجري: ٢٢٣/٣، ومغني اللبيب: ٤٢٠/٢، وخزانة الأدب: ٦٢،٦٣/٦، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ١٣٨.

٣ المرجع السابق: ٢٢٣،٢٢٤/٣، وينظر، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ١٣٧٣/٢.

٤ المطول: ٣١٣، وينظر، مفتاح العلوم: ٣٤٩، ورسالتان في لغة القرآن: ١١٧.

٥ الكشاف: ٣٧٨/٣.

٦ المطول، حاشية الشريف الجرجاني: ٣١٤.

٧ أمالي ابن الشجري: ٢٢٣/٣، ٢٢٤، وينظر، البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٣٩/٢، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ١٣٧٣/٢، والمطول: ٣١٣.

قيل: (بل أنتم تجهلون) لنهض المعنى، وعلة ذلك توافق الخطاب بين المبتدأ (أنتم) والصفة (تجهلون)، كأنَّ الصفة– بصيغة المخاطب– صارت ألصق نسبًا بالمبتدأ (أنتم) ضمير المخاطب من الموصوف (قوم)، لأنه "اسمٌ ظاهر، وهو من قبيل الغيبة"[١]، وكان الأصل موافقة الصفة والموصوف على هيئة الغيبة، فيقال: (بل أنتم قوم يجهلون)، فكأنَّ المعنى في هذا الشاهد النماذجي مبني– في الأصل المفترض– على المبتدأ والصفة (أنتم تجهلون)، وللعرب في هذا الباب– كما يؤصل أبو حيان الأندلسي– طريقان:

١. "أشهرهما مراعاة السابق من تكلم أو خطاب... كقوله تعالى: **(بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ)** [النمل: ٥٥]، وكقول الشاعر [من الطويل]:

وَإنّا لَقَومٌ لا نَرَى القَتلَ سُبَّةً [إذا ما رَأَتهُ عامِرٌ وَسَلولُ][٢]"[٣].

ففي الآية مراعاة الخطاب كما مرَّ، وفي البيت مراعاة التكلم في (إنَّا)، "ولو راعى الخبر لقال: (ما يرون القتل)"[٤].

٢. "والطريق الثاني: مراعاة الخبر كقولك: أنا رجلٌ يأمرُ بالمعروف، وأنتَ امرؤٌ يُريدُ الخير، والكلام على هذه المسألة متسع في علم العربية"[٥].

---

١ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ١٣٧٣/٢.

٢ البيت للسموأل بن عادياء، ينظر، ديوانا عُروة بن الورد والسموأل: ٩١.

٣ البحر المحيط: ٥٢/٢، وينظر، الدر المصون: ٣٤٩/٣، ٣٥٠.

٤ الدر المصون: ٢٩٠/٢.

٥ البحر المحيط: ٥٢/٢، وينظر، الدر المصون: ٣٤٩/٣، ٣٥٠. ويتسع هذا الباب لغير (الخبر الموطئ) كما في قوله تعالى: **(وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ)** [البقرة: ١٨٦] فـ"(أُجِيبُ) إما صفة لـ(قريب)، أو خبر بعد خبر، وروعي الضمير في (فإني)، فلذلك جاء (أجيب)، ولم يراع الخبر فيجيء (يجيب) على طريقة الإسناد للغائب". [المرجع السابق: ٥٢/٢]، وليس (قريب) خبرًا موطئًا، لصحة تمام الفائدة به، لذا جاز في جملة (أجيب) أن تكون خبرًا ثانيًا. [ينظر، الدر المصون: ٢٨٩/٢، ٢٩٠].

ومن شواهد الطريق الثانية أيضًا قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠] "ولو قيل في الآية الكريمة (أُخرِجْتُم) مراعاةً لـ(كنتم) لكان جائزًا من حيث اللفظ، ولكن لا يجوز أن يُقرَأ به، لأن القراءة سُنَّة متبعة، فالأَوْلَى أن تُجْعل الجملةُ صفةً لـ(أمَّة) لا لـ(خيْرَ) ليتناسبَ الخطابُ في قولِه: (تأمرون)"[١] الذي راعَى فيه "الضمير المتقدم في (كُنتم)، ولو رَاعَى الخبر لقال: (يأمرون) بالغيبة"[٢]. وهذي الأخيرة من الطريق الأولى.

ومنه أيضًا قول مَقَّاسٍ العائدِيّ [من الطويل]:

تَذَكَّرَتِ الخَيلُ الشَّعيرَ عشيَّةً وكنَّا أُناسًا يعْلِفونَ الأَيَاصِرَا[٣]

وشاهدُه مجيء الصفة (يعْلِفونَ) بالغيبة مراعاة للخبر (أُناسًا).

ومن شواهد الطريق الأولى كذلك (أي: مراعاة المبتدأ أو ما في حكمه) قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾ [هود: ٢٩- الأحقاف: ٢٣] "والتقدير: ولكنكم قومٌ يجهلون"[٤] بالبناء على الخبر المُوَطِّئ (الموصوف) على جهة الأصل افتراضًا. وقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧]، والتقدير: (بل أنتم قوم يُفتنون)، على جهة الغيبة مراعاةً للخبر المُوَطِّئ (الموصوف): (قومٌ)، ولكنْ "غلَب فيه الخطاب"[٥] مراعاة للمبتدأ (أنتم) ضمير المخاطب، وهو الأشهر كما ذُكر آنفًا.

---

١ الدر المصون: ٣٥٠/٣.

٢ المرجع السابق: ٣٥٠/٣.

٣ الأصمعيات: ٥٧.

٤ التحرير والتنوير: ٤١/٢٦. وظاهرٌ أن الطاهر بن عاشور أخلَصَ- في تقديره- الجملة إلى نواتها الأولى، فحذفَ الفعل وحذفَ (ياء المتكلم) من (لكنَّ) وألحق بها ضمير المخاطبين، وكان الأصل في التقدير أن يقال: (ولكني أراكم قومًا يجهلون)، وتقدير الطاهر جاء على تصرُّف في اللفظ ووفاء للمعنى.

٥ البحر المحيط: ٨٣/٧.

ومنه أيضًا قوله- ﷺ-: "إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ"[1]، فغَلَّبَ الخطاب في (فيكَ)، ولو رَاعَى الخبرَ الموطِّئ (امْرُؤٌ) لقال: (فيه).

فالخبر- في هذي الطريق- على نية الطرح افتراضًا، وتمام الفائدة معقودة بصفته، ومن ثَمَّ قامت الصفة مقام الخبر، "فالأحقُّ بالخبرية ما هو أكثرُ إفادةً وأظهرُ دِلالةً على الحدث"[2].

ووجه النماذجيّة فيما مضى أنَّ ثمة شواهد أخرى في مُحكم التنزيل جاز فيها- على مقتضى اللفظ- بناء الصفة من جهة الغيبة على الخبر المُوَطِّئ (الموصوف) أو المبتدأ (هم) ضمير الغائب في (إنهم)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢- النمل: ٥٦]، إذ جاءت صيغة (يتطهرون) سمحة في قبول الوجهين لاتفاقهما (أي: المبتدأ والخبر) في هيئة الغيبة. بيدَ أنّ القياس على الأصل النماذجي يُرَجِّح بناء الصفة على الضمير (هم)، لكونها في عصمة المبتدأ بحكم أنَّ القصد منصرفٌ إليها والفائدة متحققة بها، وأنّ (الخبر المُوَطِّئ) في حكم الزيادة افتراضًا، ولا فرق- في كل ذلك- أن يكون الخبر المُوَطِّئ مبنيًّا على مبتدأ أو يكون خبرًا لناسخ.

ويُحمل على هذا الوجه السمْح قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ٥٨- الحشر: ١٤]، و﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨١- يس: ١٩]، و﴿أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥]، و﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء: ١٦٦]، و﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦]، و﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [الحشر: ١٣] إذ يبيح التركيب الوجهين في كل ذلك لجواز اتفاق المبتدأ والخبر: (بأنهم... لا يعقلون- أنتم... مسرفونَ- كُنتُم... مُسرِفِينَ- أنتم... عادونَ- بأنهم... لا يعلمون- بأنهم... لا يفقهون) ببناء الصفة على المبتدأ، و(... قومٌ لا يعقلون- ... قومٌ مسرفونَ- ... قومًا مسرفين-... قومٌ عادونَ- ... قومٌ لا يعلمون-... قومٌ لا يفقهون) ببناء الصفة على الخبر المُوَطِّئ (الموصوف).

---

١ صحيح البخاري (٢٢) حسب ترقيم فتح الباري: ١٤/١، وينظر، الدر المصون: ٣٤٩.

٢ روح المعاني: ٢٩٨/٢- ٣٨٨/٩.

والوجهُ الأول هو الوجهُ لما قدمنا من طبع العربية في هذا الباب، إذ تُوطِّئ بالخبر (الموصوف) لقصدها، فتراعِي المبتدأ، وهو سَمْتٌ لطيفٌ في التركيب لا تستشعره الذائقة إلا بدقيق تأمل.

وينضاف إلى ذلك ما طرأ على التركيب من تبادل الوظائف النحوية، فالخبرُ – وهو العمدة التي يقوم عليها التركيب ويتم بها الفائدة– افتقد الوظيفتين، فصار في حكم الزائد افتراضًا ولم تتم به الفائدة كأنه (فضلة). والصفة– وهي الفضلة التي يمكن الاستغناء عنها ولا تتوقف عليها الفائدة على جهة الأصل– حازت الوظيفتين: لزوم الذكر وإتمام الفائدة بها كأنها (عمدة). الأمر الذي يبعث التأمل في هذا السلوك النحوي للخبر وصفته، إنه ضربٌ من تحايل الكلمات في النهوض بوظيفتها النحوية والدلالية، وقنص اختصاصات زائدة لمواقع وظيفية تقليدية وتوسيع دائرة نفوذها وبسط إرادتها على مدى الجملة!

وجدير بالذكر أنَّ هذا التركيب المتصدّر بالضمير يمتاز عن أسلوب الاختصاص القياسي بكون (الخبر المُوَطِّئ) نكرة، بخلاف المختص الذي يكون معرفة، فضلا عن أنَّ المختص– وهو المنصوب أبدًا– اعتراضٌ في الجملة كأنه نتوء يعترض دفق الكلام، بخلاف الخبر الموطِّئ المُسَوَّى في لحم الكلام ودمه، لولا أنْ غلبَتَه صفتُه على أمره فَلَانَ مُسْلِمًا قِيَادَه.

ومن نظائر هذي الشواهد النماذجية في الشعر قول المتنبي [من البسيط]:

كَفى بِجِسمي نُحولاً أَنَّني رَجُلٌ لَولا مُخاطَبَتي إِيّاكَ لَم تَرَني[1]

فـ(رجلٌ) خبر مُوَطِّئ، لأن "الخبر في الحقيقة هو الجملة التى وصف بها (رجلٌ)"[2]، وعلى هذا كان (الخبر المُوَطِّئ) "هو الذي لا يفيد بانفراده مما بعده... ألا ترى أنك لو اقتصرت على (رجل) هنا لم تحصل به فائدة، وإنما الفائدة مقرونة بصفته، فالخبر المُوَطِّئ كالزيادة في الكلام، فلذلك عاد الضميران اللذان هما الياءان في (مخاطبتي) و(لم ترني) إلى (الياء) في (أنني)، ولم يعودا على (رجل)، لأن الجملة في الحقيقة خبرٌ عن (الياء)

١ ديوان أبي الطيب المتنبى، بشرح العكبري: ١٨٥/٤.

٢ أمالي ابن الشجري: ٢٢٣/٣، والكلام بنصه في شرح العكبري على ديوان المتنبى: ١٨٥/٤.

في (أنني)، وإن كانت بحكم اللفظ صفة لـ(رجلٌ)"[١]، وبحكم المعنى أنَّ "(رجلٌ) لمَّا كان هو (الياء) التي في (أنني) من حيث وقع خبرًا عنها عاد الضميران إليه في المعنى"[٢].

فالخبر هنا– على أية حال– "غير مقصود لذاته... وإلا لقيل: (يجهلون)، و(لولا مخاطبتي إياه) بالغيبة فيهما، لأنَّ... (رجل) اسم ظاهر، وهو من قبيل الغيبة"[٣].

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦١ أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٦٢﴾ [الأعراف: ٦١، ٦٢]، (أُبَلِّغُكُمْ) يجوز فيها "أن تكونَ صفةً لـ(رسول)، ولكنه راعى الضمير السابق الذي للمتكلم، فقال: (أُبَلِّغُكُمْ)"[٤]، "كأنه قال: (لكنى أُبَلِّغُكُمْ رسالات ربى)، فأقحم (رَسُولٌ مِّن رَّبِّ العَالَمِينَ) للإبهام، ثم بيَّنه بقوله: (أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي) تفخيمًا وتعظيمًا. ومن ثم زيد قوله: (رَّبِّ العَالَمِينَ)"[٥]. "ولو راعَى الاسمَ الظاهر بعده لقال: (يُبَلِّغُكم)، والاستعمالان جائزان في كل اسم ظاهر سبقه ضميرٌ حاضر من متكلم أو مخاطب فتحرَّر لك فيه وجهان: مراعاةُ الضميرِ السابق وهو الأكثر ومراعاةُ الاسمِ الظاهر، فتقول: (أنا رجلٌ أفعلُ كذا) مراعاةً لـ(أنا). وإن شئتَ (أنا رجلٌ يفعلُ كذا) مراعاةً لـ(رجل)، ومثله: (أنت رجل تفعل ويفعل) بالخطاب والغيبة"[٦]، وهما الطريقان اللذان نَبَّه عليهما أبو حيان الأندلسي فيما ذكرنا آنفًا.

---

١ أمالي ابن الشجري: ٢٢٣/٣.

٢ المرجع السابق: ٢٢٣/٣.

٣ حاشية الدسوقى على مغني اللبيب: ١٣٧٣/٢.

٤ الدر المصون: ٣٥٦/٥، وينظر، خزانة الأدب: ٦٢/٦. ويجوز أن تكون جملة (أبلِّغُكم) اسْتِئْنافًا عَلى سَبِيلِ البَيانِ بِكَوْنِهِ رَسُولًا. ينظر، البحر المحيط: ٣٢٤/٤، والكشاف: ١٠٨/٢، والدر المصون: ٣٥٦/٥.

٥ حاشية الطيبي على الكشاف: ٤٢٧/٦.

٦ الدر المصون: ٣٥٦/٥، وينظر، البحر المحيط: ٣٢٤/٤، والكشاف: ١٠٨/٢.

وأقول: هذه طريقٌ مسلوكةٌ في كلام العرب تقع كذلك في غير النعت الموطئ، كجملة الصلة "لو وقع بعد الضمير موصولٌ، نحو: (أنا الذي فَعَلْتُ وفعلَ)، و(أنتَ الذي فعلَ وفعلتَ). ومنه [من الرجز]:

نَحنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدَا عَلى الإسْلامِ ما بَقِينَا أبَدَا[1]

فَجَمَعَ بين الاستعمالين"[2]، إذ جاءت (بايعوا) بالغيبة مراعاة لـ(الذين)، وجاءت (بَقِينَا) بضمير المتكلم مراعاةً للمبتدأ (نحن).

ومن هذا البحر أيضًا "عَوْدُ (الياء) إلى (الذي) في قول عليٍّ- رضي الله عنه- [من الرجز]:

أنا الذي سَمَّتْنِ أمَّي حَيدَرَه"[3] [ضِرغامُ آجامٍ وَلَيثُ قَسوَرَه][4]

بحكم أنّ "(الذي) هو (أنا) في المعنى"[5]، و"كان القياس: (أنا الذي سَمَّتْه)، ليرجع الضمير إلى الموصول، ولكنه ذهب إلى المعنى، لأنَّ خبر المبتدأ هو الموصول مع الصلة، وفيه ضمير أنا[6] الراجع إلى المبتدأ، كأنه قال: (أنا سمَّتني...)"[7]، "فأقحم الموصولة

---

١ هو قول الأَنْصَارُ يَومَ الخَنْدَقِ، جاء في [صحيح البخاري (٢٩٦١) حسب ترقيم فتح الباري: ٦١/٤]: "حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ كَانَتِ الأَنْصَارُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ تَقُول:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الإِسْلاَمِ مَا بَقِينَا أَبَدًا

فأجابهم النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فقال:

اللَّهُمَّ لاَ عَيْشَ إِلاَّ عَيْشُ الآخِرَهْ فَأَكْرِمِ الأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَهْ".

٢ الدر المصون: ٣٥٦/٥، وينظر، البحر المحيط: ٣٢٤/٤، والكشاف: ١٠٨/٢.

٣ خزانة الأدب: ٦٣/٦.

٤ ديوانه: ٦٧.

٥ خزانة الأدب: ٦٣/٦.

٦ أي: ياء المتكلم.

٧ حاشية الطيبي على الكشاف: ٤٢٨/٦.

للتفخيم... أي: أنا ذلك المشهور، المعروف في الشجاعة، الذي لا يخفى على كل أحد. ولا يريد مجرد الإخبار عن أن أمه سمَّته بهذا الاسم، إذ لو أريد ذلك لقال: أنا الذي سمته أمه حيدرة"[1].

والتفخيم المشار إليه بإقحام الموصول يَعْضُدُه حضور (الأنا) طاغيًا في ثلاثة ضمائر (أنا- سَمَّتْنِي- أمي)، وهذا من أسباب جفاء جملة الصلة للاسم الموصول بعقوق الضمير لرحمه، ووفائه لغير أصله، فـ"لم يُبَالِ بردِّ الضمير على الأول[2]، وحَمَلَ الكلامَ على المعنى لأمنه من الالتباس"[3].

وكذا قول المتنبي [من البسيط]:

أَنَا الَّذي نَظَرَ الأَعمَى إلى أَدَبِي وأَسمَعَتْ كَلِماتي مَنْ بِهِ صَمَمُ[4]

فقال (أَدَبِي) بياء المتكلم مراعاة للمبتدأ (أنَا)، ولو راعَى الخبر (الذي) لقال: (أَدَبِهِ)[5]، وفي عود الضمير على المبتدأ طَرْحٌ للخبر (الموصوف) لا يكاد يُلحظ، ففيه إخفاء للصنعة، وإخفاء الصنعة صنعة.

ويتحقق ذلك في جملة الصلة "إذا لم يكن الضمير مؤخرًا، نحو: (الذي قَرَى الضيوف أنا)، أو كان للتشبيه، نحو: (أنا في الشجاعة الذي قتل مرحبًا)"[6]، أي: (أنا في الشجاعة كالذي...).

---

١ حاشية الطيبي على الكشاف: ٤٢٨/٦.

٢ المراد: رَدُّ الضمير على المبتدأ (أنا) في (سمّتني) دون مبالاة بكون الجملة صلة لـ(الذي)، مما كان يوجب- على جهة الأصل- رد الضمير غائبًا (سمَّته) على الاسم الموصول.

٣ المطول في شرح تلخيص المفتاح: ٢٧٥.

٤ شرح ديوان أبي الطيب المتنبي: ٢٥٣/٣.

٥ ينظر، حاشية ابن المنيِّر على الكشاف: ١٠٨/٢.

٦ روح المعاني: ٣٩٠/٤. وهو مرحب اليهودي الذي خرج يوم خيبر وهو يخطر وعليه مغفرٌ يماني وحجرٌ قد ثقبه مثل البيضة على رأسه وهو يرتجز ويقول: (قد عَلِمتْ خيبر أني مَرْحَب شَاكِي السلاح بطل مُجَرَّب)، فبرز له الإمام علي- رضي الله عنه- وقتله في مبارزة بينهما [ينظر، خزانة الأدب: ٦٥/٦].

فإذا عُدْنَا إلى (الخبر الموطئ وصفته) وجدنا من شواهده النماذجية:

(١) قول الشاعر [من الطويل]:

أَأَكرَمُ من لَيلى عَلَيَّ فَتَبتَغِي بِه الجاهَ أَم كُنتُ اِمرأً لا أُطيعُها[١]

فـ(امْرَأً) خبر مُوَطِّئ لا تتم بـه الفائدة، فجملـة النعت (لا أُطيعُـها) هـي المقصـودة بالكلام، ومما يقوِّي نماذجية الشاهد أنه "أعاد من (أُطيعُها) ضمير متكلم، ولم يُعِدْ ضمير غائب وفاقًا لـ(امرئٍ). فهذا دليل إلى دليل التنزيل"[٢] المذكور آنفًا، إذ لا ضرورة شعرية في التحول من الغيبة الملائمة للموصوف (امرأ) إلى المتكلم الملائم للمبتدأ (التاء) في (كنتُ)، إذ لو قيل (كنتُ لا أُطيعُها) لانعقدت الفائدة بهذا البناء، فَحَذْفُ (الخبر المُوَطِّئ)– وهو في حُكم الزائد– جائزٌ، فكأنَّ الحذف الافتراضي هذا يجري على الخبر لا صفتِه مخالفةً للأصل.

وسَمْتُ هذا التركيبِ الذي تأتي فيه كلمة (امرؤ) خبرًا مُوَطِّئا، وصفته المتممة للفائدة مُرَاعًى فيها التكلم جريًا على المبتدأ لا الموصوف سائغٌ شائعٌ، ومنه:

– قول امرئ القيس [من مجزوء الكامل]:

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ خَيْرِ كِنْـ ـدَةَ لَسْتُ مِنْ أَشْرَارِهَا[٣]

– وقولُه [من الوافر]:

ولكنِّي امرؤٌ أحببتُ قومِي وكانوا إن سلمتُ لهمْ مَعَادِي[٤]

---

١ نُسب إلى المجنون، أو الصمة القشيري، أو ابن الدمينة. ينظر خزانة الأدب، هامش (٢): ٦٣/٣.

٢ أمالي ابن الشجري: ٢٤٤/٣، وينظر، خزانة الأدب: ٦٣/٦.

٣ ديوانه: ٢٧٧.

٤ ديوانه: ٢٩٠.

- قول النابغة الجعدي [من المنسرح]:

إِنِّي اِمرُؤٌ قَد ظَلَمتُ نَفسِي وَإِلَّا تَعفُ عَنّي أُغْلًا دَمًا كَثِما[1]

- قول عنترة بن شدَّاد [من الكامل]:

إِنِّي امرؤٌ مِنِّي السّماحةُ والنَّدى والبَأْسُ أَخْلاقٌ أَصَبْتُ لُبَابَها[2]

- وقوله أيضًا [من الكامل]:

إِنّي امرُؤٌ مِن خَيرِ عَبسٍ مَنصِبًا شَطرِي وَأَحمي سائِرِي بِالمُنصَلِ[3]

- قول عبد الله بن جِنْحٍ النُّكْريّ [من الكامل]:

مَا شِبْتُ مِنْ كِبَرٍ ولكِنّي أمرؤٌ أغشَى الحروبَ ومَا تشِيبُ لِذَاتي[4]

- قول قيس بن عاصم المنقري [من الكامل]:

إِنِّي امْرُؤٌ لا يعتري خلقي دَنَس يُفَنِّده ولا أَفْنُ[5]

ففي كلِّ هذه الشواهد روعي جانب التكلم لا الغيبة تغليبًا للمعنى. أمَّا شواهد الذكر الحكيم في هذا الباب، فقد غلب عليها مراعاة الخطاب على نحو ما مرَّ، وسبب ذلك مما لا يخفى.

وإذا استوى في الصفة بناؤها على المبتدأ أو الموصوف (الخبر المُوَطِّئ)- وفقًا لمقتضى اللفظ- حُمِلَت على المبتدأ جريًا على الأصل، ومن ذلك:

---

١ ديوانه: ١٥٠. الدم الكثم: الغليظ.

٢ شرح ديوان عنترة: ٢٤.

٣ المرجع السابق: ١٢٦.

٤ الأصمعيات: ١١٤.

٥ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، المجلد الثاني: ١٥٨٤/٤. "والمعنى: إني رجل لا يتسلط على خلقي ما يدنسه ويفحّشه من تغيُّر وتبدُّل وتَسرُّع إلى الشرّ وتلوُّن، وزوالٍ عن المعهود، وذهاب في طريق المأفون المعتوه، ولكنني أبقى على حال واحدة محمودة، لا أَحول ولا أزول".

- ما نُسب إلى عمر بن أبي ربيعة [من البسيط]:

إنّي اِمرُؤٌ مولَعٌ بِالحُسنِ أَتبَعُهُ لا حَظَّ لي فيهِ إلّا لَذَّةُ النَظَرِ[1]

إذ يجوز أن يقدَّر في الصفة (مولع) ضمير الغائب (هو) مراعاة للموصوف (امرُؤٌ) أو ضمير المتكلم (أنا) مراعاة للتكلم في (إنّي)، والأصل مراعاة التكلُّم، إذ الصفة في عصمة المبتدأ.

- قول أعشى باهلة[2] [من البسيط]:

فَإنْ جَزِعْنَا فَقَدْ هَدَّتْ مُصِيبَتُنَا وَإنْ صبَرْنَا فإنَّا معشَرٌ صُبُرُ[3]

- قول أعشى بكر [من الكامل]:

إنِّي امرُؤٌ من عصبةٍ قيسيَّةٍ شُمُّ الأنوفِ غَرَانِقٍ أَحْشَادِ[4]

فشبه الجملة (من عصبةٍ قَيسيَّةٍ) متعلّق بمحذوف صفة للخبر المُوَطِّئ (امرُؤٌ) تقديره (أنتسبُ) على التكلم مراعاة لـ(إنِّي) أو (ينتسبُ) على الغيبة مراعاة للخبر المُوَطِّئ (امرُؤٌ)، والأصل مراعاة التكلم جريًا على الغالب في سَمْتِ كلام العرب.

وقد يستوي المبتدأ (أو ما هو بمنزلته) والخبر المُوطّئ في الغيبة، كقول امرئ القيس [من الكامل]:

فأقولُ نـحْسٌ إنّهُ رجُلٌ من عُصبةٍ كأكُولة الرّأسِ[5]

---

١ ديوانه: ١٩٦.

٢ هو عامر بن الحرث، أحد بني وائل.

٣ الأصمعيات: ٩١.

٤ ديوانه: ١٣١. الغرانق جمع غُرنوق وجمع غِرنيق (كزنبور وقنديل) وهو الشاب الأبيض. الأحشاد جمع حَشِد كـ(كَتِف) وهو من لا يدع عند نفسه شيئًا من النصرة والجهد والمال.

٥ ديوانه: ٢٤٤. العُصبة: الجماعة، وقوله (كأكولة) أراد: كأَكَلَة، وهكذا يقال في المثَل: (ما هم عندنا إلا كأَكَلة رأس)، وإنما يريد بذلك القلّة.

فشبه الجملة (من عصبةٍ...) متعلق بمحذوف نعت للخبر المُوَطِّئ (رجُلٌ)، ويجوز فيه الحمل على المبتدأ، أو الحمل على الخبر الموطئ، ويستوي في هذا الشاهد تقدير الصفة (ينتسب)، لاستواء (المحمول عليه) في دلالة الغيبة.

(٢) قول أبي فراس الحمداني [من الطويل]:

وَنَحنُ أُناسٌ لا تَوَسُّطَ عِندَنا لَنا الصَدرُ دونَ العالَمينَ أَوِ القَبرُ[١]

(أناسٌ) خبر مُوَطِّئ في حكم الزيادة، إذ الإفادة معقودة بجملة النعت بعدها (لا تَوَسُّطَ عِندَنا)، يجوز بناؤها على المبتدأ دون (الخبر)، فيقال: (وَنَحنُ... لا تَوَسُّطَ عِندَنا)، إذ أعاد ضمير المتكلم في (عندنا) على المبتدأ (نحن)، ولو وافق الخبر (أناسٌ) لقيل: (وَنَحنُ أُناسٌ لا تَوَسُّطَ عِندَهم)، بحكم الغيبة في الاسم الظاهر.

ونظائر ذلك في مراعاة (التكلم) بالبناء على المبتدأ، تغليبًا للمعنى:

- قول أوس بن معن المزني [من الطويل]:

نَقُولُ فَيُرْضَي قَوْلُنا ونُعِينُهُ وَنَحْنُ أُنَاسٌ نُحْسِنُ الْقيلَ والْفِعْلَا[٢]

- قول النابغة الجعديّ [من الطويل]:

وإنَّا أناسٌ لا نعوّدُ خيلَنَا إذا ما التقينا، أن تَحيدَ وتَنْفِرَا[٣]

- قول الشاعر [من الرجز]:

إِنَّا أُنَاسٌ وَلَدَتْنَا عَبْهَرَةٌ لِبَاسُنَا اَلْوَشْيُ وَرَيْطُ حِبَرَه[٤]

---

١ ديوانه: ١٤٥.

٢ ديوانه: ٦١.

٣ ديوانه: ٦٩.

٤ البيت لمَرْحب اليهودي، ينظر، خزانة الأدب: ٦٦/٦. العبهرة : المرأة الحسناء. والوشي من الثياب معروف. والريطة: الملاءة. والحبرة: البرد اليمني .

- قول الشاعر [من المتقارب]:

ونحن أناسٌ نحبُّ الحديثَ وَنَكْرَهُ ما يُوجبُ المَأْثَمَا[1]

(٣) قول الشاعر [من الطويل]:

بِأَيِّ نَوَاحِي الأَرْضِ أَبْغِي وِصَالَكُمْ وَأَنْتُمْ مُلُوْكٌ مَا لِمَقْصَدِكُمْ نَحْوُ[2]

جملة (مَا لِمَقْصَدِكُمْ نَحْوُ) نعت لازم الذكر للخبر المُوَطِّئ (مُلُوْكٌ)، وقد رُوعي فيه الخطاب بالكاف في (لِمَقْصَدِكُمْ) جريًا على المبتدأ (أنتم)، ولو أراد مراعاة الغيبة في الخبر (مُلُوْكٌ) لقال (لِمَقْصَدِهِم).

ومثله أيضًا في مراعاة جانب الخطاب قول النابغة الجعدي [من مجزوء الكامل]:

هَل تَعلَمونَ وَأَنتُم قَومٌ تُقَصُّ لَكُم شَوارِب[3]

(٤) قول النابغة الذبياني [من الكامل]:

إِنَّا أُنَاسٌ لاحِقُونَ بِأَرْضِنَا فَالْحَقْ بِأَرْضِكَ خَارِجَ بنَ سِنَانِ[4]

(أناسٌ) خبرٌ موطئٌ للصفة (لاحِقُونَ بِأَرْضِنَا)، إذ هي واجبة الذكر لازمة الحضور، لانعقاد الفائدة بناصيتها.

(٥) قول حسان بن ثابت [من الخفيف]:

إِنَّ دَهرًا يَلُفُّ شَمْلِي بِجُمْلٍ لَزَمانٌ يَهُمُّ بِالإِحسانِ[5]

---

١ البيت لمحمد بن إبراهيم العشري المعروف بابن قربة، ينظر، معجم البلدان: ٢٧٦/٤.

٢ البيت للشبلي، ينظر، المطول في شرح تلخيص المفتاح: ٢٧٧، والكليات: ٨٧٢.

٣ ديوانه: ١٨.

٤ ديوانه: ١٩٨.

٥ ديوانه: ٥١٧/١.

(زمانٌ) خبر موطِّئ، وجملة (لَزَمانٌ يَهُمُّ بِالإحسانِ) صفة لازمة الذكر تمَّت بها الفائدة، إذ لا معنى لجملة (إنَّ دَهْرًا يَلُفُّ شَملي بِجُملٍ لَزَمانٌ...) دون الصفة، وقد زاد من الافتقار إلى الصفة بادي الترادف بين المبتدأ والخبر، وهو نوع تكرار سيتجلَّى في أنماط تركيبية أخرى ولا سيما التركيب الشرطي كما سيأتي بيانه[1].

(٦) قول البحتري [من الكامل]:

وَأَحَبُّ آفاقِ البِلادِ إلى الفَتى أَرضٌ يَنالُ بِها كَريمَ المَطلَبِ[2]

فـ(أرضٌ) خبرٌ مُوَطِّئ لا ينهض بالمعنى مستقلا، فجاءت جملة الصفة (يَنال...) لتتمم المعنى، إذ لو قيل: (وَأَحَبُّ آفاقِ البِلادِ إلى الفَتى أَرضٌ) ما تحققت الفائدة.

(٧) قول المتنبي [من البسيط]:

شَرُّ البِلادِ بلادٌ لا صَديقَ بِهَا وَشَرُّ ما يَكسِبُ الإنسانُ ما يَصِمُ[3]

(بلاد) خبر مُوَطِّئ، وجملة (لا صَديقَ بِهَا) صفة لازمة الذكر، لأنها تتمم المعنى.

وهذا الضرب من التكرار في المبتدأ والخبر مما تجري به الألسنة والأقلام كثيرًا، نحو:

- أرضُ مصر أرضٌ طيبة.
- بلادنا بلادٌ كريمة.
- فكرة الشر فكرة إنسانية.
- أهلي أهلٌ كبارُ النفوس.
- بيتُ أبي بيتٌ يسع القريب والغريب.

---

١ سيأتي تفصيل ذلك في المطلب الثاني.

٢ ديوانه: ٢٨٣/١.

٣ شرح ديوان أبي الطيب المتنبي: ٢٦٠/٣.

- عِلْمُ المنافق عِلْمٌ لا صدق فيه، ولا عمل به.

ففي كل ذلك تأتي الصفة لازمة الذكر، بهية الحضور، لا تَمَامَ للفائدة إلا بها، بل إنَّ ما جاء من هذا البحر بغير الصفة قُدِّرت فيه على جهة تضمين معناها في (الخبر المُوَطِّئ) أو على جهة الحذف، و(المحذوف كالثابت في التقدير النحوي) كما هو مقرَّر في القواعد الأصول، وهذا ضربٌ من الذِّكْر المسكوت عنه بل هو أدلُّ على لزوم الذكر، ولا يشترط أن يوجد في التركيب "ما يدل على المحذوف، بل يمكن أن يفهم من السياق وحده"[1]، ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

بلادٌ بها كُنَّا وَكُنَّا نَحلّها إذِ الناسُ ناسٌ والبلادُ بلادُ[2]

فقوله: "إذِ الناسُ ناسٌ، أي: إذ الناسُ أحرارٌ والبلادُ أحرارٌ"[3]، ولولا أنَّ معنى الصفة مرادٌ معتَزَمٌ لم يَجُزْ ذلك[4] و"لَتَعَرَّى الجزءُ الآخرُ من زيادة الفائدة على الجزء الأوّل. وكأنّه إنما أعيد لفظ الأوّل لِضَرْبٍ من الإدلال والثقة بمحصول الحال"[5].

ويُعين على الحذف النبرُ في الكلمة الثانية (ناسٌ، وبلادُ)، ذلك الذي يدلُّ المتلقي على المعنى المقصود بتكثيف الوصف في الخبر المُوَطِّئ، ولا سيما ما كان فيه هذا الضرب من التكرار.

يأتي الخبر المُوَطِّئ نكرة لتنعقد الفائدة بصفته، فإذا جاء معرفة ولم تتم به الفائدة وانتصب ما بعده على الحال توقف المعنى على ذكرها، فلا يستغنى عنها حينئذ، كقوله

---

١ الحذف والتقدير في النحو العربي: ٢٠٢.

٢ البيت بلا نسبة، ينظر، معجم شواهد العربية: ١٢٨، والمعجم المفصل فى شواهد العربية: ٢/٢٢٤، ٨/١١٠، وفى البيت رواية أخرى:

بلاد بها كنا ونحن نحبها ...

٣ الخصائص: ٣/٣٤٠.

٤ ينظر، المرجع السابق: ٣/٣٤٠.

٥ المرجع السابق: ٣/٣٤٠.

تعالى: (**وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗاۖ**) [هود: ٧٢] (شيخًا) منصوبة على الحال، "ولا يستغنى عن هذه الحال إذا كان الخبر معروفا عند المخاطب، لأنّ الفائدة إنما تقع بهذه الحال، أما إذا كان مجهولا عنده فأردت أن تفيد المخاطب ما كان يجهله، فتجيء الحال على بابها مستغنى عنها"[١].

وبناءً على هذا الأصل يُسْلَكُ في هذا الباب كل ما جاء مبنيًّا على هذا النسق، كقوله تعالى: (**فَتِلۡكَ بُيُوتُهُمۡ خَاوِيَةً**) [النمل: ٥٢] "(**خَاوِيَةً**): العامة على نصبها حالا. والعامل فيها اسم الإشارة"[٢]، وهي حالٌ لا يُستغنى عنها، لأنها مقصودة بالفائدة.

ومنه كذلك قول الشاعر [من البسيط]:

هذا رَجَائِي وهَذِي مِصْرُ عَامِرَةً وأَنْتَ أَنْتَ وَقَدْ نَادَيْتُ مِنْ كَثَبِ[٣]

فـ(عَامِرَةً) حال من اسم الإشارة، وهي مناط الفائدة، إذ القصد الإشارة إلى اكتناز مصر بالخيرات، فيتناسق ذلك مع بلوغ الممدوح الغاية في كمال العطاء في قوله: (أنتَ أنتَ)[٤]، فيجتمع- بذلك- للقائل كلّ أسباب العطاء دون حائل.

ولرسوخ هذا الأصلِ في كلام العرب رُجِّحَ في الجُمَل الواقعة بعد الخبر- في مثل تلك التراكيب- النصبُ على (الحاليّة) إذا احتملت الحال أو غيرها، حملا على المفرد في التراكيب النظيرة، وهو الذي أنزلوه منزلة الأصل، كما في قوله تعالى: (**إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ**) [آل عمران: ١٧٥]، يقول أبو حيان: "والأحسنُ في الإعراب أن يكون (ذلكم) مبتدأ، و(الشيطان) خبره، و(يخوِّف) جملة حالية، يدل على أن هذه الجملة

١ ينظر، البحر المحيط: ٢٤٤/٥.

٢ الدر المصون: ٦٢٧/٨.

٣ البيت بلا نسبة. ينظر، الخصائص: ٣/

٤ سيأتي تحليل هذا التركيب في موضعه من البحث.

حال مجيء المفرد منصوبًا على الحال مكانها نحو قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]، ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]"[١].

ونظير ذلك قوله تعالى: "﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا﴾ [الأعراف: ١٠١]، إذ حَمَلَها الزمخشري على قوله تعالى: "﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] في أنه مبتدأٌ وخبرٌ وحالٌ... فإن قلتَ: ما معنى تِلْكَ الْقُرى حتى يكون كلاما مفيدًا؟ قلت: هو مفيدٌ، ولكن بشرط التقييد بالحال كما يفيد بشرط التقييد بالصفة في قولك: (هو الرجل الكريم)"[٢]، "يعنِي أنَّ الحالَ هنا لازمةٌ ليفيدَ التركيب، كما تلزم الصفة في قولك: (هو الرجل الكريم)، ألا ترى أنك لو اقتصرت على (هو الرجل) لم يكن مُفيدًا"[٣]، ومثلُه أيضًا "قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وفي قوله- عليه السلام- (أولئك الملأ من قريش). وكقول أمية [من البسيط]:

تِلْكَ الْمَكَارِمُ لاَ قَعْبَانِ مِنْ لَبَنٍ [شِيبَا بِمَاءٍ فَعَادَا بَعْدُ أَبْوَالَا]"[٤][٥]

فقوله: (من قريش) و(لاَ قَعْبَانِ مِنْ لَبَنٍ) كلاهما في موضع نصب على الحاليَّة، وهي حالٌ لا يُسْتَغْنَى عنها، إذ الفائدة مقيَّدةٌ بها.

---

١ ينظر، البحر المحيط: ١٢٥/٣.

٢ الكشاف: ١٢٧/٢، ١٢٨، وينظر، البحر المحيط: ٣٥٣/٤، والدر المصون: ٣٩٧/٥.

٣ الدر المصون: ٣٩٧/٥.

٤ ديوانه: ٤٥٩، ونُسِبَ إلى النابغة الجعدي [ديوانه: ١٢٧]، وأبي الصلت الثقفي، ينظر، معجم شواهد العربية: ٣٤٩. والقعبانِ مثنى قَعَب: القِدْح الضخم، وقيل: قِدْح من خشب مُقَعَّر، وهو بقدر ما يروي الرجل الظمآن. وشِيبَا: خُلِطَا. أبوال جمع بَوْل، أي أنَّ عملهم ليس بشيء يعتدّ به.

٥ البحر المحيط: ٣٥٣/٤، وينظر، الدر المصون: ٣٩٧/٥. وقد اقتصر أبو حيان على صدر الآية (ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ) في تفسيره.

ونظيرها قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾ [الكهف: ٥٩]، (تِلْكَ): مبتدأ و(الْقُرى): خبر، و(أَهْلَكْناهُمْ): جملة حالية، كقوله ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢][1]، فالفائدة متوقفة على الحال، فلا يستغنى عنها.

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، "وتلك: مبتدأ، و(حدود): خبر، و(يبينها): يحتمل أن يكون خبرا بعد خبر، ويجوز أن يكون في موضع الحال، أي: مبينة، والعامل فيها اسم الإشارة، وذو الحال (حدود اللّه)، كقوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]"[2]، والحالُ أرجحُ اختيارًا حَمْلًا على المفرد، وهي حال لا يُستغنى عنها لتوقف الفائدة عليها.

وكذا قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦] (أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ) مُبْتَدَأ وَخَبَر[3]، "وَالْجُمْلَةُ مِنْ (حَاجَجْتُمْ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ. يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَصْرِيحُ الْعَرَبِ بِإِبْقَاءِ الْحَالِ مَوْقِعَهَا فِي قَوْلِهِمْ: (هَا أَنَا ذَا قَائِمًا)، ثُمَّ هَذِهِ الْحَالُ عِنْدَهُمْ مِنَ الْأَحْوَالِ اللَّازِمَةِ الَّتِي لَا يَسْتَغْنِي الْكَلَامُ عَنْهَا"[4].

وعلى النسق نفسه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] فقد اختلف "المعربون في إعراب هذه الجملة، فالمختار أنَّ (أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) خبر، و(تقتلون) حال. وقد قالت العرب: (ها أنت ذا قائمًا)، و(ها أنا ذا قائمًا). وقالت أيضا: (هذا أنا قائما)، و(ها هو ذا قائما)، وإنما أخبر عن الضمير باسم الإشارة في اللفظ، وكأنه قال: (أنت الحاضر)، و(أنا الحاضر)، و(هو الحاضر). والمقصود من حيث المعنى الإخبار بالحال. ويدل على أن الجملة حال مجيئهم بالاسم المفرد منصوبًا على الحال،

---

١ البحر المحيط: ١٣٣/٦، وينظر، الدر المصون: ٥١٤/٧.

٢ المرجع السابق: ٢١٣/٢.

٣ ينظر، الدر المصون: ٢٤٠/٣.

٤ المرجع السابق: ٢٤٠/٣، ٢٤١.

فيما قلناه من قولهم: (ها أنت ذا قائمًا) ونحوه"[1]، فـ(تقتلون): "حال، بها تم المعنى، وهي كانت المقصود، فهي غير مُستغنًى عنها، وإنما جاءت بعد أن تم الكلام في المسند والمسند إليه، كما تقول: (هذا زيد منطلقًا)، وأنت قد قصدت الإخبار بانطلاقه، لا الإخبار بأن هذا هو زيد"[2].

ونظير الآيتين السابقتين في بناء الكلام على الضمير واسم الإشارة والحال التي تتوقف الفائدة على ذكرها قولُه تعالى: **(هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ جَـٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا)** [النساء: ١٠٩]. وكذا قوله تعالى: **(هَـٰٓأَنتُمْ أُولَآءِ تُحِبُّونَهُمْ)** [آل عمران: ١١٩]. وقوله تعالى: **(هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ)** [محمد: ٣٨].

وقد اجتمع (الخبر الموطئ) و(الحال الموطئة) في قوله عز وجل: (وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا) [الأحقاف: ١٢] (كتاب) خبر موطِّئ، و"(مُصَدِّقٌ) نَعْتُ (كِتَابٌ) وَهُوَ مَصَبُّ الْفَائِدَةِ"[3]، و(لِسانًا) توطئة للحال، أي: تأكيد، كقولهم: جاءني زيد رجلًا صالحًا، فَتَذْكُر (رجلا توكيدًا)"[4]، و(عربيًّا) صفةٌ، وهي في الحقيقة الحالُ التي تتوقف (الفائدة) على ذكرها.

وقريبٌ من (الخبر المُوَطِّئ) جدًّا، لكنَّه أقلُّ نماذجيةً منه، المُوَطِّئات الثلاثة: (البدل المُوَطِّئ)، و(الحال المُوَطِّئة)، و(الصفة المُوَطِّئة)، كقوله تعالى: **(كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾)** [العَلَق: ١٥، ١٦]، فـ(ناصية) بدل مُوَطِّئ، لأنه لا يحقق البيان المقصود من البدل، فلم يستقل بالفائدة على ما هو معهود في (البدل) بحكم

١ البحر المحيط: ٤٥٨/١.

٢ المرجع السابق: ٤٥٨/١.

٣ روح المعاني: ١٧٢/١٣.

٤ المرجع السابق: ١٧٢/١٣.

أنه مقصود بالحكم، فلمَّا لم يستقل، جاءت الصفة (كاذبة) لتُحَقِّق الفائدة[١]، ولم يعد في الطاقة الاستغناء عنها، لهذا اشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة "وصفها أو كونِها بلفظِ الأولِ"[٢]، والوجه في ذلك أنَّ "المعرفة أَبْيَنُ من النكرة، فإذا لم تَصِف النكرة انتقض غرضُ البدل، وإذا وصفتَها حصل بالصفة بيانٌ لم يكن بالمعرفة"[٣].

وفي هذا التركيب ونظائره ما يلفت، ففيه أكثر من مُوَطِّئ أو ممهِّد، إذ (المبدل منه) على نية الطرح[٤]- كالخبر المُوَطِّئ- بحكم أن (البدل) هو المقصود بالحكم، فاشترط فيه أهل اللغة والنحو الجمودَ، لأنه على نية تكرار العامل فيقوى على مباشرته[٥]، وهذا إيذان بالاستغناء عن (المبدل منه)، وهو (الاستقلال) كما نصَّ ابن مالك[٦]، يقول ابن يعيش في

---

١ يؤكد ما ذهب إليه الباحث قول الزمخشري: "(ناصية) بدل من (الناصية)، وجاز بَدَلُها عن المعرفةِ وهي نكرةٌ لأنَّها وُصِفَتْ فاسْتَقَلَّتْ بفائدةٍ". الكشاف: ٧٨٤/٤، وينظر، مفاتيح الغيب: ٢٢٥/٣٢، والدر المصون: ٦٠/١١.

٢ الدر المصون: ٦٠/١١، وتتمة النص: "ومذهبُ البصريين لا يَشْتَرِطُ شيئاً، وأنشدوا [من الوافر]:

فلا وأبيك خيرٍ منك إنِّي لَيُؤْذِيْنِيْ التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ".

وينظر، شرح التسهيل: ٣٣١/٣.

٣ اللباب في علل البناء والإعراب: ٤١٢/١.

٤ ينظر، البسيط: ٣٨٧/١- ٣٨٩، هذا يجري على شواهد وأمثلة معينة تسمُّحًا لتفسير التركيب من الجهة الدلالية، وإلا فالتعميم- في المستوى التركيبي- باطل من وجهين وفقًا لابن أبي الربيع:

"أحدهما: قوله سبحانه: **(قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ)** [الأعراف: ٧٥]، فمن آمن منهم: بدل من (الذين استضعفوا) فلو كان (البدل) على طرح الأول، وإحلال الثاني محله، لم تُكرَّر اللام، وإنما هو على تقدير تكرار العامل، فتارة يظهر العامل، وتارة يبقى محذوفًا...

الثاني: قول العرب: (محمد أكرمْتُه أخاك)، فأخوك بدل من الضمر المنصوب، فلو كان البدل على طرح الأول لبقي المبتدأ بلا ضمير يعود عليه من خبره، وهو جملة".

على أنّ ابن مالك نبَّه على أنَّ إعادة العامل يجعل (البدل) في تقدير المستقل رغم تبعيته. ينظر، شرح التسهيل: ٣٢٩/٣.

٥ ينظر، المرجع السابق: ٣٨٧/١- ١٠٤٦/٢.

٦ ينظر، شرح التسهيل: ٣٢٩/٣.

نص صريح بالفكرة: "والمقصود بالحديث فى (البدل) هو الثاني، لأن (البدل) و(المبدل منه) اسمان بإزاء مُسمًّى مترادِفان عليه، والثاني منهما أشهر عند المخاطب، فوقوع الاعتماد عليه، وصار الأول كالتوطئة والبِساط لذكر الثاني"[1].

ولمَّا جاء (البدل) نفسُه مُوَطِّئًا- بحكم كونه نكرة مكررة بعد معرفة- للصفة التي لا تتحقق الفائدة دونها، صار في التركيب سلسلة من المُوَطِّئات ارتقاء إلى الصفة المُمَهَّد لها، بوصفها موطن القصد، فارتقت من جواز الاستغناء إلى لزوم الذِّكْر، لكونها عاصمةَ الدلالة وإلا انفرط عقد المعنى.

ويمكن أن يحمل عليه كذلك قول كثِّير عزة [من الطويل]:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ: رِجْلٍ صحيحةٍ ورِجْلٍ رَمَى فيها الزَّمانُ فَشَلَّتِ[2]

فـ(رِجْلٍ) في الموضعين بدل (تفصيل)[3] على جهة التوطئة لما بعدهما، إذ لا تتحقق الفائدة بغير الصفة (صحيحةٍ) و(رَمَى فيها...)، فليس شَرْطًا- على هذا- كون (البدل المُوَطِّئ) نكرة بعد معرفة، إنما الشرط تَحَقُّق الفائدة بالصفة، بأن تكون موطن القصد والبيان، والتكرار دليلٌ على ذلك، فـ"إعادة الاسم في البدل أو البيان ليُبنى عليه ما يُراد تعلقه بالاسم الأول أسلوب بهيج من الكلام البليغ لإشعار إعادة اللفظ بأن مدلوله بمحل

وليس ببعيدٍ حذف الصفة لازمة الذكر في نحو هذا مع تقديرها، إذ لو قيل في الاختيار: (وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ: رِجْلٍ ورِجْلٍ) بتنويع التنغيم والنبر في الكلمتين (رِجْلٍ

---

١ شرح المفصل: ٣/ ٢٧٥. والنظر إلى (المبدل منه) بوصفه توطئة للبدل مستقر عند النحاة، فيقرر الزمخشري ائتلاف (المبدل منه) مع (البدل) من جهة "توطئة الأول للثاني، وتقدُّمه إياه... ليطأ عَقِبَه، وفي ذلك ضربٌ من التأكيد والتشديد" [كتاب (المفرد والمؤلَّف)، لأبي القاسم الزمخشري، دراسة وتحقيقًا: ٢٤٨].

٢ ديوانه: ٩٩.

٣ ينظر، البحر المحيط: ٤١١/٢، والدر المصون: ٤٥/٣، ويقطع أبو حيان بأنه (بدل كل من كل)، ورآها السمين الحلبي (بدل بعض من كل)، ولكلٍّ وجهٌ. وينظر، شرح التسهيل: ٣٣١/٣.

٤ التحرير والتنوير: ١٩٠/١.

ورِجْلٍ)، لدلّ هذا التنويع على الوصف المراد، وإنما أُكْتُفِي بالموصوف ثقةً بمحصول الحال على حدّ قول ابن جني.

ومن هذا البحر أيضًا قوله– ﷺ–: "صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ..." [١].

ومما يتصل بهذا بنسبٍ وثيقٍ "(الحال المُوَطِّئة)، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكأن الاسم الجامد وطَّأ الطريق لما هو حال في الحقيقة، لمجيئه قبلها موصوفا بها"[٢]، وذلك نحو "قولك: (جاءني زيدٌ رجلًا بَهِيًّا)"[٣]، فـ(بهيًّا) صفة هي المقصودة بالكلام، إذ لا يجوز الوقوف على الحال (رجلًا) لافتقاد الفائدة، فالمعنى لا يقوم إلا بالصفة لكونها في معنى الحال[٤]، فهي المقصودة بالذكر[٥].

والمثال السابق– كما هو ظاهر– تعتريه ذبول الصنعة ووحشة السياق مقارنة بالبيان الحي، وإنما يشفع له أنه مسوق على سبيل التجريد النماذجي.

وتبدو العلاقة الوظيفية بين المُوَطِّئين: (البدل) و(الحال) أمثل ما تكون في قوله تعالى: **(قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ)** [آل عمران: ١٣]، "والجمهور برفع: فئةٌ"[٦]، على أنها خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر[٧]، و(أخرى) صفة للموصوف المحذوف (فئة)[٨]. "وقيل: الرفع على

---

١ صحيح مسلم: ١٦٨٠/٣.

٢ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٧٢/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٧١٨/٢.

٣ المرجع السابق: ٧٢/٢، وينظر، مغني اللبيب: ١٣٤/٢.

٤ المرجع السابق: ٣١٨/١.

٥ حاشية الطيبي على الكشاف: ٢٣٩/٨.

٦ البحر المحيط: ٤١١/٢.

٧ ينظر، المرجع السابق: ٤١١/٢.

٨ ينظر، المرجع السابق: ٤١١/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٢٤٣/١.

البدل من الضمير في التقتَا"[1]، "وَيُقْرَأ فى الشاذّ (فِئَةٍ تُقَتِلُ) (وَأُخْرَىٰ كَافِرَة) بالجر فيهما على أنه بدل من فئتين"[2]، والبدل- في كل ذلك- مُوَطِّئ، إذ المعنى معقود بناصية الوصفين: (تقاتل...) و(كافرة).

"ويقرأ أيضا بالنصب فيهما [أي: فئةً وأخرى] على أن يكون حالا من الضمير في (التقتا)"[3]، "كأنه قيل: التقتَا مؤمنةً وكافرةً ، فعلى هذا يكون (فئةً) و(أخرى) توطئةً للحال، لأن المقصود ذِكْرُ وصفها، وهذا كقولهم: جاءني زيدٌ رجلاً صالحًا، ومثلُه في باب الإخبار: (بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴿٨١﴾) [الأعراف : ٨١] ونحوُه"[4]، فإتمام الفائدة- على هذا- في رقبة الصفة.

و(النعت المُوَطِّئ) على نسق (الحال المُوَطِّئة)[5] وهو "النعت بالجامد الموصوف بمشتق كـ(مررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ)"[6]، فـ(رَجل) الثانية نعت جامد مُوَطِّئ للنعت المشتق بعده الذي يتجه إليه القصد، ومثله (ألا ماءَ ماءً باردًا) فـ(ماء) الثاني نعت للأول[7]، وهو في حكم الزيادة، لأنَّ (باردًا) هو النعت المقصود من الكلام. ونظيره "(عندي رجلٌ رجلٌ صادقٌ) فلما كان المراد من ذكر (رجل) الثاني صفته، صار (رجل مع صفته) صفة للأول"[8]، على أنَّ (صادق) هي الصفة المشتقة المقصودة من الكلام، وها هنا أصلٌ أنَّ

---

١ المرجع السابق: ٤١١/٢.

٢ التبيان في إعراب القرآن: ٢٤٣/١، وينظر، البحر المحيط: ٤١١/٢، ومختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع: ٢٦.

٣ المرجع السابق: ٢٤٣/١، وينظر، البحر المحيط: ٤١١/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٣٠٤/١.

٤ الدر المصون: ٤٦/٣، وينظر، البحر المحيط: ٤١١/٢.

٥ ينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٤٠/٢.

٦ حاشية الخضري: ٣٣٢/١.

٧ ينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٤٠/٢- ٢٠/٣، ٢١، وحاشية الخضري: ٣٣٢/١.

٨ المرجع السابق: ٢١/٣.

"النكرة تستدعي النعت غالبًا، وقد كثر في كلامهم إيلاء النكرة الجامدة نعتها، كقوله: (صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا) [النساء: ٦٨]، و(قُرْءَانًا عَرَبِيًّا) [يوسف: ٢- فُصِّلَت: ٣]) فإذا ولِيَ النكرةَ الجامدةَ اسمٌ مشتقٌّ نكرةٌ ظهرَ فيها معنى الوصف"[١].

ومن شواهد هذا الباب قول الشاعر برواية الكسائي [من الكامل]:

أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ إِلَّا يَدٍ لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ[٢]

والبيت على رواية الكسائي بجر (يَدٍ) على الصفة لـ(يدٍ) الأولى[٣]، "وليس في قوله: (إلا يدٍ) وصف الشيء بنفسه، لأنَّ المُعْتَمَد بالصفة لـ(يدٍ) الأولى صفة (يدٍ) الثانية و(يدٍ) الثانية صفة مُوَطِّئة"[٤]، فجملة (لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ) هي الصفة المقصودة بعد التوطئة لها بالصفة الأولى (يد) التي في حكم الزيادة.

وظاهرٌ أنَّ صفات المُوَطِّئات الثلاث ليست سواءً في تمثُّلها لسمات هذا الباب، فأكثرها تمثُّلًا ورُحمًا بـ(الخبر المُوَطِّئ) صفةُ (البدل المُوَطِّئ) بُحْكُم أصالته في مباشرة العامل وكونه مقصودًا بالحكم، فهو أمكنُ في تركيب الجملة بخلاف (الحال المُوَطِّئة) و(الصفة المُوَطِّئة). وهي جميعًا أقلّ نماذجية من صفة (الخبر المُوَطِّئ) بحكم أنَّ الخبر عمدة فصفته المقصودة التي تتم بها الفائدة تنزل منزلة العمدة، أما البدل والحال والصفة ففضلات، ومن ثَمَّ كان تابعها أقلَّ تمَكُّنًا.

---

١ البرهان في علوم القرآن: ١٧٨/٣. وكلا المنصوبين (صراطًا وقرآنًا) حالٌ موطِّئة.

٢ البيت منسوب إلى طرفة بن العبد أو أوس بن حجر، ينظر، ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري: ١٥١، وديوان أوس بن حجر: ٢١،. والبيت في الديوانين بنصب (يدًا) الثانية، ووجَّهَها سيبويه على البدلية من موضع (بيدٍ) بحكم زيادة (الباء) في خبر ليس، فهو حملٌ على المحل لا اللفظ [ينظر، الكتاب: ٣١٧/٢].

٣ ينظر، شرح التصريح: ٣٥١/١.

٤ المرجع السابق، (حاشية يس): ٣٥١/١.

بقي أنْ نذكرَ أنَّ التكرار[1] الوارد في بعض شواهد المُوَطِّئات الثلاث: (البدل والحال والصفة) مما عضد لزوم ذكر الصفة المقصودة من الكلام.

كما يَعْضُد هذا التكرارُ في (الحال) القولَ بالتوطئة، بخلاف ما خلا منه، إذ يتسع الأمر فيه لاحتمالات أخرى من التوجيه النحوي، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] فـ"(قرآنًا): منصوب على الحال من الهاء في (إِنَّا أَنزَلنَاهُ)، أي: أنزلناه مجموعًا. و(عَرَبِيًّا): حال أخرى. ويجوز أن يكون (قرآنًا) توطئة للحال، و(عَرَبِيًّا): هو الحال، كقولك: مررتُ بعبد الله رجلًا عاقلًا، فرجلًا: توطئة للحال، وعاقلًا: هو الحال"[2] على جهة المعنى، و(نعت) على جهة اللفظ، وقيل: انتصب على البدل من الضمير في (أنزلناه)[3] وقَطَعَ الدكتور فخر الدين قباوة بأنها "حال مؤسسة لا موطئة"[4].

وكذا قوله تعالى: ﴿كِتَـٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَـٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴿٣﴾﴾ [فُصِّلَت: ٣] انتصب "(قرآنًا) على أنه حال بنفسه ، وهي مؤكدة، لأنها لا تنتقل، أو توطئة للحال بعده، وهي عَرَبِيًّا، أو على المصدر، أي: يقرؤه قرآنا عَرَبِيًّا، أو على الاختصاص والمدح. ومن جعله حالا فقيل: ذو الحال آياته، وقيل: كتاب، لأنه وصف بقوله: فُصِّلَتْ آياتُهُ، أو على إضمار فعل تقديره: فصّلناه قرآنًا، أو مفعول ثان لفُصِّلَت، أقوال ستة آخرها للأخفش"[5].

---

١ سيأتي لهذه الفكرة مزيد إيضاح في المطلب الثاني.

٢ البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٢/٢.، وينظر، التبيان في إعراب القرآن: ٧٢٠/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٧١٨/٢.

٣ ينظر، البحر المحيط: ٢٧٩/٥.

٤ المفصل في تفسير القرآن الكريم: ٨٤٨.

٥ البحر المحيط: ٤٦٣/٧.

وأشار الدكتور فخر الدين قباوة إلى أنه "حال مؤسسة ومؤكّدة"[١]، فهو مصدر بمعنى اسم المفعول للمبالغة، فلا يوصف[٢].

وقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف: ١٢] "(لسَانًا عَرَبِيّا): منصوبان على الحال من المضمر المرفوع في (مُصَدِّق)، أو من (الكتاب)، لأنه قد وصف بـ(مُصَدِّق)، فقرب من المعرفة...، وذهب بعض النحويين إلى أنَّ (عَرَبِيًّا) هو الحال، و(لسَانًا) توطئة للحال، وتُسَمَّى هذه الحال، الحال المُوَطِّئة"[٣]، وأشار الآلوسي إلى جواز "كون (لِسانًا) مفعولا لـ(مُصَدِّق)، والكلام بتقدير مضاف أي: ذا لسان عربي"[٤].

وقوله تعالى: ﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ۝٢٥﴾ [مريم: ٢٥]، "و(رُطَبًا)، فيه أربعة أوجه: أحدهما- هو حال موطئة، وصاحب الحال الضمير في الفعل. والثاني- هو مفعول به لتساقط. والثالث- هو مفعول به (هُزِّي). والرابع- هو تمييز"[٥].

أما قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ۝١٧﴾ [مريم: ١٧] فـ(بَشَرًا) حالٌ موطِّئة[٦] للمبالغة

---

١ المفصل في تفسير القرآن الكريم: ١٦٨٦.

٢ ينظر، المرجع السابق: ١٦٨٦.

٣ البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٢/٢.، وينظر، التبيان في إعراب القرآن: ٧٢٠/٢. وقال ابن بابشاذ "(عربيًّا) هو الموطئة لكون اللسان حالًا، وليس حقيقة اللسان أن يكون حالًا لكونه جامدًا لولا ما ذكر من الصفة. انتهى. فمقتضاه أن الموطئة هي الصفة الحال لا الحال الموصوفة" [شرح التصريح على التوضيح: ٣٧١/١] وهذا خلاف ما تواطأ عليه أغلب النحاة.

٤ روح المعاني: ١٧٢/١٣.

٥ المرجع السابق: ٨٧٢/٢.

٦ ينظر، مغني اللبيب: ١٣٤/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٧١٨/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٧١/١.

والتوكيد[1] "مِنْ فاعل (تَمَثَّلَ). وسَوَّغ وقوعَ الحالِ جامدة وَصْفُها، فلمَّا وُصِفَت النكرةُ وقعت حالاً"[2].

والتوطئة- بمحدداتها المذكورة- ثابتةُ القَدَم في الجملة العربية، وقد بلغ من تمكُّنها في التركيب جوازُ حذف المُوَطِّئ، والمحذوف كالثابت، إذ له من سابق الحضور ما يبيح له الغياب مع تقديره، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ﴾ [النساء: ٩٠] فجملة (حَصِرَت صُدُورُهُم) "صفة لموصوف محذوف، أي: (جاءوكم قومًا حصِرَت) والمحذوف حال موطئة"[3].

وحَذْفُ (المُوَطِّئ)- في هذا التوجيه- يقوِّي ما ذهب إليه أهل اللغة والنحو من أنّه على نيَّة الاطّراح باعتباره في حكم الزيادة، وهو كثير في الشعر، كقول النابغة الجعدي [من المتقارب]:

فَإِنّي جَرِيءٌ عَلى هَجرِهِ إِذا ما القَرينَةُ لَم تُصحِبِ[4]

والتقدير: فإني رجل جريء.

وقوله أيضًا [من الطويل]:

فَنَحنُ غِضابٌ مِن مَكانِ نِسائِنا ويَسفَعُنا حَرٌّ مِنَ النارِ يُصطَلَى[5]

والتقدير: فنحن قومٌ غضابٌ.

وقول النابغة الذبياني [من البسيط]:

---

١ ينظر، المفصل في تفسير القرآن الكريم: ١١٢٧، والمبالغة والتوكيد في الصفة بعدها بحكم التوطئة.

٢ الدر المصون: ٥٧٧/٧.

٣ التبيان في إعراب القرآن: ٣٧٩/١. وهو وجهٌ في التأويل.

٤ ديوانه: ٣٩.

٥ ديوانه: ١٣٠.

فَهُمْ يتساقونَ المنيةَ بينهمْ بأيديهمُ بيضٌ رقاقُ المضاربِ[1]

والتقدير: فهم قومٌ يتساقَون.

وقوله أيضًا [من الطويل]:

هُمُ يَرِدُونَ الموتَ عند لقائِهِ إذا كانَ وِرْدُ المَوتِ لا بُدَّ أكرَمَا[2]

والتقدير: فهم قومٌ يَرِدُونَ الموتَ.

وقول امرئ القيس [من الطويل]:

تَمَتَّع مِنَ الدُنيا فَإِنَّكَ فانٍ مِنَ النَشَواتِ وَالنِساءِ الحِسانِ[3]

والتقدير: فَإِنَّكَ امرؤٌ فانٍ.

وقوله أيضًا [من الرجز]:

نَحْنُ جَلَبْنَا القُرَّحَ القَوَافِلا يَحْمِلْنَنَا وَالأَسَلَ النَّوَاهِلا[4]

والتقدير: نَحْنُ قومٌ جَلَبْنَا... ومثلُ ذلك كثيرٌ، وبابه في (الخبر المُوَطِّئ) جدٌّ واسع في العربية.

وفي هذا التركيب طواعيةٌ للحذف لفرط استقرار عناصره واطمئنان العربية إليه وثقتها بجنان أهلها، فهي تُقدِمُ غيرَ هَيَّابة على حذف المبتدأ والخبر الموطِّئ معًا، وتستبقي الصفة اللازمة دليلا على المحذوف، وقد نَبَّهَ الجرجاني على أنَّ ذلك مما اعتيد فيه بناء الخبر على مبتدأ محذوف[5]، "كقوله [من الطويل]:

---

١ ديوانه: ٤٤.

٢ ديوانه: ١٠٤.

٣ ديوانه: ٨٧.

٤ ديوانه: ١٣٥. قوله (القُرَّحَ القَوَافِلا)، يعني: الخيل المُسِنَّة الضامرة.

٥ دلائل الإعجاز: ١٤٩. هوأبو حُزابة، الوليد بن حنيفة، يقوله في رثاء عبد الله بن ناشرة، أحد بني عامر بن زيد بن تميم (المحقق).

ألا لا فَتًى بعدَ ابنِ نَاشِرَةِ الفَتَى ولا خيرَ إلا قَدْ تَوَلَّى وأَدْبَرا

فَتًى حَنْظَلِيٌّ مَا تَزَالُ رِكَابُهُ تَجُودُ بِمَعْرُوفٍ وَتُنْكِرُ مُنْكَرَا"[1]

ارتفع "(فتى حَنْظَلِيٌّ) على أنه خبر مبتدأ محذوف"[2]، والتقدير: هو فتى حَنْظَلِيٌّ.

وقول الشاعر [من الطويل]:

سأشكُرُ عمرًا ما تراختْ مَنِيَّتِي أيادِيَ لم تُمْنَنْ، وإن هي جَلَّتِ

فتًى غيرُ محجوبِ الْغِنَى عن صديقِه ولا مُظْهِرِ الشكوى إذا النَّعلُ زَلَّتِ[3]

"وارتفع (فتى) على أنه خبر مبتدأ محذوف"[4]، والتقدير: هو فتى غيرُ محجوبِ الْغِنَى.

ومن هذا البحر قول امرئ القيس [من المتقارب]:

كِرَامٌ إذا الضيف عندَ الشتاءِ إذا ما المشارعُ أضحتْ جليدَا[5]

والتقدير: نحن قومٌ كرامٌ.

وقول النابغة الجعدي [من الرَّمَل]:

يَتَواصونَ بِقَتلي بَينَهُم مُقبِلي نَحويَ أَطرافَ الأَسَلْ[6]

---

١ المرجع السابق: ١٤٩.

٢ شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي: ٩٨٥/٢.

٣ هو محمد بن سعد الكاتب التميمي، ينظر، معجم الشعراء: ٣٥٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٥٨٩/٤، ودلائل الإعجاز : ١٤٩.

٤ شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي: ٩٨٥/٢، "والمعنى: هو فتى يشرك صديقه في غناه مدة مساعدة الزمان له، فإنْ تولَّى الأمر وزلَّت النَّعْلُ تراه لا يتشكَّى ولا يتألَّم".

٥ ديوانه: ٢٥٤. المشارِع: الطرق التي تشرع فيها الإبل وغيرها إلى الماء، والواحدة: مَشْرَعَة.

٦ ديوانه: ١٢١.

والتقدير: هم قوم يَتَواصونَ...

وقوله أيضًا [من الكامل]:

يَمشُونَ وَالماذِيُّ فَوقَهُمُ فَوقَهُمُ يَتَوَقَّدُونَ تَوَقدُّ النَجمِ

شُمُّ الأُنُوفِ طِوالُ أَنضِيَةِ الـ أَعناقِ غَيرِ تَنابِلٍ كُزمِ[1]

والتقدير: هم قوم يَمشُونَ... وهم قومٌ شمُّ الأنوف.

وقد يتصدَّر النفيُ جملةَ (الخبر المُوَطِّئ)، فيجتمع على الخبر تسلُّط النفي وافتقاره إلى الصفة لإتمام الفائدة، ومن ذلك:

(١) قول أبي الأسود الدؤلي [من الرمَل]:

لا يَكُنْ بَرْقُك بَرْقًا خُلَّبًا إنَّ خَيْرَ البَرْقِ ما الغَيْثُ مَعَهْ[2]

فـ(بَرْقًا) خبر مُوَطِّئ، و(خُلَّبًا) نعت تَمَّمَ الفائدة، إذ المعنى: لا يكن وَعْدُك بَرْقًا لا غيثَ فيه، "يضرب مثلا لمن يُخْلِفُ كما يُخْلِفُ ذلك البرق... الذى يُومض ويُطمع فى المطر ثم يَعِدُ ويُخْلِف"[3].

(٢) قول الشاعر [من البسيط]:

لَيْسَ الفَتى بِفَتًى لا يُسْتَضاءُ بِهِ ولا يَكُونُ لَهُ في الأَرْضِ آثارُ[4]

جملة النعت (لا يُسْتَضاءُ بِهِ ولا يَكُونُ...) لازمة الذكر فهي معقد الفائدة بعد الخبر الموطئ (فتى)، إذ لو قيل: (لَيْسَ الفَتى بِفَتًى)، لذهبت الفائدة.

---

١ ديوانه: ١٧٠. الماذيّ: السلاح كله، والدرع اللينة. شم الأنوف: كناية عن شموخهم

٢ ديوانه: ٨٣. وفي البيت رواية أخرى بذكر (وعدك) موضع (برقك)، ينظر، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: ٦٥٥.

٣ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: ٦٥٥.

٤ البيت بلا نسبة في الشعر والشعراء: ٨٦/١.

(٣) قول عزيز أباظة وهو من المعاصرين [من الكامل]:

ليس الغِنى مالًا يُفادُ ويُقْتنى إنَّ الغِنَى خلٌ يعز ويسمقُ[١]

فلا معنى لقوله (ليس الغِنَى مالًا)، إذ (مالًا) خبرٌ مُوَطِّئ، وجملة (يُفادُ...) صفة لازمة الذكر لإتمام الفائدة.

(٤) قول العباس بن مرداس [من الطويل]:

فَلَمْ أرَ مثلَ الحيِّ حيًّا مُصَبِّحًا ولا مِثْلَنا لمَّا الْتَقَيْنَا فَوَارِسَا[٢]

(حيًّا) حال موطئة جيء بها "للتوطئة للصفة المعنوية كقولهم: (جاءني الرجل الذي تعْلَمُ رجلًا صالحًا)"[٣]، والمعنى: "لم أرَ مماثلا للحي في حال كونهم مُصْبحِينَ"[٤]، والصفة (مُصَبِّحًا) هي المقصودة من الكلام والمحققة للفائدة، إذ لا معنى لقولنا: (فلَمْ أرَ مثلَ الحيِّ حيًّا) دون الصفة ذِكْرًا أو تقديرًا.

(٥) قول الشاعر [من الطويل]:

ولا خيرَ في رأي بغير رَويّة وَلا خيرَ في جهلٍ تُعابُ به غدا[٥]

لا تتحقق الفائدة الأساسية من (لا خير في رأي) فهذا في البيت غير صحيح المعنى بغير انضمام الصفة إليه، وهي شبه الجملة في الشطر الأول، والجملة في الشطر الثاني[٦].

---

١ أنات حائرة: ٧٦.

٢ ديوانه: ٩٢.

٣ خزانة الأدب: ٣٢٣/٨. وقد صح مجيء "الحال من المضاف إليه، لأنه هنا في معنى المفعول، أي: لم أرَ مماثلا للحي في حال كونهم مُصَبحِين. والمضاف إليه إذا كان في معنى فاعل أو مفعول صح منه الحال كغيره".

٤ الأمالي النحوية، المجلد الأول: ١٥٩/٢، وينظر، خزانة الأدب: ٣٢٣/٨.

٥ البيت بلا نسبة في أساس البلاغة، (روأ): ٣٧٧/١.

٦ ينظر، النحو الوافي، (الهامش): ٤٤٤/١- ٤٤٠/٣.

ومثله قول النابغة الذبياني [من الكامل]:

لا خيرَ في عزم بغير رويةٍ والشك وهنٌ إنْ أردتَ سَرَاحًا[1]

(٦) قول بشار بن برد [من الطويل]:

ولا خيرَ في ودٍّ امرئ متصنِّعٍ بما ليس فيه، والوِدادُ صَفاءُ[2]

تنعقد الفائدة بالصفة (متصنِّعٍ)، إذ الخبر المُوَطِّئ (في ودّ) لا يحقق الفائدة إلا بانضمام الصفة إليه.

ونظيره في التركيب قول الإمام الشافعي [من الطويل]:

ولا خيرَ في ودِّ امرئٍ متلونٍ إذَا الرِّيحُ مالَتْ، مَالَ حيْثُ تَميل[3]

وصدر التركيب (ولا خيرَ في...) أو ما شابهه (لا النافية للجنس واسمها+ حرف جر+ نكرة + صفة...) شائع في الشعر والنثر على السواء، يعقبه النعت المتمم للفائدة، ومنه:

- قول النابغة الجعدي [من الطويل]:

وَلا خَيْرَ في حِلْمٍ إذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بَوَادِرُ تَحْمِي صَفْوَهُ أَنْ يُكَدَّرَا[4]

- قول الشاعر [من الطويل]:

ولا خَيْرَ في عِرْضِ امرِيء لا يصونُه ولا خَيْرَ في حِلْم امرِئٍ ذَلَّ جانِبُه[5]

- قول الإمام الشافعي [من الطويل]:

---

١ ديوانه: ٢٠٠. وسراحًا: التعجيل بالأمر للنجاح.

٢ ديوانه: ١٥٣/١.

٣ ديوانه: ٩٦.

٤ ديوانه: ٨٥.

٥ البيت غير منسوب، ينظر، نهاية الأرب في فنون الأدب: ٦١/٦.

إذا لم يكنْ صَفْوُ الودادِ طبيعةً فلا خيرَ في ودٍّ يجيءُ تكلُّفا[1]

ولا خيرَ في خلٍّ يخونُ خليلهُ ويلقاهُ من بعدِ المودَّةِ بالجفا

- قول أبي هلال العسكري [من الطويل]:

ولا خير في قومٍ يَذِلُّ كِرامُهم ويَعْظُمُ فيهم نذلُهم ويسودُ[2]

- قول الإمام علي رضي الله عنه: "إِنَّهُ لَا خَيْرَ فِي عِبَادَةٍ لَا عِلْمَ فِيهَا، وَلَا خَيْرَ فِي عِلْمٍ لَا فَهْمَ فِيهِ، وَلَا خَيْرَ فِي قِرَاءَةٍ لَا تَدَبُّرَ فِيهَا"[3].
- جاء في أساس البلاغة: "... ولا خيرَ في يمينٍ لا مَخَارِمَ لها، وهي المخارج"[4]. "و(ما طعامك بطعامٍ تُؤَبَة)، أي: لا يُستحْيَمن أكله"[5].
- "قول العرب: (لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ)"[6]، و(الباء) في (بخير)- في بعض التوجيهات- ظرفية على معنى (في)، والتقدير: لا خيرَ في خيرٍ بعده النارُ، والظرف في موضع الصفة[7] التي يتوقف المراد على ذكرها.
- "قال عمر رضي الله عنه: ... ولا خيرَ في علمٍ مستعملٍ في جهل، ولا خيرَ في معرفةٍ مشوبةٍ بنكر"[8]... وغير هذا مما لا يكاد يُحْصَر.

---

١ ديوانه: ٨١.

٢ ينظر، خزانة الأدب: ١٣١/١.

٣ الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٦٧٩/١٢، وينظر، الجامع لأحكام القرآن: ٣٤٤/١٤.

٤ أساس البلاغة، خرم: ٢٢٦/١.

٥ المرجع السابق، وأوأ: ٤٨٨/٢.

٦ المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٨٧/١، وارتشاف الضرب: ١٢١٧/٣.

٧ ينظر، ارتشاف الضرب: ١٢١٧/٣. جاء في [أصول النحو: ٤٠٧/١] "وتقول لا خيرَ بخيرٍ بعده النار، ولا شرَّ بشرٍّ بعده الجنة، لأنك قلت: لا خيرَ في خير بعده النار ولا شرَّ في شرٍّ بعده الجنة".

٨ نهاية الأرب في فنون الأدب: ١٧٦/٧، ووردت منسوبة للإمام علي- كرم الله وجهه- في [شرح نهج البلاغة: ٢٧٨/١٠] بتغيير هين: "ولا خير في علم معتمل في جهل، ولا في معرفة مشوبة بنكر".

إنَّ افتقار النكرة إلى صفة في تركيب الجملة العربية- كما ذكرنا في غير موضع- جعلها أدنى من نماذجية (الحال) في باب (المُكَمِّل اللازم) إلا بعد (الخبر المُوَطِّئ) ولواحقه من المُوَطِّئات، إذ الأصل في الخبر أن يكون نكرة مُتَمِّمَة للفائدة، فلمَّا لم تتم الفائدة إلا بالوصف على ما بيَّنا، كان لها من مرتبة اللزوم وبهاء الحضور ما جعلها في هذا الموطن أمكنَ ذكرًا، إذ بغيابها تغيب الدلالة ويفسد المعنى.

المطلب الثاني: درء وهم التكرار.

قد يعرض لتركيب الجملة تكرار يفسد المعنى، فينهض (المُكَمِّل) بدرء هذا الفساد المعنوي، فمحالٌ مثلا "أن تقول: إذا قمتُ قمتُ، وإذا أقعُدُ أقعُدُ، لأنه ليس في الثاني غير ما في الأول"[1]، فإذا زيد عليه (مُكَمِّل) نحو: (إذا قمتُ قمتُ سريعًا) صار معتمد الدلالة، فلا يُستغنى عنه.

يدرأ المُكَمِّل- إذن- وهم التكرار الذي يهدِّد الجملة بغياب دلالتها، فيستقيمُ على صراط التركيب وجهُ المعنى، ويتبدّى التكرارُ المهَدِّد هذا في صور مختلفة، أبرزها التركيب الشرطي، إذ اشترط أهل اللغة والنحو فيه ألا يتحد فعلاه في اللفظ وإلا فسدت الدلالة على نحو ما مَرّ، فإذا اتحدَا وجب- كما نبَّه الجرجاني- أن يزيد على الجواب شيءٌ، ليصير المعنى غير الذي كان، ومن ثم تصلح المجازاة بالفعل الواحد[2] "إذا أُتِيَ به مطلقًا في الشرط، ومُعَدًّى إلى شيء في الجزاء"[3]، "وَأُسْلُوبُ إِعَادَةِ الْفِعْلِ عِنْدَ إِرَادَةِ تَعَلُّقِ شَيْءٍ بِهِ أُسْلُوبٌ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ يُقْصَدُ بِهِ الِاهْتِمَامُ بِذَلِكَ الْفِعْلِ. وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ"[4]، ومن ذلك:

قوله تعالى: **(وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ)** [الشعراء: ١٣٠].

---

١ التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٠٦.

٢ ينظر، دلائل الإعجاز: ٥٣٤.

٣ المرجع السابق: ٥٣٤.

٤ التحرير والتنوير: ٢٨/١٤.

(جبّارين): حال من الضمير المرفوع في الجزاء (بطشتم)[1]، وهي حال لازمة الذكر لتوقف المراد على ذكرها[2]، إذ تغيب الدلالة بغياب الحال افتراضًا، لأنَّ "حذفَ الحال هنا يُفقد الجملة دلالتها"[3]، لاتِّحاد فِعْلَيْ الشرط.

وقد جاز وقوع الفِعْلُ "(بَطَشْتُمْ) الثَّانِي جَوَابًا لِـ(إِذا) وَهُوَ مُرَادِفٌ لِفِعْلِ شَرْطِهَا، لِحُصُولِ الِاخْتِلَافِ بَيْنَ فِعْلِ الشَّرْطِ وَفِعْلِ الْجَوَابِ بِالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ... وَإِنَّمَا يُقْصَدُ مِثْلُ هَذَا النَّظْمِ لِإِفَادَةِ الِاهْتِمَامِ بِالْفِعْلِ إِذْ يَحْصُلُ مِنْ تَكْرِيرِهِ تَأْكِيدُ مَدْلُولِه"[4].

ونظيره (كسالى) في قوله تعالى: **(وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ)** [النساء: ١٤٢]، فـ"(كُسَالَى) حال لازمة من ضمير (قاموا)، لأنَّ (قامُوا) لا يصلح أن يقع وحده جوابا لـ(إذا) التي شرْطُها (قامُوا)، لأنه لو وقع مجَرَّدًا لكان الجواب عين الشرط، فلزم ذكر الحال"[5].

---

١ ينظر، حاشية الطيبي على الكشاف: ٣٩٦/١١.

٢ ينظر، التذييل والتكميل: ١٤٨/٩، ودلائل الإعجاز: ٥٣٤. وثمة تأويلٌ آخرُ للآية الكريمة ينزع عن الحال لزوم ذكرها، يقول الآلوسي: "(وَإِذا بَطَشْتُمْ) أي: أردتم البطش بسوط أو سيف بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ مسلطين غاشمين بلا رأفة ولا قصد تأديب ولا نظر في العاقبة. وأُوِّل الشرط بما ذُكِرَ ليصح التسبُّب، وتقييد الجزاء بالحال لا يصححه، لأن المطلق ليس سببًا للمقيد" [روح المعاني: ١٠٨/١٠] كأنَّ المعنى الذي أراده الآلوسي: (إذا أردتم البطش، أنفذتموه) بتضمين (بطشتم) الأولى معنى الإرادة، والثانية معنى الإنفاذ، فليس الحال على هذا التأويل مكمِّلا لازمًا، وفي هذا التأويل نظر، لأنه- مع التسليم به- لا يُسقط افتقار الفعل الثاني إلى (الحال)، إذ إنَّ المعنى المعتزم في فعل الجزاء مستقى من (الحال) ولو لم تكن مذكورة في نظائر هذا التركيب في غير القرآن الكريم كما سيأتي بيانه.

٣ ينظر، الجملة العربية: ٣٧.

٤ التحرير والتنوير: ١٧٦/١٩.

٥ التحرير والتنوير: ٢٨٨/٤.

وكذا (كرامًا) في قوله تعالى: (وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا) [الفرقان: ٧٢]، فجاز "إعادة فعل (مَرُّوا) لبناء الحال عليه"[١]، فهي حَالٌ لا يُستَغنى عَنْها.

وكذلك (فَكِهِينَ) في قوله تعالى: (وَإِذَا ٱنقَلَبُواْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ ٣١) [المطففين: ٣١]. جاء تكرير الفعل (انقَلَبُوا) زيادة تقرير معناه في ذهن السامع، لأنه مما ينبغي الاعتناء به[٢]، وساغ التكرار بذكر الحال (فَكِهِينَ) بعدها، فهي لازمة الذِّكْر.

ومنه في الشعر قول زهير بن أبي سُلمى في معلقته [من الطويل]:

مَتَى تَبْعَثُوهَا تَبْعَثُوهَا ذَمِيْمَةً وَتَضْرَ إِذَا ضَرَّيْتُمُوهَا فَتَضْرَمِ[٣]

"تبعثوها جُزِم بـ(متى)، و(تبعثوها) الثاني جواب الجزاء، و(ذَميمةً) نصب على الحال من الهاء"[٤]، وهي حال لازمة لا يُستغنى عنها، لتوقف المراد على ذكرها[٥].

ونظيره (سارقًا) في قول النابغة الجعدي [من الطويل]:

إذا أدلجَ الأزديُّ أدلجَ سارِقًا فأصْبَحَ مخطومًا بلومٍ مُعَذَّرًا[٦]

وكذا (حميدًا) في قول عروة بن الورد [من الطويل]:

فذلك إنْ يَلْقَ المنيّةَ يَلْقَهَا حَمِيدًا، وإنْ يَستَغْنِ يوماً، فأَجْدِرِ[٧]

ومن هذا البحر قول أمية بن أبي الصلت [من الرجز]:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَىُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا[٨]

---

١ التحرير والتنوير: ٩٧/١٩.

٢ ينظر، المرجع السابق: ١٨٨/٣٠.

٣ شرح شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب: ٢٧.

٤ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٦٨.

٥ ينظر، التذييل والتكميل: ١٤٩/٩.

٦ ديوانه: ٨٦. أدلج: خرج ليلا. المخطوم: المربوط الأنف. المعذَّر: المربوط العذار وهو جانب الخدّ.

٧ شعر عروة بن الورد: ٤٨.

٨ ديوانه: ٤٩١.

"إن الشرط والجزاء في البيت متّحدان، فيدل علي كمال الغفران ونهايته، ومجيئهما مضارعين للدلالة علي الاستمرار وأن هذا من شأنه تعالى، وكذا الاعتراض بـ(اللهم) يدل على فخامة الشأن، أي: من شأنك اللهم أن تغفر غفرانًا كبيرًا للذنوب العظيمة"[١]، فـ(جَمًّا) مفعول مطلق انعقدت ناصية المعنى عليه، فلا يُستغنَى عن ذكره، ولو حُذِف لفظًا لوجب تقديره، لينهض المعنى، وإلا فإنه لا فائدة في قولنا: (إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ).

وقد يكون (المُكَمِّل) متعلِّقًا بفعل الجزاء، وشاهده النماذجي قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧] وقد سبق تقرير أنَّ "الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء، من حيث كان الشرط سببًا والجزاء مُسَبَّبًا، وأنه محالٌ أن يكون الشيء سببًا لنفسه. فلولا أنَّ المعنى في (أحسنتم) الثانية غير المعنى في الأولى، وأنها في حكم فعلٍ ثانٍ، لمَا ساغ ذلك"[٢]، ولم يتحقق ذلك إلا بالمُكَمِّل (لأنفسكم)، ولولاه "لم يكن للكلام فائدة"[٣]، فكان "لها بذلك من لزوم الذكر ما للعمدة"[٤].

"ومثله من الكلام قوله: (المرء بأصغريه، إن قالَ قالَ بِبَيَان، وإن صالَ صالَ بجَنَان)، ويجري ذلك في الفعلين قد عُدِّيَا جميعًا إلا أنّ الثاني منهما قد تَعَدَّى إلى شيء زائد على ما تعدّى إليه الأول، ومثاله قولك: (إن أتاك زيدٌ أتاك لحاجة)، وهو أصلٌ كبيرٌ"[٥].

ومِن مَعين هذا الأصل قول حذيفة- رضي الله عنه-: "مَا صَلَّيْتَ وَلَوْ مُتَّ مُتَّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم"[٦]، ففيه "شاهدٌ على وقوع

١ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ١٨٥٢.

٢ دلائل الإعجاز: ٥٣٤.

٣ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٢٨٩.

٤ المرجع السابق: ٢٨٩.

٥ دلائل الإعجاز: ٥٣٤.

٦ صحيح البخاري (٧٩١) حسب ترقيم فتح الباري: ١/٢٠٠.

الجواب موافقًا للشرط لفظًا ومعنى، لتعلّق ما بعده به، وهو أحد المواضع التي يعرِضُ فيها للفضلة توقف الفائدة عليها، فيكون لها بذلك من لزوم الذكر ما للعمدة"[١]، فلولا (عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ) "لم يكن للكلام فائدة"[٢].

ومنه قول الأحوص [من الكامل]:

فإذا تَزولُ تَزولُ عن مُتَخَمِّطٍ تُخْشَى بوادِرُهُ لَدَى الأَقرانِ[٣]

فلمَّا كان محالًا "أن تقول: إذا قمتُ قمتُ، وإذا أقعدُ أقعدُ، لأنه ليس في الثاني غير ما في الأول"[٤]، فإنه جاز قوله "(فإذا تَزولُ تَزولُ) لِمَا اتصل بالفعل الثاني من حرف الجر المفادة منه الفائدة"[٥].

وكذا قول بشار بن برد [من الخفيف]:

فَارجِعي إنْ رَجَعتِ عَن رَأيِ سوءٍ بِهَوًى لَيِّنِ الحَواشي ثَبيتِ[٦]

فتقدير الكلام: (إنْ رَجَعتِ عَن رَأيِ سوءٍ فارجِعي بِهَوًى لَيِّنِ الحَواشي)، فلولا المتعلّق (بِهَوًى لَيِّنِ الحَواشي) لم يكن للكلام فائدة، إذ بغيره ينهدم المعنى لاتحاد فعلي الشرط.

ومن نَسْج هذا التركيب المكوّن من فِعْلَي شرطٍ: ماضٍ وأمر قوله تعالى: **(يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ)** [الطلاق: ١]، فالفائدة معقودة بالجار والمجرور

---

١ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٢٨٩، وينظر، عقود الزبرجد: ٣٢٩،٣٣٠/٢.

٢ المرجع السابق: ٢٨٩، وينظر، عقود الزبرجد: ٣٢٩،٣٣٠/٢.

٣ هذه روايته في [التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٠٥]، أما في ديوانه، فروايته على غير الشرط: "وتزول، حين تزول، عن متخمط" [ينظر، شعر الأحوص الأنصاري: ٢٥٧].

٤ التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٠٥.

٥ المرجع السابق: ١٠٥.

٦ ديوانه: ٤/٢.

(لِعِدَّتِهِنَّ)[1]، لذا جاز تكرير الفعل (فَطَلِّقُوهُنَّ) لمزيد الاهتمام به[2]. وكذا قول النبي- ﷺ-: "إِذَا قَرَأْتُمُ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاقْرَءُوا (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)..."[3].

ومنه أيضًا- على جهة الأصل- قول زهير بن أبي سلمى [من الطويل]:

أَرَانِي إذا ما بِتُّ بِتُّ على هَوًى وأنّي إذا أصبَحتُ أصبَحتُ غادِيَا[4]

الفائدة معقودة- كما هو واضح- على شبه الجملة (على هَوًى)، إذ لا معنى مُرْتَجًى في قوله: (إذا ما بِتُّ بِتُّ) بتغييب الجار والمجرور افتراضًا.

والأمر نفسه في (غادِيَا)، فهي حال لا يُسْتَغنى عنها، لأنها مناط الفائدة، إذ لا معنى لقوله: (إذا أصبَحتُ أصبَحتُ) دون الحال.

وكذا قول علي بن عيسى [من السريع]:

إنْ يَمْضِ لا يَمْضِ بَطيءَ القِرى أَو يُودِ لا يُودِ ذَميمَ الفِعالْ[5]

الحالان (بَطِيء القِرى، وذَميمَ الفِعالْ) لازما الذكر، إذ لو قيل: (إنْ يَمْضِ لا يَمْضِ... أَو يُودِ لا يُودِ...)، لتبددت الفائدة.

ومن هذا البحر أيضًا قول الشاعر [من البسيط]:

ولستُ ممَنْ إذَا يَسْعَى لِمَكْرُمَةٍ يَسْعَى وَأَنْفَاسُه بِالخَوْفِ تَضْطَرِبُ[6]

---

١ الجار والمجرور متعلق بالفعل في مذهب أغلب النحاة [ينظر، الدر المصون: ٣٥٣/١٠]، وجعله الزمخشري متعلِّقًا بحال محذوفة تقديرها (مستقبلات لعدتهنّ) [ينظر، الكشاف: ٥٥٥/٤، والدر المصون: ٣٥٢/١٠].

٢ ينظر، التحرير والتنوير: ٩٧/١٩.

٣ سنن البيهقي الكبرى: ٤٥/٢.

٤ شرح شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب: ٢٠٧.

٥ خريدة القصر وجريدة العصر: ٣٤/١٠.

٦ البيت مذكور في [النحو الوافي: ٣٦٥/٢] غير منسوب ولم أقف عليه في مصدر آخر.

فَدَرْءُ وهمِ تكرارِ فِعْلَيْ الشرطِ المُهْدِرِ للفائدة مُعَلَّقٌ بذكر جملة الحال (وَأَنْفَاسُه بِالخَوْفِ تَضْطَرِبُ) التي عصمت المعنى.

ومن توقف الفائدة على شبه الجملة أيضًا قول أبي عبد الله الحسين بن علي القُمِّي [من البسيط]:

إِنْ أُغْضِ أُغْضِ عَلَى ذُلٍّ ومَنْقَصَةٍ وإِن أَصُلْ لا أَجِدْ عَوْنًا عَلَى النُّوَبِ[1]

فالفائدة موقوفة على الجار والمجرور (عَلَى ذُلٍّ)، إذ لا يجوز الاقتصار على فعلي الشرط (إِنْ أُغْضِ أُغْضِ) لعدم الفائدة.

ومنه في المعاصرة قول معروف الرصافي [من المتقارب]:

وإِنْ باتَ باتَ على يَقْظَةٍ بِطَرْفٍ لِنَجْمِ العُلا راصدِ[2]

فقوله (على يَقْظَةٍ) يعصم المعنى من وهم التكرار الذي يُهدر الفائدة لولا شبه الجملة، لتوَقُّفِ المراد على ذكرها.

وقد يكون مناطُ الفائدة في رقبة مفعول فعل الجزاء، كقول العباس بن الوليد بن عبد الملك [من الوافر]:

وإِنِّي إِنْ رَمَيْتُ رَمَيْتُ عَظْمِي ونَالَتْنِي إِذَا نَالَتْكَ نَبْلِي[3]

فالفائدة متعلِّقة بعنق المفعول به (عَظْمِي)، لتكرير فعلي الشرط.

ومنه أيضًا قول أبي تمام [من الكامل]:

يَكفيكَهُ شَوقٌ يُطيلُ ظَماءَهُ فَإِذا سَقاهُ سَقاهُ سَمَّ الأَسوَدِ[4]

---

١ خريدة القصر وجريدة العصر: ٨١/١٠.

٢ ديوانه: ١٦١.

٣ الوحشيات: ١١٢.

٤ ديوانه: ٤٣/٢. الأسود: حية لا ينجو لديغها، والمعنى: قد بلغ العشق في هذا العاشق ما يلهيه عن كل عذل، وجعل العشق الذي أودى به بمنزلة سم الأسود.

فالمفعول به (سَمَّ الأَسوَدِ) هو مناط الفائدة لاتحاد فعلي الشرط.

وقريب جدًّا من التركيب الشرطي الذي اتحد فعلاه قول امرئ القيس [من الوافر]:

كَأَنّي إِذ نَزَلتُ عَلى المُعَلّى نَزَلتُ عَلى البَواذِخِ مِن شَمامِ[1]

فالفائدة معقودة بناصية الجار والمجرور (عَلى البَواذِخِ)، فلو قيل: (كَأَنّي إِذ نَزَلتُ عَلى المُعَلّى نَزَلتُ)، لغابت الدلالة وفسد المعنى.

ومن هذا الفيض في المعاصِرة قول أحمد حسن الزيات: "وجدتُني بعد خروجي من المستشفى أشبه شيء بالآلة الميكانيكية الموهونة... فكنت إذا نهضتُ نهضتُ متحاملًا على ذراع، وإذا مشيتُ مشيتُ متثاقلا على حذر"[2].

وحَذْفُ المُكَمِّل اللازم بعد فعل الجزاء مع تقديره لصيقٌ بطبع العربية، صيانةً للمعنى بالتنغيم[3] ثقةً بمحصول الحال إذا تمثلنا تعبيرَ ابن جني الوارد في موضعٍ شبيهٍ فيما ذكرنا[4]، والحذْفُ في مثل ذلك مع اصطحاب المحذوف تقديرًا أدلّ على افتقار التركيب إليه وانعقاد الفائدة على استدعائه، إذ لا يضرّ اتحاد فعلي الشرط لقصد المبالغة[5]، ومما ورد في ذلك أيضًا قول أبي ذَرّ: "مَنْ عَرَفَنِى فَقَدْ عَرَفَنِى وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْنِى فَأَنَا جُنْدُبٌ"[6]، فـ"الشرط والجزاء متحدان للإشعار بشهرة صدق لهجته... والشرطية الثانية تستدعي مُقَدَّرًا، أي: (ومن لم يعرفني، فليعلمْ أنِّي جُنْدُب)"[7]، وتقدير الأولى: مَنْ عَرَفَنِى فَقَدْ عَرَفَنِى صادقًا أو عَرَف صِدْقِي.

---

١ ديوانه: ١٤٠. المُعَلّى: أحد بني تيم وكان قد أجاره من المنذر بن ماء السماء. والبواذخ: الجبال العالية، يقول: نزولي على المعلَّى لامتناعي به وتحصُّني كنزولي على أعلى الجبال.

٢ وحي الرسالة: ٥/٢.

٣ أشار الدكتور محمد حماسة إلى ذلك في كتابه [النحو والدلالة: ١٧].

٤ التكرار في الجملة الاسمية في المطلب الأول، ويُنظر، الخصائص: ٣٤٠/٣.

٥ ينظر، روح المعاني: ١٠٨/١٠.

٦ سنن البيهقي الكبرى: ٤٦١/٢.

٧ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ١١٢٥.

كما جرت المقولة نفسها على لسان أبي الحسن الأشعري غداة انشقاقه عن المعتزِلة: فقال: (مَنْ عَرَفَنِى فَقَدْ عَرَفَنِي، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْنِي فَأَنَا أبو الحسن الأشعري)، على تقدير: (من عرفني فلن أكلِّف نفسي أن أعرّفه من أنا)[1]، أو: مَنْ عَرَفَنِى فَقَدْ عَرَفَنِي رأسًا من رءوس المعتزِلة، وهأنذا أنشق عنها.

ومن ذلك أيضًا قول رُعاة العرَب: "مَنْ أَدْرَكَ مَرْعَى الصَّمَّانِ[2]، فقَدْ أَدْرَكَ، ومَنْ سَبَقَ فُلانًا فقد سَبَقَ"[3]، "أي: أَدْرَكَ مَرْعًى ليس بعده مرعًى"[4]، فـ"وَضَعَ (الصَّمَّان) موضعَ كثير العشب"[5]، ومَنْ سَبَقَ فُلانًا فقد حقَّق سَبْقًا لا نظير له.

وكذا قول لبيد بن ربيعة [من المنسرح]:

الحارِبِ الجابِرِ الحَريبَ إذا جاءَ نَكيبًا وَإِن يَعُد يَعُدِ[6]

يقصد: إن يعد المصاب في ماله للسؤال، يعد له (أربد)[7] بالعطاء[8] الذي لا ينقطع.

ومن هذا الباب كذلك قوله – ﷺ–: "مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي"[9]، فـ"الشرط والجزاء اتحدَا، فدلّ على التناهي في المبالغة... أي: من رآني فقد رأى حقيقتي على كماله [كذا][10] لا شبهة ولا ارتياب فيما رأى"[11]، ويدل عليه قوله– ﷺ–: "مَنْ رَآنِي فقد رآني

---

١ مقالات في اللغة والأدب: ٨٥/٢.

٢ الصَّمَّان: جبل

٣ الكشاف: ٤٨٤/١.

٤ حاشية الطيبي على الكشاف: ٣٨٤/٤.

٥ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٥٩١.

٦ ديوانه: ١٥٨. حارب: يحرب الأموال، والجابر: الذي يجبر من قد حُرِبَ مالُه. نكيبًا: مصابًا.

٧ هو أخوه لأمه، وهو ابن عمه.

٨ ينظر، ديوانه: ١٥٩.

٩ صحيح البخاري (٦٩٩٤) حسب ترقيم فتح الباري: ٤٢/٩.

١٠ كذا في النص، ولعل صوابها: ... كمالها.

١١ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٣٧٨/٨.

الحق"[١]، "و(الحق) هنا مصدر مؤكد، أي: مَنْ رَآنِي فقد رآني رؤية الحق"[٢]، فـ"ليست أضغاث أحلام ولا تخيلات الشيطان"[٣].

وكذا قوله- ﷺ- عن ليلة القَدْر: "... مَنْ حُرِمَ خَيْرَهَا فَقَدْ حُرِمَ"[٤]، "اتحد الشرط والجزاء دلالة على فخامة الجزاء، أي: حُرم خيرًا كثيرًا، لا يُقادر قدره"[٥].

ونظيره قوله- ﷺ-: "... طُوبَى لِعَبْدٍ آخِذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ أَشْعَثَ رَأْسُهُ مُغْبَرَّةٍ قَدَمَاهُ إِنْ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ كَانَ فِي السَّاقَةِ إِنِ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ وَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ"[٦].

والشاهد في قوله (إِنْ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ كَانَ فِي السَّاقَةِ)، فـ"هذا من المواضع التي اتحد فيها الشرط والجزاء لفظا، لكنَّ المعنى مختلف، والتقدير: (إن كان المهم في الحراسة كان فيها)، وقيل معنى (فهو في الحراسة)، أي: (فهو في ثواب الحراسة)، وقيل: هو للتعظيم، أي: (إنْ كان في الحراسة فهو في أمر عظيم)، والمراد منه: لازَمَه، أي: فعليه أن يأتي بلوازمه ويكون مشتغلا بخويصة عمله"[٧].

ورجَّح الطيبي أنَّ الغرض من اتحاد الشرط والجزاء الدلالة "على فخامة الجزاء وكماله"[٨].

---

١ ينظر، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٣٨٢/٨.

٢ المرجع السابق: ٣٧٨/٨.

٣ عقود الزبرجد: ١٢٠/٣.

٤ سنن النسائي الكبرى: ٦٦/٢.

٥ حاشية الطيبي على الكشاف: ١٥٧٦.

٦ صحيح البخاري (٢٨٨٧) حسب ترقيم فتح الباري: ٤١/٤، ٤٢.

٧ فتح الباري شرح صحيح البخاري، حديث (٢٧٣٠): ٨٣/٦.

٨ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٣٢٧٥.

ومنـه أيضًـا قولـه- ﷺ-: "إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، ومَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ"[١]، ففي تكرير (هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ) "في الشرط والجزاء تعظيم لمعنى تلك الهجرة، وتفخيم لشأنها، أي: هي الهجرة الكاملة التي تستحق أن تسمَّى هجرة، وأن ما سواها ليس بهجرة"[٢]، واقتصد الدكتور تمام التقدير قائلا: "... فله ثواب هجرة إلى الله ورسوله"[٣].

على أنَّ قصد التعظيم والتفخيم مما يختلط بعَظْم الكلام ويجري في مائه، "ولهذا السرّ غَيَّر العبارة في متعلّق الجزاء الثاني بلفظة (ما) حطًّا من منزلتها، أي: ليست هجرته من الله في شيء، فإنه ما طلب بها وجه الله، بل طلب الدنيا، فله ما طلب"[٤].

وكذا على نسقه قوله- ﷺ-: "إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَيُقَالُ هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[٥]، و"المعنى: فمن كان من أهل الجنة فيُبَشَّر بما لا يُكتَنَه كنهه، ويفوز بما لا يُقَادَر قَدْره، وإن كان من أهل النار فبالعكس؛ لأنَّ هذا المنزل طليعة تباشير السعادة الكبرى، ومقدمة تباريح الشقاوة العظمى، لأن الشرط والجزاء إذا اتَّحَدَا دَلَّ الجزاءُ على الفخامة"[٦].

---

١ سنن البيهقي الكبرى: ٤١/١.

٢ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٤١٩.

٣ مقالات في اللغة والأدب: ٨٥/٢، وتقدير المضاف (ثواب) نظير ما قدَّره ابن حجر في الحديث النبوي السابق.

٤ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٤١٩.

٥ صحيح البخاري (١٣٧٩) حسب ترقيم فتح الباري: ١٢٤/٢.

٦ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٥٩١.

ومِثْلُ هذي المواضع تَرْكُ الذِّكْرِ فيها أَفْصَحَ من الذِّكْرِ، والصمتُ عن الإفادةِ، أَزْيَد للإفادة[1].

وقد يتقاربان في المعنى والاشتقاق مع اختلاف هيِّن في التركيب كقوله تعالى: (وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ) [محمد: ٣٨]، والمعنى أنَّ مَنْ "يَبْخَلْ بالصدقة وأداء الفريضة، فلا يتعدّاه ضررُ بُخْلِه، وإنما (يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ)"[2]، فـ"الشرط والجزاء متقاربان في المعنى،... فيكون المعنى: من يبخل عن أداء ربع العشر بعد ذلك التقريع والتوبيخ فقد بالغ في البخل، وكان هو البخيل في الحقيقة"[3]، ودليل ذلك أنه يبخل على نفسه، فيؤول المعنى إلى تقدير: (ومن يبخل، فإنما هو البخيلُ)، فيتناهى المعنى في البخل تناهيًا، ونظير ذلك في التركيب قوله تعالى: (**وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ**) [لقمان: ١٢]. قوله تعالى: (**وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦٓ**) [فاطر: ١٨]. وقوله تعالى: (**فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا**) [يونس: ١٠٨]. وقوله تعالى: (**وَمَن جَٰهَدَ فَإِنَّمَا يُجَٰهِدُ لِنَفْسِهِۦٓ**) [العنكبوت: ٦].

وكذا قوله تعالى: (**وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ**) [الرعد: ٥] المعنى: "وَإِنْ تَعْجَبْ يا محمد من قولهم في إنكار البعث، فقولهم عجيبٌ حقيقٌ بأن يتعجب منه"[4]، و"ذلك مما اتحَدَ فيه الشرط والجزاء صورةً وتَغَايَرَا حقيقةً"[5]... وهو أبلغ في الكلام، لأن معناه أنه أمر عظيم[6].

---

١ ينظر، دلائل الإعجاز: ١٤٦.

٢ الكشاف: ٣٣٣/٤.

٣ حاشية الطيبي على الكشاف: ٣٦٥/١٤.

٤ الكشاف: ٤٨٣/٢.

٥ روح المعاني: ١٠٠/٧.

٦ ينظر، المرجع السابق: ١٠٠/٧.

وقوله تعالى: ﴿جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾ [يوسف: ٧٥] قال الزمخشري: "يجوز أن يكون جزاؤه مبتدأ والجملة الشرطية كما هي خبره، على إقامة الظاهر مقام المضمر، والأصل: (جزاؤه مَنْ وجد في رحله، فهو هو) فوضعَ الجزاء موضع هو"[١]، "والنكتة في ذلك كله تفخيم الجزاء والمعنى أنَّ الجزاء هو الكامل البالغ النهاية"[٢].

ويدخل فيه أيضًا تفسير الآلوسي لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ﴿١٤٩﴾﴾ [آل عمران: ١٤٩] إشارة إلى قول المنافقين للمؤمنين عند هزيمتهم في (أُحُد): (ارجعوا إلى إخوانكم وادخلُوا في دينهم)[٣]، وتقدير المعنى: "(إِنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا في قولهم: ارجعوا إلى إخوانكم وادخلوا في دينهم يدخلوكم في دينهم)، ويؤول إلى قولك: (إن تدخلوا في دينهم تدخلوا في دينهم) وفيه اتحاد الشرط والجزاء بناءً على أنَّ الارتداد على العقِب علَمٌ في انتكاس الأمر"[٤]، ولا يخفى ما في اتحاد الفعلين من المبالغة في التنفير من الرجوع إلى الكفار، وهو بعيد عن المؤمنين بدليل استعمال (إنْ) الشرطية.

هذا الاتحاد الذي يُقصد به المبالغة وفخامة المعنى مما يجري به طبعُ العربية، فليس بعيدًا عن هذا الطبع قولنا:

- من مَلَكَ مصر فقد مَلَكَ (أو... فهو المُلك).
- ومن خسر نفسه فقد خسر (أو... فذاك هو الخسران).
- ومن شَقِيَ بالحب فقد شَقِي (أو.. فهو الشقاء).
- ومن لبَّى داعيَ الجهاد فقد لبَّى (أو.. فهي التلبية).

---

١ البرهان: ٢٢٧/١.

٢ الكشاف: ٤٦٢/٢، ٤٦٣، وينظر، البرهان: ٢٢٧/١.

٣ ينظر، روح المعاني: ٣٠٠/٢.

٤ المرجع السابق: ٣٠٠/٢.

- ومن أخلصَ قلبه لله فقد أخلصَ (أو.. فإنما هو الإخلاص).
- ومن هلكَ على معصية فقد هلكَ... وغير هذا كثير مما يوافق طبع العربية.

وهذي طريق نهجة في كلام العرب، وإن كان ظاهر التكرار في المعنى لا اللفظ، أي: بألفاظ مختلفة، ومنه قوله تعالى: **(۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُ)** [المائدة: ٦٧]، و"قوله **(فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُ)** وُضِعَ موضعَ أمرٍ عظيم، فكأنه قيل: بَلِّغْ جميع ما أُنزل إليك، وإن لم تفعلْ، فقد ارتكبتَ أمْرًا عظيمًا عبَّرَ عنه بقوله: **(فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُ)**... ويدلّ عليه قوله تعالى: **(وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابٗا۝٧١)** [الفرقان: ٧١] معناه: فإنه يرجع إلى ربٍّ عظيم كريم. كما يقول الرجل: إذا جئتَ إليّ، فقد جئتَ إلى حاتمٍ، معناه: إلى رجلٍ كريم يُعْطَى"[١]، ومنه أيضًا قوله تعالى: **(رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ)** [آل عمران: ١٩٢] "**(فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ)**: فقد أبلغتَ في إخزائه، وهو نظير قوله: **(فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدۡخِلَ ٱلۡجَنَّةَ فَقَدۡ فَازَۗ)** [آل عمران: ١٨٥]"[٢] "في الإطلاق، وأن الجزاء والشرط متحدانِ معنى"[٣]، إذ معنى **(فَقَدۡ فَازَۗ)**: "نال مبتغاه من الخير، لأن ترتب الفوز على دخول الجنة والزحزحة عن النار معلوم، فلا فائدة في ذكر الشرط إلا لهذا. والعرب تعتمد في هذا على القرائن، فقد يكون الجواب عين الشرط لبيان التحقيق"[٤].

وهذا التكرار المعنوي المذكور أغنى عن المكمِّل اللازم، إذ سدَّ جواب الشرط بألفاظه المختلفة مسدَّ الجواب المكرَّر بمكمِّله اللازم.

---

١ الأمالي النحويّة، المجلد الأول: ٧٩/١، ٨٠، وينظر، البرهان: ٢٢٧/١، وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٤١٩.

٢ الكشاف: ٤٨٤/١.

٣ ينظر، حاشية الطيبي على الكشاف: ٤٢٥/٥.

٤ التحرير والتنوير: ٣٠٢/٢.

هذا وجهٌ، بيد أنّ نسق التركيب في بعض الآيات الكريمة يرشِّح التكرار من بابٍ أوجهَ، وهو كونُ التغيير في فعل الشرط، والتقدير على ذلك: (وَإِنْ لمْ تبلِّغْ فَمَا بَلَّغتَ رِسَالَتَهُ)[1] يعضدُ ذلك ذِكْر الفعل (بلِّغْ) في صدر الآية: **(يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيكَ مِن رَّبِّكَ)**.

ويأتي التكريرُ الذي يُحْوِجُ التركيبَ إلى (مُكَمِّلٍ لازمٍ) في صورٍ أخرى غير الشرط المتحد فعلاه، أبرزه التكرير في المبتدأ والخبر الموطئ ولواحقه من الموطِّئات كما سبق[2]، ومنه أيضًا:

(١) قوله تعالى: **(وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾)** [البقرة: ١٦٣].

"قوله تعالى: وإلهكم إله وَاحِدٌ): خبرٌ المبتدأ ، و(واحدٌ) صفةٌ، وهو الخبرُ في الحقيقةِ، لأنه محطُّ الفائدةِ، ألا ترى أنه لو اقْتُصِر على ما قبلَه لم يُفِدْ"[3]، "والإخبار عن (إلهكم) بـ(إله) تكرير ليجري عليه الوصف بـ(واحد)، والمقصود: وإلهكم واحدٌ، لكنه وَسَّطَ لفظ (إِلَهٌ) بين المبتدأ والخبر لتقرير معنى الألوهية في المُخْبَر عنه كما تقول: (عالِمُ المدينة عالِمٌ فائقٌ). وليجيء ما كان أصله خبرًا مجيء النعت فيفيد أنه وصف ثابت للموصوف، لأنه صار نعتًا، إذ أصل النعت أن يكون وصفًا ثابتًا، وأصلُ الخبر أن يكون وصفا حادثا، وهذا استعمال متبع في فصيح الكلام أن يعاد الاسم أو الفعل بعد ذكره ليُبْنَى عليه وصفٌ أو متعلّقٌ"[4].

(٢) قول جرير [من الطويل]:

وَكَأَنَّ لَيلِي مِن تَذَكُّرِيَ الهَوى لَيلٌ بِأَطوَلِ لَيلَةٍ مَوصولُ[5]

---

١ حاشية الطيبي على الكشاف: ٣٨٤/٤.

٢ ينظر المطلب الأول.

٣ الدر المصون: ١٩٧/٢.

٤ التحرير والتنوير: ٧٣،٧٤/٢.

٥ ديوانه: ٩٣/١.

(لَيلِي) اسم (كأنَّ) و(ليلٌ) خبر موطِّئ لا يتمم الفائدة إلا بالصفة (موصول)، فهي موطن القصد بحكم بنائها على المبتدأ.

(٣) قول ابن الرومي [من المديد]:

قيل: إنَّ العَبْدَ عبدٌ كفورٌ ما لفحشاءٍ لديه قِناعُ[١]

فلولا قيدُ النعت (كفورٌ)، ما تحققت فائدة بالخبر الموطئ (عبدٌ) مستقلًّا.

(٤) قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا﴾ [البقرة: ١٣٣].

(إلهًا): "حالٌ من (إلهك)، والعاملُ فيه (نعبدُ)،... وهذه الحالُ تسمّى (حالاً موطئةً) وهي أَنْ تذكرها ذاتًا موصوفةً"[٢]، "ووقوع (إلهًا) حالا من (إلهك) مع أنه مرادف له في لفظه ومعناه إنما هو باعتبار إجراء الوصف عليه بـ(واحدًا)، فالحال في الحقيقة هو ذلك الوصف، وإنما أعيد لفظ (إلهًا) ولم يقتصر على وصف (واحدًا) لزيادة الإيضاح، لأن المقام مقام إطناب ففي الإعادة تنويهٌ بالمُعَاد وتوكيد لما قَبْله، وهذا أسلوب من الفصاحة إذ يعاد اللفظ ليبني عليه وصف أو متعلق[٣] ويحصل مع ذلك توكيد اللفظ السابق تبعًا، وليس المقصود من ذلك مجرد التوكيد"[٤].

(٥) قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ٩٢﴾ [الأنبياء: ٩٢].

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ ٥٢﴾ [المؤمنون: ٥٢].

---

١ ديوانه: ٢/٣٩٠.

٢ الدر المصون: ٢/١٣٢.

٣ كما سبق ذكره في صدر الكلام.

٤ التحرير والتنوير: ١/٧١٤.

(أُمَّةً) حال مُوطِّئة منصوبة من الخبر[١]، و(واحدة) صفة لازمة الذكر، لا يُستغنى عنها، لأنها معقد الفائدة، فلولا الوصف لذهبت الدلالة شَعَاعًا.

وقد يُكتفى بالخبر الموطّئ مُعْتَزَمًا فيه الصفة لازمة الذكر ثقةً بمحصول الحال[٢] بتعبير ابن جني، كما في قول زهير بن أبي سلمى [من الكامل]:

لا فِعلُهُ فِعْلٌ وَلَيسَ كَقَولِهِ قَولٌ وَلَيسَ بِمُفحِشٍ كَزْمِ[٣]

(فِعلُهُ) مبتدأ و(فِعْلٌ) خبرٌ معتزمةٌ فيه الصفة، على معنى: ليس فِعْلُه فعلًا مشابهًا لأفعالنا، بل فِعْلُه فعلٌ كاملٌ مفارقٌ لأفعالنا يليق بالحرِّ الكريم، ولولا أنَّ الصفةَ معتزمةٌ أو مقدَّرة في الخبر، ما جاز الاكتفاء به.

وكذا قول النابغة الذبياني [من البسيط]:

تَبْدُو كَوَاكِبُهُ والشَّمسُ طَالِعَةٌ لا النُّورُ نُورٌ ولا الإظلامُ إظلامُ[٤]

فالصفة معتزمة في الخبرين (نُورٌ) و(إظلامُ)، إذ المعنى "ليس النور في هذا اليوم كالنور المعهود في سائر الأيام"[٥]، بل نور الظَّفَر، "وليس إظلامه إظلامًا في الحقيقة، لأنه ليس بظلام ليلٍ"[٦]، بل ظلام المعركة والهزيمة.

وقوله أيضًا [من البسيط]:

وَما رَأَيتُكَ إِلّا نَظرَةً عَرَضَتْ يَومَ النِّمارَةِ وَالمَأمورُ مَأمورُ[٧]

---

١ ينظر، المفصل في تفسير القرآن الكريم: ١٢١٦، والتبيان في إعراب القرآن: ٩٢٦/٢.

٢ ينظر، الخصائص: ٣٤٠/٣.

٣ ديوانه: ٢٨٣. الكزْم: الضيق الكف، يريد أنه ليس بخيلا.

٤ ديوانه: ٨٣.

٥ المرجع السابق: ٨٣.

٦ المرجع السابق: ٨٣.

٧ المرجع السابق: ١٥٧.

فقوله: "(المَأمورُ مَأمورُ): أي: المقدور من الأمر واقع لا محالة"[1] باعتزام الصفة في (مأمور) أو تقديرها.

ومنه كذلك قول الشاعر [من البسيط]:

الليثُ لَيْثٌ وإنْ جُزَّتْ بَرَاثِنُهُ وَالكَلْبُ كَلْبٌ وَإنْ طَوَّقْتَه ذَهَبَا[2]

فكلا الخَبَرينِ (لَيْثٌ وكَلْبٌ) معتزَمٌ فيه معنى الصفة، أي: (الشجاعة والشرف) و(الوضاعة والخسة) على الترتيب.

وعلى النسج نفسه قول علقمة الفحل [من البسيط]:

وَمُطعَمُ الغُنمِ يَومَ الغُنمِ مُطْعَمُهُ أَنَّى تَوَجَّهَ وَالمَحرومُ مَحرومُ[3]

إذ المعنى أنَّ مَنْ "رَزقه الله فهو مرزوق، ولا مانع له، ومَنْ حَرَمَه الله فهو محروم، ولا رِزقَ له"[4]، ففي الإعادة تناءٍ في المعنى.

وقول أوس بن حجر [من البسيط]:

وَيلمِّهِم مَعشَرًا جُمًّا بُيوتُهُمُ لا العُرْفُ عُرْفٌ ولا التَّنْكِيرُ تَنْكِيرُ[5]

وكذا قول أبي دُوَاد الإيادي [من الخفيف]:

سَمِنَتْ فاسْتَحَشَّ أَكْرُعُهَا لا الـ نَّيُّ نَيٌّ ولا السَّنَامُ سَنامُ[6]

ومنه أيضًا ما هو بمنزلة المبتدأ والخبر، كقول أبي دُوَاد الإيادي [من المتقارب]:

أَكُلَّ امرِئٍ تَحسَبِينِ امرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نارَا[7]

---

١ ديوانه: ٨٣.

٢ ينظر، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار: ٣٧٧/٥، ولم أقف على نسبته في مصدر آخر.

٣ شرح ديوان علقمة بن عَبَدَة الفحل، الأعلم الشنتمري: ٤٤.

٤ المرجع السابق: ٤٤.

٥ التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٧. ورواية العجز في [ديوانه: ٤٤]: مِنَ الرِماحِ وَفي المَعروفِ تَنكيرُ.

٦ ديوانه: ١٦٦. استحش: استدق. النيّ: الشحم.

٧ المرجع السابق: ١١٢.

والمعنى: لا تحسبي كلَّ رجلٍ رجلًا كاملا[١] فيه صفات الرجولية، ولا كلَّ نارٍ هي نار موقدة للقِرى. و"مثل ذلك يُحذَفُ للعلم به وهو أحسن من إثباته"[٢]، إذ حذفُ الصفة للتناهي فيها.

ومن ذلك في المعاصِرة تلك العبارات السائرة:

- (الشرقُ شرقٌ، والغربُ غربٌ)، أي: الشرق ذو تقاليد وأفكار، والغرب ذو تقاليد وأفكار مختلفة[٣].
- (الأطفالُ أطفالٌ، والرجالُ رجالٌ)، أي: الأطفالُ غيرُ مكلّفين فلا يحاسبون، والرجالُ مكلّفون فيحاسبون[٤].
- (الأمُّ أمٌّ)، و(الحقّ حقّ)، و(الباطل باطلٌ)... ونظيرها في المحكية: (الحلو حلو)[٥]، وفي أمثالهم العامية: (اِلْحَبْسْ حَبَسْ وَلَوْ في بُسْتَان)[٦]، و(السَّبْعْ سَبْعْ وَلَوْ في قَفَصْ)[٧]، و(اِلْكَلْبْ كَلْبْ وَلَوْ كَانْ طُوقُهْ دَهَبْ)[٨]... ومثل ذلك لا يُحصَى.

وقد يأتي التكرار في غير (الموطئات)، كالمبتدأ والخبر المعرفتين، وغيرهما مما يطرأ على التركيب فيضطره إلى (المُكَمِّل) اضطرارًا لا يُستغنَى فيه عنه، ومن ذلك:

---

١ ينظر، الأمالي النحوية، المجلد الأول: ٤٦/١.

٢ المرجع السابق: ٤٦/١.

٣ ينظر، مقالات في اللغة والأدب: ٨٥/٢، ٨٦.

٤ ينظر، المرجع السابق: ٨٥/٢، ٨٦. وشيوعها في المحكية (العيال عيال).

٥ وهو شائع في المحكية وتمامه: (الحلو حلو ولو قام من النوم، والشِّين شِين ولو غسل وشه كل يوم).

٦ الأمثال العاميَّة: ٢٢٣.

٧ المرجع السابق: ٣٣٠.

٨ المرجع السابق: ٤٩٠.

(١) قول المتنبي [من الوافر]:

نَصيبُكَ في حَياتِكَ مِن حَبيبٍ نَصيبُكَ في مَنامِكَ مِن خَيالِ[١]

(نَصيبُكَ) الأولى مبتدأ والثانية خبرٌ لا تتم به الفائدة بحكم التكرار الذي استدعى شبه الجملة (في مَنامِكَ مِن خَيالِ) لتتم بها الفائدة، فلا يُستغنى عنها.

(٢) قول أبي تمّام [من الطويل]:

غَدَوْا في نواحي نَعْشِه وكأنَّمَا قُرَيشٌ قُرَيشٌ يومَ ماتَ المُجَمِّعُ[٢]

فـ(قُرَيشٌ) الأولى مبتدأ والثانية خبر، ولا تنعقد الدلالة إلا بالظرف (يومَ ماتَ المُجَمِّعُ)، إذ لا معنى لقوله (وكأنَّمَا قُرَيشٌ قُرَيشٌ) دون الظرف.

(٣) قول أبي فراس الحمداني [من الكامل]:

إنَّ الغَنِيَّ هُوَ الغَنِيُّ بِنَفسِهِ وَلَوَ انَّهُ عاري المَناكِبِ حافِ[٣]

لا تقومُ للمعنى قائمة إلا بالمتعلّق (بِنَفسِهِ)، فلو قيل: (إنَّ الغَنِيَّ هُوَ الغَنِيُّ) لم يفد شيئًا، إلا أن يتصل به قوله (بنفسه)، ومن ثم كان الجار والمجرور بمنزلة العمدة الذي لا تنعقد الفائدة إلا به.

وقد يُكتفَى- هاهنا أيضًا- بالخبر مُعْتَزَمًا فيه الصفة لازمة الذكر ثقةً بمحصول الحال، وقد نبَّه على ذلك سيبويه قائلا: "وتقول: (قد جربتُك فوجدتك أنتَ أنتَ) فأنتَ الأولى مبتدأة والثانية مبنيةٌ عليها، كأنك قلتَ: فوجدتُك وجهُك طليقٌ. والمعنى أَنَّك أردتَ أن تقول فوجدتُك أنت الذي أعرفُ.

---

١ شرح ديوان أبي الطيب المتنبي: ٣/٤٠.

٢ ديوانه: ٤/٩٥. المجمِّع: هو قُصي بن كُلاب، ولقِّبَ بذلك لأنه جمع أمر قريش، والمعنى: كأنَّ وَجْدَ قُرَيْشٍ به وَجْدُهم بِمُجَمِّع.

٣ ديوانه: ١٩٦.

ومثل ذلك: (أنتَ أنتَ)، و(إن فعلتَ هذا فأنتَ أنتَ)، أي فأنتَ الذي أعرفُ أو أنتَ الجَواد والجَلْدُ، كما تقول: (الناسُ الناسُ)، أي: الناس بكل مكان وعلى كل حال كما تعرف.

وإن شئت قلت: (قد وَلِيتَ عملًا فكنتَ أنتَ إياك) و(قد جربْتُك فوجدتُك أنتَ إياكَ)"[1]، "و(كنتَ إياكَ) أصله: (أنتَ أنتَ)، فلما أُدْخِلَتْ عليها (كان) ارتفع (أنتَ) باسم (كان) فصارت (تاءً)، وانتصب الثاني بخبر (كان) فصار (إيَّاكَ)"[2]، والتركيب الثاني على مثاله فهو على معنى (أنت أنت) أيضًا[3].

ومن شواهده الباذخة قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠﴾ [الواقعة: ١٠] وأقومُ توجيهٍ أنهما مبتدأ وخبر[4] "والمعنى: وَالسَّابِقُونَ هم الذين اشتهرت أحوالُهم وعرفت فخامتهم كقوله [من الرجز]:

أنا أبو النَّجْمِ وشِعْرِى شِعْرِى[5]

وفيه من تفخيم شأنهم والإيذان بشيوع فضلهم ما لا يخفى"[6]، والوجه في إعادة اللفظ الإشارة إلى أنه "لا يمكن الإخبار عنهم إلا بنفسهم"[7]، إذ يَدُلُّ ذلك عَلى وصْفِهِمْ "بوصفٍ لا يُكْتَنَهُ كُنْهُهُ"[8]، فَبُنِيَ التركيب على ذلك للتناهي في الصفة.

---

١ الكتاب: ٣٥٩/٢. وينظر، ارتشاف الضرب: ١٠٥٥/٣، ١٠٦٠.

٢ شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٢١/٣.

٣ ينظر، المرجع السابق: ١٢١/٣.

٤ ينظر، البحر المحيط: ٢٠٤/٨، ٢٠٥، وروح المعاني: ١٣٢/١٤، والدر المصون: ١٩٥/١٠.

٥ ديوان أبى النجم العِجْلِى: ١٩٨. "كأنه قال: وشعري ما انتهى إليك وسمعتَ بفصاحته وبراعته" [الكشاف: ٤٥٧/٤، وينظر، الدر المصون: ١٩٥/١٠، والخصائص: ٣٤٠/٣]، ولتحقيق هذا المعنى جَعَلَ "الخبر عين المبتدأ بلا مزيد في اللفظ، وأراد- وشعري شعري- المشهور بلاغته والمستفيض فصاحته، ولكنه أخبر بالسكوت عن هذه الصفات التي بها تحصل الفائدة أنها من لوازم شعره في أفهام الناس السامعين لاشتهاره بها، وأنه غني عن ذكرها لشهرتها وذياعها" [روح المعاني: ٣٥٥/٣].

٦ روح المعاني: ١٣٢/١٤، وينظر، البحر المحيط: ٢٠٥/٨.

٧ مفاتيح الغيب: ٣٩٠/٢٩.

٨ حاشية الطيبي على الكشاف: ١٨٧/١٥.

وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠- الأنعام: ٧١] أي: هو الهدى النافع التام الذي لا هدى وراءه[١]، فهو الكامل الشريف "كما إذا قلت: (عِلْمُ زيد هو العِلْم)، و(مُلْك عمرو هو المُلْك) كان معناه ما ذكرناه من تقرير أمر الكمال والشرف"[٢].

وهذي طريقٌ نهجةٌ في بلوغ المعنى أقصاه بحوز كامل الصفة في الخبر المَعْرِفة، ومنه أنَّ علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- ذَكَر جابر بن عبد الله ووصفه بالعلم فقال له رجل: جُعِلْتُ فداءك! تصف جابرًا بالعلم وأنتَ أنتَ!"[٣]، أي: أنت المعروف الموصوف بكمال العلم.

ومن بحره قول زياد بن الهَبُولة لعمرو بن ربيعة: "(لو صَرَعْتُمْ يا بني شيبانَ الرجالَ كما تصرعون الإبلَ لكنتم أنتم أنتمِ)... فقوله له (لكنْتُم أنتُم أنتُم) أي: أنتم الأشداء أو الشجعانِ أو ذوو النجدة والبأسِ أو ما جرى هذا المجرى إلّا أنَّ في (أنتم) الثانية تخصيصًا لهم بهذه الصفة دون غيرهِم، كأنه قال: لكنتم أنتم الشجعان دون غيركمِ، ولو مدحهم بأي شيء مدحهم به من وصف البأس والشدة والشجاعة لما بلغ هذه الكلمةِ أعني (أنتم) الثانيةِ وهذا موضع من علم البيان تتكاثر محاسنه"[٤].

ومنه قول امرئ القيس [من الكامل]:

تُغْشى الإكامَ سَنابكًا مسنونةً مثلَ المعاولِ حَصْدُها الحَصْدُ[٥]

فالمراد بقوله (حَصْدُها الحَصْدُ): "قَطْعُهَا القَطْعُ الذي ليس وراءه غاية"[٦].

---

١ ينظر، البحر المحيط: ٥٣٩/١، والكشاف: ٢٠٩/١، وحاشية الطيبي على الكشاف: ٦٨/٣، ٦٩، ومفاتيح الغيب: ٢٩/٤- ٢٦/١٢.

٢ مفاتيح الغيب: ٢٦/١٢.

٣ الجامع لأحكام القرآن: ٢٦/١.

٤ المثل السائر: ٢١/٢.

٥ ديوانه: ٢٣٣.

٦ المرجع السابق: ٢٣٣.

وكذا قوله [من الكامل]:

ولأَشكرَنَّ غريبَ نعمتِه حتى أموت وفضلُه الفضلُ

أنت الشجاعُ إذا هُمُ نزلوا عند المضيق وفِعْلُكَ الفعلُ[1]

أي: فضله الفضلُ الكامل، وفِعْلُكَ الفعلُ العظيم المتناهي في كماله.

ومثله قول أبي خراش الهذلي [من الطويل]:

رَفَوْنِى وقالوا: يا خُوَيْلِدُ لا تُرَعْ فَقُلْتُ وأَنْكَرتُ الوُجُوهَ: هُمُ هُمُ[2]

"أي: هم الذين أعرفهم بالشَّرِّ والنُكْرِ لم يَستحيلوا ولم يتغيرّوا"[3].

وقد يُغْنِي عن القيد (أل) العهدية فتنزل منزلته، كقول ابن هانئ الأندلسي [من الكامل]:

وكأنّما أنتَ النبيُّ محمّدٌ وكأنّما أنصاركَ الأَنْصَارُ[4]

فالألف واللام في قوله (الأنصار) للعهد، وتقدير الكلام: وكأنّما أنصارُكَ اَنْصَارُ النبيِّ محمّد، ولا يخلو من تفخيم ومبالغة بحكم التكرار.

وجاء في الجمع بين الخبرين: المعرفة والنكرة على صورة المبتدأ قول أبي تمام [من الكامل]:

لا أَنْتَ أَنْتَ ولاَ الدِّيَارُ دِيَارُ خَفَّ الْهَوَى وَتوَلَّتِ الأَوْطَارُ[5]

---

١ ديوانه: ٤٧١.

٢ ديوان الهذليين: ١٤٤/٢.

٣ الخصائص: ٣٤٠/٣.

٤ ديوانه: ١٦٤.

٥ البيت في [المثل السائر: ٢٠/٢] بفتح التاء في (أنتَ)، وفي [ديوانه: ٦٨/٢] بكسرها. وعلق عليه الخطيب التبريزي قائلا: "أي ما أنتِ التي أعرف، فإذا هو هو، فالمعنى هو الذي أعرف، أو الذي أذكر ونحو ذلك".

"فقوله: (لا أَنْتَ أَنْتَ ولاَ الدِّيَارُ دِيَارُ) من المليح النادر في هذا الموضع، لأنه هو هو والديار الديار، وإنما البواعث التي كانت تبعث على قضاء الأوطار زالت، فبقي ذلك الرجل وليس هو هو على الحقيقة ولا الديار في عينه من الحسن تلك الديارِ"[١] فتناهى بالمعنى على جهة السلب.

وألطفُ من هذا مسلكًا وأبلغ معنًى وأخصر تركيبًا أنْ يُكتفَى بالمبتدأ ويحذف الخبر المعتزم فيه معنى الصفة، يقول سيبويه: "وتقول: (أنت أنت) تكررها كما تقول للرجل: (أنتَ) وتسكتُ، على حد قولك: (قال الناس: زيدٌ)"[٢] فـ"(أنت) مبتدأ محذوف الخبر"[٣] على معنى: "(أنتَ الفاضل)، أو (أنت المعروف بالفضل)"[٤]. "وعلى هذا الحد تقول: (قد جُرِّبْتَ فكنتَ كنتَ)"[٥] على معنى: "(فجُرِّبْتَ فكنتَ أنتَ)"[٦]، "لأنك قد تقول: (قد جُرِّبْتَ فكنتَ) ثم تسكتُ"[٧]. والسكوتُ في كل ذلك أشدُّ تناهيًا في المعنى من الذكر.

ولعل أبلغ شاهد على المعنى الذي أراده سيبويه روايتا الحديث الشريف: "إِنَّ إِبْلِيسَ يَضَعُ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ يَبْعَثُ سَرَايَاهُ، فَأَدْنَاهُمْ مِنْهُ مَنْزِلَةً أَعْظَمُهُمْ فِتْنَةً، يَجِيءُ أَحَدُهُمْ، فَيَقُولُ: فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: مَا صَنَعْتَ شَيْئًا، قَالَ: ثُمَّ يَجِيءُ أَحَدُهُمْ، فَيَقُولُ: مَا تَرَكْتُهُ

---

١ المثل السائر: ٢/٢٠.

٢ الكتاب: ٢/٣٦٠.

٣ شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣/١٢١.

٤ المرجع السابق: ٣/١٢١.

٥ الكتاب: ٢/٣٦٠.

٦ شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣/١٢١.

٧ الكتاب: ٢/٣٦٠.

حَتَّى فَرَّقْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ، قَالَ: فَيُدْنِيهِ مِنْهُ، وَيَقُولُ: نِعْمَ أَنْتَ"[1]. وفي الرواية الأخرى: "... نِعْمَ أَنْتَ أَنْتَ"[2] بتكرار (أنت).

وقد أُشْكِل التركيب على الشُرَّاح، فقدروا فاعلا، أي: "(نِعْمَ الولدُ أو العونُ أنت) على أنه فعل للمدح وفاعله مضمر وهو على خلاف القياس"[3]. ووجه الكلام المتسق مع سياق الحديث الشريف أن يكون إبليس قد مدح للمفرِّق صُنْعَه ثم تناهى في مدح شخصه، على تقدير: (نِعْمَ الصنع صنعك، وأنتَ أنتَ، أي: أنْتَ المتناهي فيما صنعتَ بالتفريق بين الزوجين. على تأويل جملتين الثانية منهما مبتدأ وخبر جاء فيهما الخبر على صورة المبتدأ للتناهي في المعنى.

وعلى هذا التوجيه يستقيم وجه الدلالة في الحديث الشريف، فتكون رواية التكرار (أنت أنت) على معنى التناهي المذكور، ورواية (أنت) على تقدير الخبر المحذوف المعتزم فيه الصفة لمزيد مبالغة، على توجيه سيبويه في الحالينِ كما مرَّ ذكره.

والمعنى في كل ذلك– كما يذهب الجرجاني– يُلزمُك أنْ لا تنطقَ بالقيد ولا تُخرِجَه إلى لفظك[4]، فتلك مواضع تتَفَادَى فيها إظهار المحذوف وتَأْنَسُ إلى إضماره[5]، إذ "تَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُبِنْ"[6].

---

١ صحيح مسلم: ٢١٦٧/٤.

٢ مسند احمد بن حنبل: ٣١٤/٣.

٣ مرقاة المصابيح شرح مشكاة المصابيح: ٢٤٩/١. وثمة توجيه آخر على أنّ (نَعَم) بفتح الأول والثاني حرف إيجاب و(أنت) مبتدأ خبره محذوف، أي: (أنت صنعتَ شيئًا عظيمًا). وهذا التوجيه مخالف لرواية كسر النون في (نِعم)، والكسر هو الرواية الراجحة.

٤ ينظر، دلائل الإعجاز: ١٤٦.

٥ ينظر، المرجع السابق: ١٥٢.

٦ ينظر، المرجع السابق: ١٤٦.

كذلك لم تخلُ العربية من مثل هذه التراكيب مصرَّحًا فيها بعد المبتدأ والخبر المعرفتين بجملة حال- وهي هنا بمنزلة الصفة- إشباعًا للمعنى وتفخيمًا للمراد، كقول أبي دؤاد الإيادي [من الخفيف]:

إبلِي الإبلُ لا يُحَوِّزهَا الرَّا عونَ مَجُّ النَّدَى عليها المُدامُ[1]

فهي إبلٌ عظيمة، لكثرتها تبقى في البرية لا يستطيع الراعون جمعها، فالذكر هنا استدعاء لصفة خاصة، ولو أراد عموم التفخيم لاكتفى بالتكرار.

(٤) قوله تعالى: **(إِنَّ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَأَهۡلِيهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ)** [الزمر: ١٥].

(إِنَّ الْخَاسِرِينَ)، أي: الكاملين في الخسران، والخبر (الَّذِينَ خَسِرُوا)، وفي إعادة الخبر بعد ذكر (الْخَاسِرِينَ) مبالغة[2]، لكنَّ المعنى لا ينهض إلا بالمكمّلات: المفعول به والظرف معًا **(أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)**، فلو قيل: **(إِنّ الْخَاسِرِينَ الّذِينَ خَسِرُوا)** لم تنعقد فائدة.

(٥) قوله تعالى: **(إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ)** [النور: ٦٢- الحجرات: ١٥].

(ٱلۡمُؤۡمِنُونَ) مبتدأ وتعريفه تعريف جنس وخبره الموصول (الذين) أحاطت صلته بذكر الإيمانين على منوال [من الرجز]:

أنا أبو النَّجْمِ وشِعْرِى شِعْرِى[3]

"فالمعنى: المؤمنون هم الذين اتصفوا بما يستحقون أن يسمُّوا مؤمنين حقًّا"[4]، فهم "الكاملون في الإيمان"[5]، وفي إعادة الخبر بعد المبتدأ مزيدُ توكيدٍ وتناهٍ في الكمال. ولا

---

١ ديوانه: ١٦٦. مج الندى: ماؤه. المُدام: الذي يدوم.

٢ حاشية الطيبي على الكشاف: ٣٦٠/١٣.

٣ ينظر، الكشاف: ٢٦٤/٣، حاشية الطيبي على الكشاف: ١٥٧/١١. وقد سبق تخريج الشاهد.

٤ حاشية الطيبي على الكشاف: ١٥٧/١١.

٥ روح المعاني: ٤١٢/٩، وينظر، حاشية الطيبي على الكشاف: ١٥٧/١١.

ينهض المعنى إلا بذكر المتعلق (بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ)، فلا يتحقق المعنى إذا قيل: (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا)، فمن ثم كان المتعلق لازم الذِّكْر.

ومثل ذلك مما يوافق طبع العربية:

- إنما الكاذب من يكذب أمته.
- إن الخؤون من يخون أهله.
- الصبور من يصبر على الألم.
- الذليل من يذلّ لعدو أمته... وغير هذا كثير مما يمكن أن تجري به الألسنة والأقلام.

(٦) قوله تعالى: (رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ أَغْوَيْنَٰهُمْ كَمَا غَوَيْنَا) [القصص: ٦٣].

المتعلق (كَمَا غَوَينَا) هو المُكَمِّل اللازم، إذ لو "قال: (هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ أَغْوَيْنَٰهُمْ) لم يُفِد القول شيئًا، لأنه كقولك: (الذي ضربتُه ضربتُه، والتي أكرمْتُها أكرمْتُها)، ولكن لمَّا اتصل بـ(أَغوَينَاهُم) الثانية قوله (كَمَا غَوَينَا) أفاد الكلام، كقولك: (الذي ضربتُه ضربتُه لأنه جاهل)"[1].

(٧) قوله تعالى: (وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾) [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣].

جاز تكرار الفعل (أَمَدَّكَم) مع تحقق الفائدة بالمتعلِّق (بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ)[2]، وهو مما يعرض للمكَمِّل فيجعله كالعمدة في عدم الاستغناء عنه.

١ التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٠٦.

٢ ينظر، التحرير والتنوير: ١/٧١٤- ١٩/١٧٦.

وعلى النسق نفسه قوله تعالى: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٢٠ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٢١﴾ [يس: ٢٠، ٢١]، وفيه تكرير[1] أباحه المكمِّل بعده (مَن لَّا يَسأَلكُم أَجرًا)، فنزل بذلك منزلة ما لا يُستغنَى عنه، وإلا ذهبت الفائدة.

(٨) قوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ١٠ ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ ١١﴾ [المطففين: ١٠، ١١].

ذَكَرَ (المُكَذِّبِينَ) "مجملا في قوله: (لِلْمُكَذِّبِينَ) ثم أعيد مفصلا ببيان متعلق التكذيب، وهو (بِيَوْمِ الدِّينِ) لزيادة تقرير تكذيبهم أذهان السامعين"[2] للتحذير والتهديد، فالمتعلّق هنا لازم الذكر، إذ لو قيل: (وَيلٌ يَومَئِذٍ للمُكَذِّبِينَ الذِينَ يُكَذِّبُونَ) دون المتعلق المذكور، ما تحققت الفائدة.

واتحاد اللفظ في كل ذلك سواء لفظ المبتدأ والخبر، أو الشرط والجزاء[3] أو غيرهما يأتي لقصد "المبالغة إما في التعظيم، وإمَّا في التحقير"[4].

وهكذا يأتي التكرار في تركيب الجملة على صوره المذكورة مستدعيًا (المكمِّل اللازم) لتقوم للمعنى قائمته، ويتحقق القصد من الكلام على أهدى وجه وأقوم سبيل.

المطلب الثالث: درء التعارض.

قد يجتمع في الجملة تعارضٌ بين كلمتين، فلا تستقيم للمعنى طريقٌ إلا بمكمِّلٍ يدرأ هذا التعارضَ، ويحقّقُ انسجامَ التركيب، وبدونه يتقوّضُ المعنى وتغيب الدلالة وتنتفي الفائدة تمامًا، وأظهرُ شواهد هذا الباب قول عَدِيّ بن الرعْلَاء الغسَّاني [من الخفيف]:

---

١ ينظر، الدر المصون: ٢٥٤/٩، وعبَّر السمين الحلبي عن (التكرير) بـ(إعادة العامل).

٢ ينظر، التحرير والتنوير: ١٧٤/١٣٠.

٣ ينظر، عقود الزبرجد: ١٦٧/٢.

٤ عقود الزبرجد: ١٦٧/٢.

إنَّما المَيْتُ مَنْ يَعيشُ كَئيبًا كاسِفًا بَالُه قَليلَ الرَجاءِ[1]

فلا تستقيم للمعنى سبيلٌ إذا قيل: (إنَّما المَيْتُ مَنْ يَعيشُ) لظاهر التناقض في تركيب الجملة، فالمراد وَقْفٌ على ذكر الحال (كَئيبًا)، وغياب المكمل هنا "يُوجب اجتماع المتضادات"[2] لو تمثَّلْنا تعبير السيرافي في تفسيره كلام سيبويه عن (الكلام المحال).

وقول أبي نواس [من الطويل]:

عَدُوُّكَ مَنْ يُرضِيكَ مُبْطِنَ إحْنَةٍ وَمُبْدِي دَلِيلَ البُغْضِ مِثْلُ صَدِيقِ[3]

الحال (مُبْطِنَ إحْنَةٍ) يدرأ التعارض الحادث في قوله (عَدُوُّكَ مَنْ يُرضِيكَ) دون ذكرها، أي: الحال، إذ لا يستقيم أن يكون عدوك هو من يرضيكَ.

ونظيرهما قول معن بن أوس [من الطويل]:

يحاولُ رَغْمِي لا يحاولُ غيرَه وكالموت عندي أن يَعُرّ به الرَّغْمُ[4]

فمعقدُ الفائدة موقوفٌ على المفعول به (غيره)، فلو قيل: (يحاولُ رغمي لا يحاولُ)، لانهدم التركيب دلاليًّا بسبب تضاد السلب بين (يحاول) و(لا يحاول)، فلا يدرأ هذا التعارض إلا المفعول به (غيرَه).

ومنه كذلك قول أبي بكر الصدِّيق في خطبته بعد البيعة: "... وَالضّعِيفُ فِيكُمْ قَوِيّ عِنْدِي حَتّى أُرِيحَ عَلَيْهِ حَقّهُ إنْ شَاءَ اللّهُ، وَالْقَوِيّ فِيكُمْ ضَعِيفٌ عِنْدِي حَتّى آخُذَ الْحَقّ

---

١ ينظر، شرح التسهيل: ٣٥٣/٢، والتذييل والتكميل: ١٤٩/٩، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٣٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (المتن): ٧١٦/٢، ومعجم شواهد العربية: ٣٠، والأصمعيات (٥١): ١٥٢، وفيها (ذليلا سيئًا) موضع (كَئيبًا كاسِفًا)، وخزانة الأدب: ٥٨٣/٩، وفيها (الرخاء) موضع (الرجاء).

٢ شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٨٦/١.

٣ ينظر، معجم شواهد العربية: ٣٢٥، وشرح التسهيل: ٣٥٤/٢، والتذييل والتكميل: ١٤٩/٩.

٤ ديوانه: ٤٠. يَعُرّ به، أي: يصيبه، ومنه قولهم: عَرّه بشرّ، يقول: يشتد عليّ أن أرى به ذلا وهو يحب أن يراني هكذا ذليلا.

مِنْهُ إنْ شَاءَ اللّهُ"[1]، وأصل الجملتين موضع الشاهد: (الضّعِيفُ قَوِيّ – وَالْقَوِيّ ضَعِيفٌ)، فدُفِعَ هذا التناقض الظاهر بتوارد القيدين: (فيكم وعندي).

والطبع السيَّالُ لهذا الضَّرْب من المكمِّل اللازم نراه في العربية المعاصرة في نحو:

- الغنيّ هو الفقير إلى ربِّه.
- الخائن لأمته من يَفي لعدوها.
- إنما الكاذب من يَصدُق عدو أمته.
- إنما الشقي من يَسعد بشقاء الناس.
- صديقك من يجفوك وأنتَ مُخْطِئٌ، لترجعَ إلى الصواب.
- ليس الميت من فارق الحياة، إنما الميت من يحيا خاملًا لا نفع له[2].
- إنما الحي من يموت شهيدًا.
- الوضيع من يُكرم مُهينَه.
- الرحيم من يقسو على عدوّه ويلين لأهله.
- الرحيم يقسو على من يرحم أحيانًا ليزدجر.
- إنما المفلس من يَجمع المال مُمسكًا على نفسه وأهله.
- المفلس من يكتنز عوارض الدنيا.
- إنّما الصادي من يرتوي بالمعاصي.
- القبيح من يتجمل بالمعصية.
- إن المغلوب من ينتصر بسيف عدو قومه.

---

١ السيرة النبوية، لابن هشام: ٣١٢/٤.

٢ هو مثال الأستاذ عباس حسن على نسق بيت الشعر المذكور آنفًا، ينظر، النحو الوافي: ٣٦٥/٢.

- البصير من يَعْمى عن الرذائل... وغيرها كثير.

وقد تتعلّق الفائدة ببعض المكملات في سياق الدعاء درءًا للتناقض، وشاهدها النماذجي قوله تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ٤ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ٥﴾ [الماعون: ٤، ٥] فـ"إنما استحقّوا (الويل) لسهوهم عن الصلاة لا للصلاة نفسها والسهو مفادٌ من الصفة لا من الموصوف"[١]، فإنَّ المُسْتَحَقّ من المعنى إنما هو الصفة (سَاهُون) لما فيها من الفعل الذي هو (السهو) وليس من نفس الموصوف الذي هو (المصلّون)[٢]، فـ"معتمَد الفائدة لم تحصل بالخبر"[٣].

ولا يخلو بناء هذا التركيب ونظائره من تعارض أنْ يقع (الويل) على (المصلّين) يدَفَعُه المكمِّل صفةً كان أو حالا، وليس بعيدًا عن هذا الطبع في التركيب قولنا مثلا:

- ويلٌ للتائب الذي يتذبذب بين التوبة والمعصية.
- ويلٌ لرحيم لا يرحم إلا ظالمه.
- رحمة للعاصي يرجع تائبًا إلى ربه.
- سلام للمحارب يسالم في عِزّتِه... وغير هذا مما يمكن أن تجري به الألسنة والأقلام.

وفي العربية مسلكٌ أخفى في هذا التناقض، وشاهده قوله- ﷺ-: "مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلاَةِ فَإِنَّمَا ذَبَحَ لِنَفْسِهِ..."[٤]، أي: إنَّ من ذَبَحَ أضحيته قبل صلاة العيد، "فلا تُحْسَبُ من النسك"[٥]، فهي "لأكله فقط لا عن الأضحية التي للقربة"[٦]، فيؤول التقدير إلى: (مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ

١ الخصائص: ٣٢٨/٣.

٢ ينظر، المرجع السابق: ٣٢٨/٣.

٣ البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٣٨/٢.

٤ صحيح البخاري (٥٥٤٦) حسب ترقيم فتح الباري: ١٢٨/٧.

٥ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٥٤٢/٣.

٦ المرجع السابق: ٥٤٢/٣.

الصَّلاَةِ، فَلم يذبح ذبح النسك)، يعضد هذا قوله- ﷺ- في بقية الحديث: "... وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلاَةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ"[1]، وقوله- ﷺ- في آخَرَ: "مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلاَةِ فَلْيُعِدْ"[2]، وكذا قوله- ﷺ-: "... وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ نُصَلِّيَ، فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ عَجَّلَهُ لأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النُّسُكِ فِي شَيْءٍ"[3]، وعلى هذا ينعقد المعنى الذي يؤول إلى النفي بالمتعلِّق (لنفسه)، ولولا ذاك ما صح المعنى ولا نهضت الفائدة.

ووجهُ اللطف فيما سبق أنّ الشرط ببنائه هذا دون المتعلِّق مُوهِمٌ بالتكرار لا التناقض، لكنّ دلالةَ الجزاء منصرفةٌ حقيقة إلى معنى النفي الذي يسبب تناقضًا لولا أن تدارَكَه المتعلِّق، فدرأ عنه هذا الوهم، فاستحقّ بذلك لزوم الذكر.

١ صحيح البخاري (٥٥٤٦) حسب ترقيم فتح الباري: ١٢٨/٧.

٢ المرجع السابق (٩٥٤) حسب ترقيم فتح الباري: ٢١/٢.

٣ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٥٤٠/٣.

الخاتمــة والنتائــج

عُني البحث بتحديد مفهوم (المكمِّل الملازم)، وكذا الأساس الدلالي الذي يُحدِّد مدى لزومه للتركيب، وذلك من خلال استخدام (الحذف الافتراضي) أداةً اختبارية يُكْتَشَفُ من خلالها مدى افتقار التركيب إلى (المكمِّل) أو قدرته على الاستغناء عنه، وهو الأصل في (النماذج التجريدية النحوية) التي وضعها نحاة العربية لاكتشاف مكونات الجملة ومداها وأصولها وفروعها، وتحليل التركيب إلى عناصره الأولى وفصلها عن الفروع المُكَمِّلة، كذا بيان خصائصه وسماته الدلالية، ولا سيما ما يتعلّق بـ(المُكَمِّلات اللازمة) ، ومن ذلك خلص البحث إلى نتائج أهمها:

١. يطرأ النفي على التركيب متسلّطًا على (الفضلة) فيكسوها رداء الأصل في افتقار التركيب إليها، فتصير من عناصر الجملة التي لا يُسْتَغْنَى عنها، وإلا أحيلت الدلالة إلى ضد القصد أو خلافه في أوهن تدميرٍ للمعنى.

٢. تستوفي (المكمِّلات اللازمة) في التركيب المنفي كُلّ ضروب الفضلة من متعلّق ومفعول ونعت وحال وتوكيد معنوي... لكنّ (الحالَ) مفردةً وجملةً في تلك البابة تأتي أمكنَ ذكرًا وأبهى حضورًا في النمط العالي من البيان، ولهذا كانت موطن عناية النحاة ومفسري القرآن في هذي الدلالة اللازمة، بوصفها (النمط النماذجي) لتلك الفكرة.

٣. تأتي (الصفة) في المنزلة التالية لـ(الحال) في لزوم الذكر، بحكم المشابهة التركيبية بينهما، ولا سيما الجمل التي احتملت التأويلين: الحال والصفة، في الأحاديث النبوية وكلام العرب. وقد نبعت نماذجية الحال من استغناء الكلام عنها بخلاف الصفة فإن النكرة تطلبها في التركيب.

٤. قد تؤدي (الأفعال المؤولة بالنفي) وظيفة النفي الصريح في التسلّط على المكمّل فتُصَيّرُه لازمًا.

٥. النهي بصورتيه: (صريح الأداة، وصريح الفعل) محمولٌ على النفي في التسلط على المكمّل وجَعْلِهِ لازم الذِّكْر.

٦. ينصرف النفي وشبهه إلى (المكمّل) فيصير لازمًا، بحكم القصد أو الاستحالة العقلية في تسلّط النفي على الحدث.

٧. تُضفي موقعية النعت بعد رباعية المُوَطِّئ (الخبر والبدل والصفة والحال) سمةَ اللزوم على المكمّل التابع لإحدى هذه الموطئات، إذ بغيابه تفسد الدلالة ويتقوّض التركيب.

٨. يَقع في القلْب من هذه الرباعية (الخبر المُوَطِّئ) بحكم أصالته في التركيب، فصفته التي تتم بها الفائدة تنزل منزلة العمدة. أَمَّا المُوَطِّئات الثلاثة (البدل والحال والصفة) ففضلات، ومن ثَمَّ كان تابعها أقلَّ تمَكُّنًا.

٩. يأتي الخبر المُوَطِّئ نكرة لتنعقد الفائدة بصفته، فإذا جاء معرفة ولم تتم به الفائدة انتصب ما بعده على الحال وأُنْزِلَ منزلة الصفة اللازمة، كقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، ويُسْلَكُ في هذا النسق أيضًا الحال الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥]. ويأتي هذا النمط في صورة (مبتدأ "اسم إشارة" يعقبه خبر "معرفة" بعده حال "مفردة أو جملة").

١٠. النعت التابع لأيٍّ من المُوَطِّئات هو (النمط النماذجي) في هذا التركيب للمكمِّل اللازم، ومن ثمّ انقاس عليه (الحال) في الموقع الشبيه به، لأنه (أي: النعت) ها هنا هو الأمكن ذِكْرًا والأبهى حضورًا.

١١. ينقاس على (الخبر المُوَطِّئ وصفته) (الاسم الموصول وصلته)، كما في نحو: (أنا الذي سَمَّتْنِ أمَّي حَيدَرَه)، بحكم أصالة الأول في هذا الباب.

١٢. الخبر المُوَطِّئ وأقرانه على نية الطرح في طبع اللسان العربي لا في النموذج التجريدي للجملة العربية فحسب، إذ الأكثر في صفته بناؤها على المبتدأ (في التكلم والخطاب) تغليبًا لجانب المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، وقول السموأل: (وَإِنّا لَقَومٌ لا نَرَى القَتلَ سُبَّةً).

١٣. قد يتصدَّرُ النَّفْيُ جملةَ (الخبر المُوَطِّئ)، فيجتمع على الخبر تسلُّط النفي وافتقاره إلى الصفة لإتمام الفائدة، مما يضاعف افتقار التركيب إليه، كقول أبي الأسود الدؤلي: (لا يَكُنْ بَرْقُك بَرْقًا خُلَّبًا).

١٤. وقوع التكرار اللفظي في المُوَطِّئات وما بُنِيَت عليه، كقوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، و﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢] يجعل المُكَمَّل بعده مصبّ الفائدة، فإذا افتقِدَ التكرار اتسع المجال لتعدُّد الأوجه الإعرابية لهذا المكمِّل.

١٥. في تركيب المُوَطِّئات طواعيةٌ للحذف لفرط استقرار عناصره واطمئنان العربية إليه، فتُقدِمُ على حذف (الخبر المُوَطِّئ) تارة، كقول الشاعر: (فَهُمْ يتساقونَ المنيةَ بينهمْ...)، وتتجرَّأ أخرى على حذف (المبتدأ والخبر المُوَطِّئ) معًا، مستبقيةً الصفة اللازمة دليلًا على المحذوف، كقول الشاعر: (شُمُّ الأُنُوفِ...).

١٦. افتقار النكرة إلى صفة في تركيب الجملة العربية يجعلها أدنى درجةً من نماذجية (الحال) في باب (المُكَمِّل اللازم) إلا بعد (الخبر المُوَطِّئ) ولواحقه من المُوَطِّئات.

١٧. إذا عَرَضَ لتركيب الجملة تكرارٌ يُفسد المعنى، نهض (المُكَمِّل) بِدَرْءِ هذا الفساد المعنوي، والنمط النماذجيّ لذلك هو اتحاد فعلي الشرط، ويتبعه التكرار في صورة المبتدأ والخبر، فما دون ذلك من أنماط التركيب المذكورة.

١٨. إذا عَرَضَ لتركيب الجملة تَعَارُضٌ بين كلمتين يُفسد المعنى، نهض (المُكَمِّل) بِدَرْءِ هذا الفساد المعنوي.

١٩. للحالِ مُكَمِّلا لازمًا قوةُ حضور وإشراقُ ذِكْرٍ في أسلوب الشرط المتَّحِد فعلاه، ولا ينفي هذا تنوع صور المكمِّلات اللازمة بعد الجزاء.

٢٠. بلغَ من أَمْكَنِيَّة (المكمّل اللازم) في أنماط التكرار في تراكيب: (الشرط، والجملة الاسمية، والبدل، والحال المُوَطِّئة) جوازُ حذفه مع لزوم تقديره، والدلالة عليه بالنبر والتنغيم تكثيفًا للمعنى.

٢١. قد تتناهى العربية في الحذف تناهيًا فتكتفي بالمبتدأ وتحذف الخبر المُعتزَم فيه معنى الصفة، ليكون السياق في كل ذلك دليل الحذف والاعتزام معًا، وهو من شجاعة العربية في تعويلها على ذائقة أهلها.

٢٢. الحال والصفة أَوْجَهُ المُكمِّلات اللازمة حضورًا وأشيعها استعمالا، وهما أدناها سبيلًا للنهوض بأعباء العُمْدة والاستيلاء على مرتبته في اللزوم، لبالغ مقاربتهما للخبر، وهذا تقرير العلماء في قواعدهم الأصول أنَّ (الخبر والحال والصفة) من وادٍ واحد.

٢٣. حُكْمُ الجرجاني بأنَّ المكمِّل المتعلِّق بناصيته الفائدة (أصلٌ كبيرٌ في العربية) قد أصاب المحزّ، فللمُكمِّل اللازم سعة حضور في النمط الرفيع من البيان سواء في العربية التراثية أو المعاصرة، وفيه في كل ذلك قوةٌ دلالية في توجيه المعنى بعد النفي وشبهه توجيهًا يحقق القصد من الكلام، كما يُقِيمُ المعنى بيّنًا ناصعًا في سائر أنماط التراكيب المذكورة.

وبعدُ، فقد أثبتت أداة (الحذف الافتراضي) قوة تفسيرية في تحديد الأسس الدلالية للمكمِّلات اللازمة، فبها أمكنَ الاستدلال على لزوم حضور (المكمِّل) بآثار غيابه، من حيث تصدُّع التركيب بإحالة المعنى إلى خلاف القصد، أو فساد المعنى بغياب الدلالة تمامًا. إنه استدلال على قيمة الحضور بانتفائه، فكأنَّ لحظة "الغياب" هي نفسها لحظة استشعار العجز عن الاستغناء.

المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢. أساس البلاغة، للزمخشري، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر (٩٦)، ٢٠٠٣م.

٣. الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٤. الأصمعيات، اختيار الأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، الهيئة العامة لقصور الثقافة، الذخائر (٢٤٨)، القاهرة، ٢٠١٨م.

٥. الأصول فى النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٦. إعراب الحديث النبوي، للعكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ–١٩٨٦م.

٧. إعراب القراءات الشواذ، للعكبرى، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٨. أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، الخانجي، القاهرة، د. ت.

٩. الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حَمّودي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٠. الأمثال العاميَّة، لأحمد تيمور باشا، دار الشروق، القاهرة، ط٣، ٢٠١٤م.

١١. أنات حائرة، لعزيز أباظة، مطبعة المعارف ومطبعتها بمصر، القاهرة، د. ت.

١٢. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ أحمد عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

١٣. بدائع الفوائد، لابن قيم الجَوْزِيَّة، تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

١٤. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين الشافعي المصري، تحقيق مصطفى أبو الغيط وآخرين، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٥. البرهان فى علوم القرآن، للزركشى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٦. البسيط، لابن أبى الربيع، تحقيق الدكتور عَيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ١٩٨٦م.

١٧. بناء الجملة العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م.

١٨. البيان فى غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م.

١٩. تاريخ الخلفاء، للسيوطي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م

٢٠. التبيان فى إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١. التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، لابن الزملكاني، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

٢. التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل، لأبى حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

٣. التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٥. تفسير أبي السعود، لأبي السعود الحنفي، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د. ت.

٦. تفسير البيضاوى، لناصر الدين البيضاوي، دار الفكر، بيروت، د. ت.

٧. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، للأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٨. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني، حققه أ. د حسن محمود هنداوي، مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
٩. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٦٥م.
١٠. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق أحمد البردوني وآخرين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
١١. الجملة العربية مكوناتها – أنواعها – تحليلها، للدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٧م.
١٢. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة وآخرين، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١٣. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، د. ت.
١٤. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
١٥. حاشية الصبان على شرح الأشمونى، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٦. حاشية الطيبي على الكشاف (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)، للطِّيبي، مطبوعات وحدة البحوث والدراسات، دبي، ط١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
١٧. الحذف والتقدير في النحو العربي، للدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
١٨. خريدة القصر وجريدة العصر، للعماد الأصفهاني، عني بتحقيقه الدكتور شكري فيصل، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.
١٩. خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٠. الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م.
٢١. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٢٢. الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم دمشق، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٢٣. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، دار هجر، القاهرة، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م.

٢٤. دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الأسرة، مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٢٥. ديوان ابن الرومي، تحقيق الأستاذ أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٦. ديوان ابن هانئ الأندلسي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٧. ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد السُّكَّري، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٨. ديوان أبي دُوَاد الإيادي، جمعه وحققه أنوار محمود الصالحي والدكتور أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، دمشق، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٢٩. ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٣٠. ديوان أبي تمام، بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزّام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.

٣١. ديوان أبى النجم العِجْلِى، تحقيق: الدكتور محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع دمشق، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٣٢. ديوانا عُروة بن الورد والسموأل، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٣. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، د. ت.

٣٤. ديوان الإمام الشافعي، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣٥. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ٢٠٢١م.

٣٦. ديوان الأمير أبي فراس الحمداني، حققه وشرحه الدكتور محمد التونجي، منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٣٧. ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق ودراسة: الدكتور عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية بدمشق، ٢٠٠٠م.

٣٨.ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣٩.ديوان أوس بن معن المزني، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٧م.

٤٠.ديوان البحتري، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف بمصر، ط٣، د. ت.

٤١.ديوان بشار بن برد، جمع وتحقيق وشرح سماحة الأستاذ الإمام الشيخ: محمد الطاهر بن عاشور، مطبوعات وزارة الثقافة الجزائرية، ٢٠٠٧م.

٤٢.ديوان تأبَّط شَرًّا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٤٣.ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٦.

٤٤.ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.

٤٥.ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقَّال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م

٤٦.ديوان كثيِّر عزة، جمعه وشرحه إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٤٧.ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه الدكتور يحيى الجَبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٤٨.ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت ط٢، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٤٩.ديوان معروف الرصافي، أتم شرحه وصححه مصطفى السقا، دار الفكر العربي، ط٤، ١٣٧٣هـ-١٩٥٣م.

٥٠.ديوان النابغة الجعدي جمعه وحققه وشرحه الدكتور واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨.

٥١.ديوان الهذليين، مطبوعات دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٥.

٥٢. ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، للزمخشري، تحقيق عبد الأمير مهنا، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٥٣. رسالتان في لغة القرآن: مسائل في إعراب القرآن، لابن هشام، ورسالة فى تحقيق التغليب، لابن كمال باشا، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، دار الفكر، عَمَّان، الأردن، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٥٤. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

٥٥. السنن، لابن ماجة، حققه وضبط نصه وخرّج أحاديثه وعلَّق عليه شعيب الأرنؤوط وآخرين، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٥٦. سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني الأزدي،، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ت.

٥٧. سنن البيهقي الكبرى، للبيهقي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٥٨. سنن الترمذي، للترمذي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

٥٩. سنن النسائي الكبرى، للنسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٦٠. السيرة النبوية، لابن هشام، علق عليه وخرّج أحاديثها وصنع فهارسها الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٦١. شرح الأشموني بحاشية الصبان، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦٢. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٦٣. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت، د. ت.

٦٤. شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، المنسوب لأبي العلاء المعرّي، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ٢٠١٢م.

٦٥. شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وآخرين، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٦٦. شرح ديوان علقمة بن عَبَدَة الفحل، الأعلم الشنتمري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور حنَّا نصْر الحِتْي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٢١٢هـ-١٩٩٣م.

٦٧. شرح ديوان عنترة، للخطيب التبريزي، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: مجيد طرَاد، دار الكتاب العربي، بيروت ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٦٨. شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدَّم له: الدكتور إحسان عباس، مطبوعات وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ١٩٦٢م.

٦٩. شرح الرَّضِيّ على كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٧٠. شرح الزرقاني على موطَّأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.

٧١. شرح شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد للتوزيع، دمشق، ط٣، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.

٧٢. شرح صحيح البخاري، لابن بطال البكري، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٧٣. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، تحقيق ودراسة د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة-الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٧٤. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٥م.

٧٥. شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧٦. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د. ت.

٧٧. شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٧٨. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٧٩. شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٨٠. شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٨١. شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.

٨٢. شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٨٣. شعر عروة بن الورد، صنعة ابن السكيت، تحقيق محمد فؤاد نعناع، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٨٤. الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

٨٥. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق الأستاذ عبد الله نصير، دار البشائر الإسلامية، دمشق، ط١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

٨٦. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخارى، دار الشعب، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨٧. صحيح ابن حبَّان، لمحمد بن حبان البُستي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٨٨. صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

٨٩. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٩٠. العقد المنظوم في الخصوص والعموم، لشهاب الدين القَرَافيّ، دراسة وتحقيق الدكتور أحمد الختم عبد الله، المكتبة المكية، دار الكتبي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٩١. عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي الشريف، للسيوطي، حققه وقدَّم له: الدكتور سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٩٢. عنقود الزواهر في الصرف، لعلاء الدين القوشجي، دراسة وتحقيق أ. د. أحمد عفيفي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٩٣. غريب الحديث، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.

٩٤. فتح الباري، لابن رجب تحقيق أبو معاذ طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٢هـ.

٩٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٩٦. الكامل، للمبرد، تحقيق الدكتور أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة العالمية، دمشق، ط٢، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٩٧. كتاب الحكمة العربية، للدكتور محمد الشيخ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط٢، ٢٠١٩م.

٩٨. كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د. ت.

٩٩. كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٠٠. كتاب (المفرد والمؤلَّف)، لأبي القاسم الزمخشري، دراسة وتحقيقًا، د. علي بن موسى بن محمد بن شبير، مجلة العلوم العربية، العدد الثالث والخمسون شوال ١٤٤٠هـ

١٠١. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٠٢. الكليات، للكفوي، تحقيق الدكتور عدنان المصري وآخرين، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط٢، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

١٠٣. اللباب فى علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبرى، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٠٤. لسان العرب، لابن منظور، تحقيق محمد عبدالوهاب وآخرين، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٠٥. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م.

١٠٦. مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت.

١٠٧. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان القاري، قرأه وخرّج حديثه وعلق عليه وصنف فهارسه: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٠٨. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٠٩. مسند أحمد بن حنبل، تحقيق السيد أبو المعاطي النوري، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١١٠. مسند البزار، لأبي بكر البزار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

١١١. مسند أبي يعلى، لأبي يعلى الموصلي التميمي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١١٢. مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي، للدَّارِمِيَّ، تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١١٣. المُطَوَّل في شرح تلخيص المفتاح، لسعد الدين التفتازاني، بحاشية الشريف الجرجاني، صحَّحه وعلَّق عليه: أحمد عز عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١١٤. معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

١١٥. معجم الشعراء، للمَرْزُبَاني، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، الذخائر (٩٣)، القاهرة، ٢٠٠٣م.

١١٦. معجم شواهد العربية، لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٢م.

١١٧. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، للدكتور محمد إبراهيم عُبَادَة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٥، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م.

١١٨. المعجم المفصل فى شواهد اللغة العربية، لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١١٩. مغني اللبيب، لابن هشام الأنصارى، تحقيق حنَّا الفاخورى، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٢٠. مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

١٢١. مفتاح العلوم، للسكّاكي، حققه وقد م لـه وفهرسه: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٢٢. المُفَصَّل في تفسير القرآن الكريم، المشهور بتفسير الجلالين، حققه الدكتور فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط١، ٢٠٠٨م.

١٢٣. المقاصد الشافية، للشاطبي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٢٤. مقالات في اللغة والأدب، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٢٥. موطَّأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، د. ت.

١٢٦. النحو الوافى، لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ١٩٨٢م.

١٢٧. النحو والدلالة، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٢٨. نهاية الأرب فى فنون الأدب، لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، تحقيق مفيد قميحة وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٤م.

١٢٩. همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٣٠. وحي الرسالة، لأحمد حسن الزيات، دار التقوى للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.

١٣١. الوحشيات، لأبي تمام، علَّق عليه وحقَّقه: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وزاد في حواشيه: محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧م.